الجمهـوريـــة الجـزائـريـة الديـــمقراطيـة الشـعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة الـتـعـلـيـــم الـعـالـــي و الـبـحـث الـعـلـمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة وهران
Université d'Oran

جامعـــة وهـران السانيا
كلية العلوم الاجتماعية
قســـم الـديمغرافيا

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الديمغرافيا

تخصص: الديمغرافيا الاقتصادية والاجتماعية

تحت عنـــوان:

تطور التعليم في الجزائر من 1830 الى 2011

من إعداد الطالب :

بوتليليس مراد

تحت إشراف الأستاذ:

أ. الوادي الطيب

2014/03/20

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
داودي نورالدين	أستاذ محاضر- أ-	رئيسا	جامعة وهران
الوادي الطيب	أستاذ محاضر- أ-	مشرفا ومقررا	جامعة وهران
فضيل عبدالكريم	أستاذ	مناقشا	جامعة وهران
فضيل فايزة	أستاذة محاضرة–أ-	مناقشا	جامعة وهران

السنة الجامعية : 2012–2013

اهداء

بسم الله أبدأ كلامي.....الذي بفضله وصلت لمقامي هذا، الحمد والشكر على ما أتاني، أهدي هذا العمل الى الوالدين الكريمين والعزيزين أطال الله في عمرهما ،

أهدي عملي هذا الى كل اخوتي وأخواتي،

الى زملائي : بلحول، بوزيد، الغول، واجي،

والى زميلاتي: أمينة، أسماء، زهرة، فضيلة، ريم، براهيمي،

الى كل عمال معهد الديموغرافيا،

الى جميع من قدم لي يد المساعدة من بعيد أو من قريب وأخص بالذكر جيلالي فاطمة،

الى أعز أصدقائي مشموم محمد وبن عامر محمد الامين،

الى جرح العروبة والاسلام، أرض الرسالات والأنبياء فلسطين الحبيبة، الى وطني الغالي الجزائر أرض الشهداء والبطولات أهدي

هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

أحمد الله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي وفقني وأعطاني فرصة مواصلة الدراسة مرة أخرى، وصل الله على سيدنا محمد معلم البشرية الذي غرس في قلوبنا حب العلم والايمان، وعلمنا القيم التي تبنى بها الحضارات وترتقي بها الانسانية جمعاء.

أتقدم بالشكر الجزيل الى أستاذي المشرف الطيب الوادي على خدماته ودعمه وتوجيهاته التي كان لها الأثر الكبير في انجاز هذه الرسالة، وسعة صدره، فجزاه الله عني خيرا ورعاه وأنار دربه، كما أتقدم بالشكر الجزيل الى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، كما لاننسى الأساتذة الذين أشرفوا على فترة التكوين النظري جزاهم الله ألف خير

فهرس المحتويات

الفصـــــــل الاول: الاطار المنهجي والنظري للبحث

أولاً : الاطار المنهجي

1-المقدمة 2

2-الاشكالية.....2

3-أسباب اختيار البحث..... 4

4-الهدف من البحث.....5

5-منهجية البحث 5

6-صعوبات البحث.....6

ثانياً : الاطار النظري

1-المقدمة.....7

2-المفاهيم الاساسية للسياسة التعليمية.....8

2-1- تعريف السياسة 8

2-2- تعريف السياسة التعليمية.....8

2-3- أهمية السياسة التعليمية 9

2-4- أهداف السياسة التعليمية..... 11

2-5- أركان السياسة التعليمية.....12

2-6- العوامل المؤثرة في السياسة التعليمية..... 12

3- واقع التعليم في الوطن العربي 13

3-1- واقع التعليم الأساسي والثانوي في الوطن العربي 13

3-2- واقع التعليم العالي في الوطن العربي 17

3-3- حلول ومقترحات 23

4 –الخصائص الاجتماعية والديمغرافية 27

4-1- الأمية 27

4-2- النمو السكاني 28

5- السياسات التعليمية لبعض بلدان المغرب العربي 29

5-1- السياسة التعليمية في تونس 29

5-2- السياسة التعليمية في المغرب 32

الفصـــــل الثاني: دراسة ديموغرافية للجزائر

أولاً :الموقع الجغرافي

ثانياً : لمحة عن سكان الجزائر

1- تطور عدد السكان والبنية السكانية في الجزائر 36

1-1-الجزائر من حيث عدد السكان 36

1-2- التركيب العمري والنوعي للجزائر 37

1-2-تطور حاصل الذكورة في الجزائر خلال التعدادات الخمسة 42

ثالثاً :تطور النمو السكاني في الجزائر

1- المواليـــد **43**

2-الوفيـــات.....**44**

2-1- معدل الوفيات الخـام **44**

2-2- معدل وفيات الاطفال.....**46**

3- الخصوبة.....**47**

الفـصـــل الثالث: تطور التعليم في الجزائر

أولا : تطور التعليم في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية

مقدمة.....**50**

1-الفترة الأولى : 1830 – 1880.....**51**

2-الفترة الثانية : 1880 – 1900.....**54**

3-الفترة الثالثة : 1900 – 1930.....**57**

4-الفترة الرابعة : 1930 – 1954 .....**60**

5-الفترة الخامسة: 1954 -1962.....**66**

ثانيا : تطور التعليم في الجزائر بعد الاستقلال

مقدمة **68**

1-النظام التعليمي في الجزائر بعد الاستقلال **69**

1-1-المرحلة الأولى : 1962 – 1970 .....**70**

1-2-المرحلة الثانية : 1970 – 1980.....**77**

1-3-المرحلة الثالثة : 1980 – 2002.....**84**

1-4-المرحلة الرابعة : 2002 – 2011 .....**90**

2 – معدل التمدرس **98**

3 – تطور نتائج شهادة التعليم الأساسي **99**

4- تطور نتائج امتحانات البكالوريا **100**

5- ميزانية التعليم **102**

6- تطور أعداد التلاميذ لكل معلم **103**

7-لمحة تاريخية عن محو الأمية في الجزائر.....**105**

الخاتمة العامة.....,..... **112**

الملاحق

قائمة المراجع

الفصل الأول

الاطار المنهجي والنظري

أولا-الاطار المنهجي للبحث

1)- مقدمة :

يعد التعليم من أهم المعايير التي تساهم بشكل كبير في تحديد مدى تقدم بلد ما، اذ أنه القطاع الذي يلعب الدور الأساسي في تكوين وتأطير الجيل الذي يحمل على عاتقه مهمة النهوض بالأمة في مختلف المجالات الحياتية، ولا تأتي ثمار هذا القطاع الحيوي الا اذا لقي الاهتمام اللازم من قبل جميع الأطراف المعنية دون استثناء، سواء هياكل وزارية أو مؤسسات تعليمية أو جامعات أو جمعيات أولياء التلاميذ وحتى التلاميذ والطلبة أنفسهم .

ان أهمية التعليم مسألة لم تعد اليوم محل جدل في أي منطقة من العالم، فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن بداية التقدم الحقيقية بل و الوحيدة هي التعليم، وأن كل الدول التي تقدمت بما فيها الدول الآسيوية، تقدمت من بوابة التعليم، بحيث أنها تضع التعليم في أولوية برامجها وسياستها، ومما لا شك فيه أيضا أن جوهر الصراع العالمي هو سباق في تطوير التعليم والبحث العلمي، وأن حقيقة التنافس الذي يجري في العالم هو تنافس تعليمي.

2)-الاشكالية :

ان التعليم في الوطن العربي يعاني من أزمة عنيفة ومزمنة، وربما يظن البعض أنها أزمة مستعصية على العلاج بسبب كثرة العوامل والأسباب، وفي الحقيقة ودون أدنى مبالغة، فان أزمة التعليم في العالم العربي هي مصيرية لأنها تمس هوية الأمة وحاضرها ومستقبلها، ولاشك أن المشكلة تكمن في نوعية التعليم وآلياته في الوطن العربي ومدى تأثيره على تغيير الذهنية، فالمعرفة و الحقائق لدى كثير من المثقفين و الباحثين في الوطن العربي فضلا عن القارئ العادي، هي ما يقوله آخر حديث استمعوا له أو كتاب قرأوه، مما يدل على تقبل

العقل العربي للمشاهد الفكرية بشكل مشابه لتقبل الرضيع للمشاهد الحسية البصرية دون ادراك اللاحق أو السابق منها.

ان منهجية قطاع التعليم في جميع أنحاء العالم قد أخذ مسارا غير المسار التقليدي، ربما ذلك راجع الى التغيير الكبير الذي طرأ على العصر الحالي، اذ أنه عرف بعصر السرعة و التكنولوجيات الحديثة فكان من الطبيعي جدا أن يتجه قطاع التعليم الى ذلك الاتجاه ويساير مواكبة العصر الحالي.

فقد دعا تقرير المعرفة العربي الذي أطلق في دبي عام 2009 الدول العربية الى الاهتمام بقطاع التعليم، محذرا اياها من مغبة مواجهة اضطرابات سياسية واجتماعية اذا لم تستمر بما يكفي في تعليم سكانها الذي يتزايد عددهم، حيث أن عدد الأميين في الوطن العربي من الفئة 15-45 سنة يصل الى 27,9%[1]، كما تتولى بموازاة ذلك أرقام مخيفة بالملايين عن النسبة المتدنية في عدد الملتحقين بالتعليم الابتدائي والثانوي فضلا عن الالتحاق بالمستوى الجامعي.

وبما أن الجزائر بقعة من بقع العالم فهي الأخرى تسعى الى وضع بصمتها على أهم قطاع، جاهدة في ذلك الى مواكبة العصر الحالي الذي يتسم بالتكنولوجيات الحديثة عن طريق تغيير المنظومة التربوية وتعويضها بسياسة اصلاحية جديدة، الأمر الذي وجد فيه المتعلم صعوبة في التلقي، فاعتمد بذلك المؤطرون في المؤسسات التربوية على الكمية أكثر من الكيفية والنوعية، وعليه سيكون تساؤلنا كالتالي :

- ✓ ما هو واقع التعليم في الوطن العربي ؟
- ✓ ماهي السياسة التعليمية في الوطن العربي ؟

[1] تقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الألكسو 2011

- ✓ كيف تطور التعليم في الجزائر منذ الاستقلال ؟
- ✓ ماهي الامكانيات المادية والبشرية التي سخرتها الدولة الجزائرية للنهوض بهذا القطاع الحساس ؟
- ✓ ماهي مسيرة التعليم في الجزائر ؟

3)-**أسباب اختيار البحث :**

تشير معظم التقارير الدولية الى تدني مستوى التعليم في الوطن العربي مقارنة بالدول النامية الأخرى في العالم ومن أهم ما جاء في التقرير الصادر عن البنك الدولي مؤخرا مايلي:

- ✓ مستوى التعليم في الوطن العربي متخلف مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم .
- ✓ يحتاج نظام التعليم العربي الى اصلاحات عاجلة لمواصلة تحدي مشكلة البطالة وغيرها من التحديات الاقتصادية.
- ✓ أخذ أحد أسباب ضعف العلاقة بين التعليم وضعف النمو الاقتصادي هو انخفاض مستوى التعليم بشكل كبير.

ان التعليم الراقي المتطور والبحث العلمي الراسخ هما المصدران الأبرز من مصادر قوة وهيمنة بلد ما، فبفضل البحوث العلمية تصبح البلاد أكثر تقدما على كافة الأصعدة وفي مختلف المجالات الاقتصادية، السياسية، العسكرية، المعلوماتية والتقنية.

ولهذا جاء اختيارنا لموضوع التعليم في الوطن العربي عامة والجزائر خاصة محاولين فيه الوقوف على الأسباب التي يمكن حصرها في :

- ✓ تدني مستوى التعليم في الوطن العربي رغم الامكانيات المادية والبشرية المسخرة من طرف مسؤولو الدول العربية.
- ✓ فشل الاصلاحات التربوية في معظم الدول العربية على مر السنين.
- ✓ تدني مستوى التعليم في الجزائر رغم الامكانيات البشرية والمادية، ورغم الاصلاحات التربوية منذ الاستقلال الى يومنا هذا.

4)-الهدف من البحث:

من خلال اختيارنا لموضوع التعليم كأهم قطاع من قطاعات الدولة، فقد سطرنا أهدافا لهذه الدراسة أهمها تقديم لمحة موجزة على السياسة التعليمية وأهدافها ومقوماتها التي يرتكز عليها التعليم، والى استعراض أهم المشاكل التي تعترض المعنيون بالأمر ومدى تأثير الخصائص الاجتماعية والديمغرافية على التعليم والتي حصرناها في الأمية والنمو السكاني.

- ✓ تطوير التعليم في الجزائر من خلال تسليط الضوء على المنهجية المتبعة منذ الاستقلال الى يومنا هذا.

5)- منهجية البحث:

للاجابة على تساؤلاتنا والاحاطة باشكالية البحث، قسمنا هذا العمل الى ثلاث فصول وهي:

الفصل الأول: المتعلق بالاطار المنهجي والنظري للبحث، ففي الاطار المنهجي تطرقنا الى أهم الخطوات المتبعة لانجاز هذا البحث، أما النظري فقسمناه الى ثلاث أجزاء، وبما أن الجزائر جزء من الوطن العربي ولنجاح الاصلاح التربوي لابد من وجود سياسة تعليمية واضحة ومخطط تربوي واضح، فالجزء الأول تحدثنا عن السياسة التعليمية، أهميتها، أهدافها، أركانها والعوامل المؤثرة فيها، أما الجزء الثاني فتطرقنا فيه الى واقع التعليم العربي(الأساسي والثانوي والجامعي) والمشاكل التي يواجهها التعليم في الوطن العربي.

في الجزء الثالث تطرقنا فيه الى الخصائص الاجتماعية والديمغرافية للسكان في العالم العربي، واختتمنا هذا الفصل ببعض السياسات التعليمية في الوطن العربي المختصرة في تونس والمغرب.

الفصل الثاني: تطرقنا فيه الى تطور عدد السكان في الجزائر، بما في ذلك تطور معدل المواليد، الوفيات والخصوبة بعد الاستقلال.

الفصل الثالث: تطرقنا فيه الى تطور التعليم في الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي الى يومنا هذا، واختتمنا هذا الفصل بلمحة تاريخية عن محو الأمية في الجزائر والجهود المبذولة من طرف الدولة للقضاء على هذه الآفة.

6)- صعوبات البحث:

أثناء قيامنا بهذا البحث اعترضتنا الكثير من الصعوبات ومن بينها:

- ✓ ندرة الدراسات الجزائرية لموضوع التعليم في الوطن العربي.
- ✓ الافتقار الى المعطيات والبيانات الاحصائية للتعليم في الوطن العربي.
- ✓ قلة المراجع والدراسات التي تناولت موضوع التعليم في الجزائر.
- ✓ صعوبة الاتصال بالمختصين في هذا القطاع.

ثانيا-الاطار النظري للبحث

1)-مقدمة :

يعتبر التعليم أحد مرتكزات الأمن القومي في الدول المتقدمة، فبه يتحدد مستوى الدولة ومكانتها بين دول العالم، لأن التقدم في نظام التعليم يعني التقدم في كل مسارات الحياة، ورغم أن تقارير البنك الدولي واليونيسكو تشير أن الدول العربية تنفق على التعليم مبالغ لا تقل بل ربما تزيد في بعض الأحيان عن التي تنفقها الولايات المتحدة وكندا أو دول أوربا أو اليابان، الا أن الغرب ينهض بينما العرب يتراجعون، وعلى سبيل المقارنة فان ما تنفقه الو.م.أ على التعليم يصل الى 5.5 % من الناتج القومي الأمريكي، في الوقت الذي تصل فيه نسبة الانفاق على التعليم في الدول العربية الى 5.8 % من الناتج القومي، ودولة مثل المغرب تنفق 30 % من ميزانيتها العامة، بينما تنفق مصر على كل 1000 طالب أكثر مما تنفقه الو .م.أ على نفس العدد، أما السعودية والكويت وباقي دول الخليج فتعد من أكبر دول العالم انفاقا على التعليم، ومع ذلك فهناك تراجع واضح في نظام التعليم في العالم العربي أدى الى نسبة عالية من البطالة بين المتخرجين من المغرب الى الخليج.

ففي مصر هناك ¼ مليون حامل للدبلوم عاطلين عن العمل، أما مهنة المحاماة فرغم أنها من المهن المميزة في المغرب فان عدد المحامين العاطلين عن العمل في المغرب يكفي لسد طلبات هذه المهنة هناك لخمسين عاما قادمة، أما في الجزائر فان عدد الاداريين العاطلين عن العمل يكفي لإدارة عشر دول، أما مجالات المهارات والتكنولوجيا فان أصحابها يجدون ملجأهم دائما في الدول الغربية التي تقدرهم وتفتح لهم أبوابها.

يحمل الكثيرون الحكومات العربية المسؤولية عن هذا التردي في نظام التعليم، فقد انتشرت المدارس الأجنبية بشكل مخيف في الدول العربية حتى أنها أصبحت الأساس في الدراسة في بعض البلدان العربية، مما يعني أن الأجيال القادمة التي تتخرج من هذه

المدارس والتي تعتبر أجيال الغد والمستقبل في المجتمعات العربية لم تدرس الا التاريخ الغربي و الثقافة الغربية، ولا يتحدثون – حتى في بيوتهم – الا لغة غير اللغة العربية، يضاف الى هؤلاء مئات الآلاف ممن درسوا ويدرسون الآن في الغرب، حيث تشير الاحصاءات أن عدد الطلبة العرب الذين يدرسون في الغرب الآن يفوق 600 ألف طالب.

2: المفاهيم الأساسية للسياسة التعليمية:

2-1)-تعريف السياسة:

- **التعريف اللغوي لمصطلح السياسة :**

كلمة سياسة مصدرها الفعل ساس يسوس ومعناها ساس الناس سياسة أي تولى رئاستهم وقيادتهم، وساس الأمور أي دبرها وقام بإصلاحها، وفي الأصل اللاتيني تعني كلمة " سياسة " تدبير شؤون الدولة أو المدينة، وأصبحت الآن تعني كل ما يتعلق بشؤون الدولة و العلاقات بين الدول وخطط الأفراد والجماعات الهادفة الى تحقيق أهداف معينة.

- **التعريف الاصطلاحي للسياسة :**

تشير كلمة " سياسة " بمفهومها العام الى تفكير منظم يوجه سلوك وتصرفات وبرامج دولة أو منظمة أو فرد، ويتفق الاجتماعيون والاقتصاديون على تعريف السياسة بأنها نشاط مستمر يهدف الى أغراض معينة تتحقق بطريقة تقديمية حسب الظروف والامكانيات.

2-2)-تعريف السياسة التعليمية :

بدأ الاهتمام بالسياسة التعليمية في الوطن العربي في أواخر السبعينيات، بعد صدور تقرير استراتيجية تطوير التربية العربية، حيث قامت عدة دول عربية بالاهتمام بالسياسة التعليمية، والسياسة التعليمية ليست جزءا منفصلا عن السياسة العامة للدول في أي من

مجالاتها ولا مستقلة عنها في أي ناحية من نواحيها، وانما هي جزء لا يتجزأ منها، تؤثر فيها وتتأثر بها، وعند استعراض مفاهيم السياسة التعليمية نجدها تتعدد من حيث اللفظ ولكنها جميعا تدل على مفهوم مشترك ومن تلك المفاهيم:

- ✓ هي مجموعة من الأهداف والاتجاهات والمبادئ التي يقوم عليها التعليم في أي مجتمع من المجتمعات وتحديد اطاره العام ونظمه المختلفة.
- ✓ هي التنظيم العام الذي تضعه الدولة لقيام أوضاع التعليم فيها بأجهزته الفنية والادارية وفق ما تراه من أسس وقواعد ولوائح منظمة لإتمامه.
- ✓ هي تفكير منظم يوجه الأنشطة والمشروعات في ميدان التربية والتعليم والتي يراها واضعوا السياسة التعليمية كفيلة بتحقيق الطموحات التي يتطلع المجتمع والأفراد الى تحقيقها في ضوء الظروف والامكانات المتاحة.
- ✓ هي الدستور الذي يتضمن المبادئ الأساسية للتربية والتعليم، والذي يشمل المفاهيم العامة التي يمكن أن تتفرغ منها مختلف التنظيمات والقواعد وأساليب العمل سواء في المجالات التخطيطية أو في المجالات التنفيذية.

2-3)-أهمية السياسة التعليمية :

ان رسم البيانات التعليمية يعني وضع القواعد العامة التي تحكم اتخاذ القرارات في كل شؤون التربية والتعليم، وتحكم التصرفات والمواقف والمشاريع التعليمية والتربوية، لذلك فان السياسة التعليمية سابقة لوضع الخطط ومتصلة بالفلسفة والأهداف، وهي الأسلوب الموجه والتفكير المنظم للخطط وتحقيق الأهداف، ومن الأمور التي تؤكد على أهمية السياسة التعليمية نذكر منها:

- ✓ ان السياسة التعليمية تتمثل في الرؤية المجتمعية التي تشكل اطارا مرجعيا وايديولوجيا، والتي عن طريقها يسعى النظام التعليمي لتحقيق أهداف ومطالب التنمية

العامة، ذلك أنه من المعلوم أن تخطيط التنمية في الموارد البشرية هو نقطة البدء في كل تخطيط للتنمية الشاملة، وأن الانسان هو العنصر الأول في بناء الحضارة ومن ثم ينبغي البدء به.

- ✓ ان السياسة التعليمية أصبحت تحدد العلاقة الحتمية بين التنمية الشاملة للدولة وبين التربية والتعليم، فالتخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أمران مترابطان يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، وقد أصبح التعليم متغيرا رئيسيا من متغيرات النظام العالمي الجديد ومعيارا من معايير القوة والمنافسة، وأحد أبرز طرق مواجهة التحديات العالمية في ثورة المعلومات والتكنولوجيا وغيرها من التحديات والتفوق الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية وتزايد الطلب الاجتماعي على التعليم.
- ✓ ان السياسة التعليمية هي الأساس الذي يحدد حركة التربية المستقبلية للمجتمع في اتجاه الاعداد المتكامل لأجيال المجتمع، والتي تشكل مجتمع المستقبل من سياسيين واقتصاديين وتربويين واعلاميين وتجار وصناع واداريين وعسكريين وغيرهم.
- ✓ لابد من وضع سياسة تعليمية واقعية تحدد وتوجه النظام التعليمي في المجتمع لتحقيق التطور المعرفي والعلمي والاجتماعي والاقتصادي ورسم خططه ومستقبله الحضاري، ولابد أن يوفر لتنفيذ هذه السياسة كل ما تحتاجه من امكانيات مادية وقوى بشرية عاملة وتكلفة، حتى تفي بكل ما تتطلبه خطط تنمية المجتمع.
- ✓ تظهر أهمية السياسة التعليمية في عملية التخطيط للمراحل التعليمية وقطاعاتها وتحديد أهداف واضحة وطموحة لكل مرحلة، وتحديد خطط زمنية لتحقيق التقدم وتحقيق الأهداف وتحديد الأسس والمبادئ والقيم العامة التي تسير على ضوءها العملية التعليمية كلها، وتحديد المسؤوليات الادارية والفردية والجماعية عند تنفيذ السياسات والأهداف.

2-4)-أهداف السياسة التعليمية :

تمر عملية تحديد السياسة التعليمية بمراحل عدة عند اعدادها، ومن الضروري أن تكون لكل سياسة أهداف محددة وعملية يمكن تحقيقها ومن هذه الأهداف ما يلي:

- ✓ أخذ السياسة العامة للبلاد بعين الاعتبار، لأن السياسة التعليمية تتخذ عادة في ضوء المبادئ العامة التي يحددها نظام الدولة ومنهجها، فالسياسة التعليمية تتصل اتصالا وثيقا بالسياسة العامة للدولة والتنسيق بينهما ضرورة حتمية لضمان سير الجهود كلها في اتجاه واحد يحقق مصلحة المجتمع في نهاية المطاف.
- ✓ تحقيق التكامل والانسجام بين الأهداف الأخرى للنشاطات المختلفة والأهداف التربوية.
- ✓ ترابط الأهداف التربوية مع الأهداف الأخرى العامة في البلاد التي تتعلق بالنشاطات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والثقافية بحيث تتماشى معها.
- ✓ الاهتمام بتحقيق التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا.
- ✓ لكل انسان الحق في التربية والتعليم، ويجب أن تكون مجانية و الزامية على الأقل في المرحلة الابتدائية، وأن تكون الدراسات العليا مفتوحة على قدم المساواة لأصحاب الكفاءة.
- ✓ تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية، وأن تقوي روح التفاهم والتسامح والصداقة بين الأمم.

2-5)-أركان السياسة التعليمية

كل ركن من أركان السياسة التعليمية لابد من تبيان أهميته، حتى يمكننا الوصول الى الصورة المثلى للسياسة التعليمية المستهدفة التي يجب أن يكون عليها نظام التعليم في بلادنا العربية الاسلامية:

1- المتعلم : هو الركيزة الأساسية للتعليم، وهو العنصر الذي وجدت من أجله السياسة التعليمية، فهو رأس المال البشري الذي اذا صلح صلح المجتمع كله وصلاحه قائم على صلاح باقي عناصر السياسة التعليمية الأخرى وهو مرتبط بها وبصلاحها.

2- المعلم : هو الذي يمثل الركن الثاني، واذا تم الاهتمام به ماديا ونفسيا وفكريا وعلميا وقبل ذلك اختياره على أسس علمية صحيحة، فانه بذلك يمكننا الوصول لسياسة تعليمية سليمة.

3- المناهج التعليمية : الحل الوحيد لهذا الركن لكي يؤتي ثماره أن يوضع بصورة منهجية علمية، قائمة على حاجة الأمة واحتياجات سوق العمل مراعية لقدرات المتعلمين، والفروق الفردية بينهم متماشية مع التطورات العلمية التكنولوجية المتسارعة والمواكبة لها خالية من الكمي الذي لا جدوى منه.

2-6)- العوامل المؤثرة في السياسة التعليمية :

هذا الركن يتمثل في الامكانيات المادية والبشرية التي يمكن من خلالها النهوض بالسياسة التعليمية، خاصة رأس المال البشري الذي تقوم عليه التنمية في أي مجتمع، ومن أمثلة تلك العوامل المؤثرة المدارس والأبنية التعليمية الحديثة المجهزة بأرقى وأحدث وسائل التكنولوجيا الحديثة، مثل الكمبيوتر ومستلزماته، الأنترنت، والكوادر البشرية المؤهلة الحديثة من مديرين واداريين وغيرهم.

3: واقع التعليم في الوطن العربي

3-1)-واقع التعليم الأساسي و الثانوي:

حذر البنك الدولي من أن مستوى التعليم في العالم العربي متخلف بالمقارنة بالمناطق الأخرى في العالم، ويحتاج الى اصلاحات عاجلة لمواجهة هذه المشكلة وغيرها من التحديات الاقتصادية.

وجاء في تقرير البنك الدولي الذي أطلق من العاصمة الأردنية عمان بعنوان (الطريق غير المسلوك ....اصلاح التعليم بمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا)، أنه على الرغم من تحقيق الكثير، حيث يستفيد معظم الأطفال من التعليم الالزامي وتقلص الفجوة بين الجنسين في التعليم، الا أن الدول العربية مازالت متخلفة عن الكثير من الدول الناشئة.

وقال التقرير للبنك أنه رغم سهولة الوصول لمصادر التعليم حاليا مقارنة بالماضي، الا أن المنطقة لم تشهد نفس التغيير الايجابي فيما يتعلق بمكافحة الأمية ومعدل التسجيل في المدارس الثانوية الذي شهدته دول ناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية، وأشار التقرير الى وجود فجوات بين ما حققته الأنظمة التعليمية وبين ما تحتاجه المنطقة لتحقيق أهدافها الحالية والمستقبلية، وذكر بأن أحد أسباب ضعف العلاقة بين التعليم وضعف النمو الاقتصادي هو انخفاض مستوى التعليم بشكل كبير، الا أن التقرير أشاد بحدوث تحسن في البلدان العربية من خلال انخراط أكبر للإناث في التعليم خصوصا في المرحلة الأساسية.

ويمكن أن نحصر أبرز مظاهر واقع التعليم في الوطن العربي فيما يلي :

1- تدني نوعية التعليم العربي : اذ تشير معظم الدراسات الميدانية التي أجريت في مختلف البلاد العربية الى تدني نوعية التعليم وضعف الطالب والمدرس، والمقصود هنا بنوعية التعليم وضعف القدرات التي يبنيها التعليم في عقل وشخصية التلميذ، فالتعليم العربي

اعتاد أن يعلم التلميذ القراءة والكتابة وبعض العمليات الحسابية وتدريسه ثقافة عامة متأثرة بالماضي أكثر من الحاضر، بل هي ثقافة الحاضر ومشكلاته وتعمل على التهرب منه، وتحسين نوعية التعليم تتطلب الاهتمام ببناء القدرات والمهارات التي يحتاجها طالب اليوم ومواطن الغد، ولعل من أهم القدرات المرتبطة بتحسين النوعية هي بناء قدرات التحليل والتركيب والاستنتاج والتطبيق، وتدريب الطالب على توظيف المعلومات والمعارف التي يتلقاها في كل نظام عقلي ومنطقي متناسق مرتبط ببعضه البعض ويمزج العلوم المختلفة ببعضها البعض.

2- نمطية التعليم العربي: ان التعليم العربي يتبع نفس البرامج خاصة في التعليم الثانوي والجامعي، باعتبار أن التعليم الأساسي موحد ومتشابه الى حد كبير، ولكن المشكلة تكمن في التعليم الثانوي والجامعي، فالتعليم الثانوي خلال نصف القرن الماضي لا يخرج عن فرعي الآداب والعلوم، وبالنسبة للجامعات العربية فان الأقسام العلمية تكون هي نفسها في كل جامعة أو كلية، فهي متكررة ومزدوجة وهذه التقسيمات تتناسب وحقيقة المجتمع العربي في الماضي، أما الآن فهناك ضرورة تنويع شعب التعليم الثانوي وأقسام الجامعات بحيث تستجيب للتطور الاجتماعي، الاقتصادي والتكنولوجي الحاصل في المجتمع العربي، ويمكن في ذات الوقت أن توفر أيدي عاملة للتخصصات وتقسيمات العمل الجديد التي ظهرت في الحياة العربية المعاصرة، ومالم يبدأ العرب في تنويع وتحسين تعليمهم وبرامجه فسيظل هذا التعليم يعيد انتاج نفس العقول والمهارات التي هي في الواقع بعيدة عن العالم المعاصر وحركته الاقتصادية والاجتماعية .

3- ضعف مستوى عدد كبير من المعلمين: ان أصحاب النسب الضعيفة من حملة الثانوية العامة والبكالوريا هم الذين يوجهون نحو كليات التربية وكليات الآداب وكليات اعداد المعلمين وهؤلاء من نتائج النظام التعليمي السائد القائم على التلقين للاستظهار بدلا من

التعليم للتفكير والابداع، وهم يمارسون بعد التخرج تطبيق هذا النظام حين يلتحقون بمؤسسات التعليم المختلفة.

4- عدم توفر البيئة المدرسية في العديد من الدول العربية على المتطلبات الأساسية لإنجاز السياسة التربوية، سواء تعلق ذلك بالمباني أو التجهيزات أو الوسائل المادية والبشرية، مما يؤثر تأثيرا سلبيا على هذه السياسة، ويعد من حرية المبادرة والتصرف والتفكير في استنباط الحلول للمشاكل القائمة على مستوى الادارات التعليمية وعلى مستوى أسرة التعليم في المدارس وهيئات التدريس وفي المعاهد والكليات.

5- تفشي الأمية بشكل كبير في العديد من الدول العربية وعدم قدرة تلك الدول على محوها بشكل كبير فعال وشامل، على الرغم من الجهود المبذولة والأموال الطائلة التي أنفقت في هذا المجال.

مشاكل التعليم الأساسي والثانوي في الوطن العربي :[1]

- ✓ يغلب على التعليم الطابع النظري و الاستمرار في تصميم المناهج واعداد الكتب و المواد التعليمية بالأساليب التقليدية التي تقوم على حفظ المعلومات واسترجاعها في عمليتي التعليم والتقويم، مما يقلل من الاهتمام بالمهارات التعليمية العليا والزام الطالب حل المشكلات ومواجهة المواقف المستجدة وتشجيعهم على المبادرة وتحمل المسؤولية.
- ✓ التعليم في كل مستوياته لايزال مبنيا على استراتيجية تذكر المعرفة وليس انتاج المعرفة، فالتعليم العربي خاصة في مستوياته العليا لم يهتم كثيرا ببناء مهارات التفكير والتدريب، لاسيما تعلم الكفاءات العقلية العليا والتحليلية والتطبيقية والتركيبية، والتي تؤكد وتبني جوانب الابداع والابتكار في ذهن المتعلم.

[1] http://alhammali.mam9.com

- ✓ ضعف محتويات النظام التعليمي، اذ يلاحظ فقر محتوى برامج التكوين التعليمي وقصوره على الحاجات المعرفية والعلمية والاجتماعية والثقافية، وتخريج دفعات متلاحقة من المتعلمين الغير قادرين على عمل أي شيء مهم سوى الوظائف الادارية والمكتبية، وهم بذلك لا تستفيد من طاقتهم مؤسسات العمل والانتاج وهذه مشكلة كبرى للتعليم.
- ✓ ازدحام المناهج وهامشية المحتوى وعلى أسلوب التعليم القائم على حشد المعلومات والتلقين والتركيز على التعرف والتذكر واهمال التطبيق والتحليل والتركيب والتقييم.
- ✓ قصر السنة الدراسية و اليوم الدراسي واهمال المكتبات والمختبرات.
- ✓ ضعف الانتماء والدافعية والروح المعنوية والصحة النفسية للمديرين والمعلمين اتجاه أداء الأعمال و الوظائف، وذلك بسبب تدني الرواتب والحوافز المادية والمعنوية.
- ✓ نمطية نظام التعليم وغياب التنوع المطلوب الذي يلبي الاحتياجات المتعددة لسوق العمل، مثل التعليم الاستكشافي والابتكاري، التعليم أثناء العمل، التعليم الذاتي، التعليم المفتوح والتعليم بطريقة حل المشكلات، بحيث تلبي كل هذه النماذج من التعليم احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء واثراء الثقافة العربية الاسلامية كمشروع حضاري للعرب.
- ✓ تدني نوعية التعليم العربي وضعف الطالب والمدرس على سواء، والمقصود هنا بنوعية التعليم، ضعف القدرات التي يبنيها التعليم في عقل وشخصية التلميذ، حيث تظل مسألة نوعية التعليم أقل بكثير من دول العالم خاصة الصناعي منه، فالتعليم لايزال يهتم بالكم ويهمل النوعية والكيف.
- ✓ طرق التدريس المتبعة تقليدية تركز على الحفظ والتلقين والترديد، بعيدا كل البعد عن الالتفات لمستويات التفكير العليا من فهم ونقد وتحليل واستنباط، فهي تنحصر في دور الطلاب

في الحفظ والتذكر واعادة ما يسمعونه دون أن يفهم مضمونه واستقبال المعلومات وتخزينها دون وعي.

- ✓ خلل في العلاقة بين التعليم والتنمية، ويتمثل هذا الخلل في غياب التنسيق والتكامل بين متطلبات التنمية المعاصرة ونوعية التعليم في المدرسة، هذا الخلل هو الذي رفع من معدلات البطالة، فالملاحظ أن التعليم هو الذي يصنع البطالة، فالخطط التعليمية لا تأخذ في اعتبارها طبيعة التنمية وتطورات سوق العمل.
- ✓ تولي مسؤولية الادارة التعليمية من قبل أفراد غير متخصصين في المجال التربوي، مما ينجم عنه آثار سلبية على العملية التعليمية سواء في التخطيط أو التنظيم أو التسيير.
- ✓ عدم استقرار القرارات و اللوائح والقوانين لآلية التعليم.

3-2)- واقع التعليم العالي في الوطن العربي :

ان الجامعات في الوطن العربي تمثل مصنع قيادات الأمة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، حيث تساهم في قيادة الثورة العلمية والتكنولوجية بشكل سليم، اضافة الى أنها تحافظ على هوية الأمة وثقافتها في ظل العولمة والحاجات المتغيرة للسوق، والأوضاع الاقتصادية التي نعيشها جميعا، وتحقيقا لرؤية عالمية تقوم على الابداع في الوسائل والغايات.

لم يعد الهدف من التعليم في المرحلة الجامعية يقتصر على التدريس فقط، بل يوكل اليوم للجامعات والمعاهد مهمة اعداد الأجيال والنشء للتعامل مع التداخل الثقافي، الذي يميز هذا العصر من خلال تنمية مهارات التفكير النقدي والابتكاري، والقدرة على اتخاذ القرار الصائب وحل المشكلات ومهارات البحث المعرفي، أي كيفية الحصول على المعرفة وكيفية معالجتها اضافة للعمل الجماعي والتعامل مع المهام وانجازها.

ولتحقيق هذه المتطلبات نحتاج الى هيئات تدريس تمتلك فهما لأصول التعليم والتعلم وأساليب التقييم المناسبة، فعملية الحصول على شهادة الدكتوراه في غالبية المؤسسات التعليمية تعد تدريبا على البحث وليس على التدريس، اضافة الى تغيير قناعة المدرس الجامعي الذي مازال يؤمن بتقديم المعرفة الجاهزة.

ان التعليم يجب أن لا يهدف الى تكديس المعلومات في أدمغة وأذهان الطلبة، وانما تطوير القدرة على مواصلة التعلم والاقبال عليه، فالإسراف في التعليم يقتل الرغبة في التعلم، لقد غدا التعليم المستمر ضروريا بصورة حاسمة للتنمية الاقتصادية، اذ يعتمد الاقتصاد التنافسي والقائم على المعرفة على التطور والتغير نحو الأفضل، ولذلك لا يتوقف التعليم والتدريب على حد معين.

والتعليم الجامعي كغيره من المجالات الأخرى يتأثر بالتكنولوجيا الحديثة المتمثلة بشكل رئيسي في الحاسوب، بل يمكن أن تكون التكنولوجيا بمختلف أشكالها أحد الحلول الفريدة لمعضلات التعليم في المرحلة الجامعية، وذلك من خلال استخدام الحاسوب والتجهيزات الحديثة وتقنيات التعليم كأدوات تكنولوجية معرفية لا يقتصر دورها على عرض المعلومات، بل يمتد الى تنمية مهارات عقلية عليا لدى الطالب الجامعي كالتنبؤ والتفسير والتحليل وغيرها، حيث أن الاستخدام الحالي للتكنولوجيا في معظم حالاته هو مجرد انصياع للنداءات المتكررة لإدخال تكنولوجيا الحاسوب في العملية التعليمية دون التفكير في الكيفية التي توظف فيها توظيفا سليما.

ان اعداد جيل مثقف مؤمن بدوره وبقضايا أمته، هو السبيل للنجاح والبقاء والقدرة على التنافس في هذا العالم المتغير، فالانفتاح على الحضارات الأخرى والتعامل معها أصبح أمرا لا مفر منه ولا جدوى من الانغلاق الفكري والثقافي، الشيء الذي يتطلب أن تشرع

الجامعات ومعاهد التعليم العالي في تحديد آليات التعامل مع التحديات من خلال رؤية جديدة.

مشاكل التعليم العالي في الوطن العربي:

بالإضافة الى المشاكل المذكورة سابقا، هناك أربع مشكلات كبيرة في واقع التعليم العالي العربي، ولكل مشكلة من هذه الأربع تندرج تحتها مشكلات كثيرة جزئية تظهر في كافة المستويات وفي أغلب الميادين وهذه المشكلات الأربع هي:

1-أزمة الهوية (التغريب):

مفهوم التغريب: انتشار الفكر الغربي وتأثيره في فلسفة التعليم العالي ومنطلقاته وسياسته وأهدافه وممارساته في الواقع، تقول منظمة اليونيسكو : " ان النظم التربوية والتعليمية التي أخذت من الشرق والغرب لم تعد تناسب حاجات ومتطلبات الدول التي استعارت تلك النظم"[1] .

أسباب التغريب وأزمة الهوية:

- ✓**الاستعمار القديم والمعاصر:** المقصود بالاستعمار القديم الاستعمار العسكري الذي عانت منه الدول العربية في بداية القرن العشرين، وما صاحبه من سياسات استعمارية قائمة على التجهيل والتغريب ومحاربة اللغة العربية والقيم الاسلامية، أما الاستعمار المعاصر فهو الاستعمار الثقافي والغزو الفكري الذي تعاني منه الأمة العربية اليوم.

[1]) تقرير اليونيسكو، ترجمة :طه حسين جميل وعبد المعطي يوسف، الكويت مكتبة الفلاح،1999,ص 31

- ✓**سياسة بعث الطلبة الى الخارج:** ان عدد الطلاب الأردنيين المبعوثين الى روسيا من 1985 الى 1996 بلغ 441[1] طالبا، فكم طالبا من هؤلاء يا ترى رجع محملا بقيم تلك البلاد وأفكارها؟ ان تأثير سياسة بعث الطالب الى الخارج يبقى تأثيرا نسبيا لكن بسبب ضعف التحصين الثقافي لدى كثير من شبابنا فان هذه السياسة تؤثر حتما في تغير قيمهم وفقدانهم لهويتهم الاسلامية.
- ✓الاعلام الفضائيات و الانترنت.
- ✓ضعف الثقافة الاسلامية عند الطلبة والمدرسين.
- ✓ضعف الارادة السياسية العربية والتعامل الخاطئ مع التراث.
- ✓غياب القدوة الاسلامية المميزة.

مظاهر التغريب و المجالات:

- ✓فلسفة التعليم العالي و أنظمته وسياساته وأهدافه : تتفاوت درجة تأثير التغريب في فلسفة التعليم في الدول العربية من دولة لأخرى، ففي الأردن مثلا تنص فلسفة التعليم على أنها تنبثق من الدستور الأردني والحضارة العربية الاسلامية [2]... بينما في دول عربية أخرى تبتعد كثيرا عن هذا التوجه.
- ✓المناهج الدراسية الجامعية : من الأمثلة على ذلك تأثير التغريب في مناهج العلوم الاجتماعية مثل التاريخ وغيره، حيث نجد أحد خبراء الاستعمار يقول ((أما التأثير الوحيد الذي يمكن أن يتركه من هذا التثقيف التاريخي في عقول الأحداث من غير الشعوب الأوربية، فإنما هو الشعور بالنقص فيما يتعلق بثقافتهم الخاصة وبماضيهم التاريخي الخاص .... وهكذا يتربون

[1]) التل، أحمد يوسف (1998) التعليم العالي في الأردن، ص 129 منشورات لجنة تاريخ الأردن .

[2]) وزارة التربية و التعليم –الأردن 1999 رسالة المعلم ص 7

تربية منظمة على احتقار ماضيهم ومستقبلهم، اللهم الا اذا كان مستقبلا مستسلما للمثل العليا الغربية)) [1]

✓البحث العلمي : ويظهر التغريب في مجال البحث العلمي في كل من المظاهر الآتية :

أ- الموضوع : حيث نجد كثيرا من موضوعات البحث العلمي متأثرة بموضوعات في الدول الغربية اما بالاقتباس عنها وتقليدها أو بالمقارنة بين النظريات الغربية المختلفة.

ب- تأثير الجهات المانحة: هناك جهات غربية كثيرة تعطي منحا لبعض الباحثين ليبحثوا في موضوعات تحددها لهم تلك الجهات، وهي غالبا موضوعات غربية التوجه لا تتناسب مع حاجات مجتمعاتنا.

ج- الاقتباس والمقارنة:

د- فكر وثقافة أعضاء هيئة التدريس وبعض الطلاب الجامعيين.

هـ- التغريب اللغوي : و المقصود به استبدال اللغة العربية باللغات الغربية وخصوصا الفرنسية والانجليزية في مجال التعليم خاصة في الكليات العلمية، وهذا أمر خطير يهدد العملية التعليمية وتفاعلها مع المجتمع ويؤثر سلبا على المستوى النوعي للمتخرجين[2].

[1]) الندوى ابو الحسن, التربية الاسلامية الحرة في الحكومات و البلاد الاسلامية, بيروت مؤسسة الرسالة1999 ص 27

[2] الطراونة سليمان 2005 اللغة العربية في القرن الحادي و العشرين في المؤسسات التعليمية في الاردن – الواقع و التحديات واستشراف المستقبل)

2)-التسليع :[1]

المقصود بالتسليع تحويل التربية والتعليم الى بضاعة (سلعة) استهلاكية تباع وتشترى تخضع للعرض والطلب ينخفض ثمنها أحيانا ويرتفع أحيانا، ويستطيع البعض الحصول عليها ويعجز البعض الآخر عن ذلك ونتعرض في بعض الحالات الى الغش كأي سلعة أخرى ويصبح الهدف من ورائها تحقيق الربح.

المجالات التي يظهر فيها التسليع :

- ✓الجامعات الخاصة والدروس المسائية بالجامعات الحكومية.
- ✓المناهج الدراسية الجامعية.
- ✓البحث العلمي.

نتائج التسليع:

- ✓ تشويه قيم الطلاب.
- ✓ اضعاف مبدأ تكافؤ الفرص.

3)-التمييـــــــز :[2]

المقصود بالتمييز التربوي تفرقة أو استثناء أو تفضيل، يجري على أساس الجنس أو اللغة أو الدين أو المعتقدات السياسية أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الحالة الاقتصادية، ينشأ عنه الغاء المساواة في المعاملة في مجال التعليم أو الاخلال بها.

[1] www.dr-saud-a.com
[2] Même site

مظاهر التمييز في التعليم:

- ✓ التمييز على أساس طبقي.
- ✓ التمييز حسب الجنس.
- ✓ التمييز حسب الجغرافيا.

4)-التسييس :[1]

المقصود بالتسييس توجيه سياسات التعليم العالي ومناهجه وقراراته و الممارسات في مؤسساته بالوجه السياسية التي يميل اليها القرار ومحاولة فرضها في دائرة نفوده كالتعصب لفكر سياسي معين .

مظاهر التسييس ومجالاته :

- ✓ الادارة الجامعية.
- ✓ المناهج والقرارات.
- ✓ ممارسات بعض المدرسين.

3-3- حلول ومقترحات:

نقدم في هذا القسم مجموعة أساسية من المقترحات لتطوير التعليم في الوطن العربي:

أولا : بناء رأس مال بشري راقي النوعية.

يتبلور الطموح للنهضة في الوطن العربي بهذا التوجه الى ثلاثة غايات :

- النشر الكامل للتعليم الأساسي مع اطالة مدته الزمنية وزيادة الساعات الاجبارية للمعلمين وتوسيع نطاق التعليم بعد الأساسي.

[1] www.dr-saud-a.com

- استحداث مؤسسات تربوية لتعليم الكبار مستمر مدى الحياة من أجل مكافحة فعالة للأمية من ناحية، ووضع برنامج لمبدأ التعلم المستمر لخريجي النظام التعليمي من ناحية أخرى.

- ايجاد وسائل داخل جميع مراحل التعليم تتكفل بترقية نوعية التعليم بما يؤدي الى تبلور مسار للحداثة والتميز والابداع كمدخل للامساك بناصية المعرفة والتقنيات الحديثة في المجتمعات العربية، وتتضمن الوسائل الفعالة للتعليم الأساسي أن يكون شاملا ومجانا بالكامل، ومع انتشار الفقر في البلدان العربية يجب العمل على توفير الدعم المالي لتعليم الأطفال في الأسر الفقيرة خاصة البنات، على أن يشمل ذلك التكلفة المباشرة ولتوفير التغذية المجانية والرعاية الصحية في مدارس التعليم الأساسي.

وفي ظل هذه المقترحات يجب على البلدان العربية أن ترفع كفاءة الموارد المخصصة للتعليم خاصة المالية، لإعطاء تكوين رأس مال بشري راقي كما تتوفر عليه بعض البلدان العربية من موارد ضخمة، وعلى سبيل المثال، تقوم الأردن بتجربة مفيدة لتوفير الموارد المالية للتعليم العالي تشمل اقتطاع مبلغ من الرسوم الجمركية وفرض رسوم ضئيلة على أرباح الشركات ومعاملات الهاتف ورخص الأبنية ورخص المهن وعقود الايجار و المعاملات القانونية وايرادات الغرف التجارية و النقابات ومعاملات الأراضي والعطاءات الرسمية، ولا جدال في أن مجرد اغراق أزمة التعليم في البلدان العربية بالموارد المالية لن يكفي لحلها، فالسياسات المناسبة لا تقل أهمية عن حجم التمويل، فزيادة التمويل في غياب السياسات المناسبة لا تضمن تكوين رأس مال بشري راق النوعية، ويمكن القول بأن التحدي المستقبلي الضخم الذي تواجهه البلدان العربية هو التوصل لحلول ابتكارية عربية تؤدي الى تطوير نظام تعليمي بديل، يمكن أن ينتج تعليما أكثر كفاءة وأرقى نوعية وبتكلفة مادية ملائمة، وعلى سبيل المثال يعد أسلوب (مدارس المجتمع) في مصر بحلول فعالة لمشاكل الالتحاق

والنوعية، فمدارس المجتمع مشروع تجريبي بين وزارة التعليم واليونيسف في مصر، ويتم تقييده من خلال مشاركة المنظمات غير الحكومية المحلية و المجتمعات المعنية، ويهدف المشروع الى توفير تعليم أساسي راقي النوعية ومناصر للفتيات وحساس لمطالب المجتمع في أكثر المناطق حرمانا في ريف مصر، ويقوم المشروع على مشاركة فعالة من المجتمع، فيقدم المجتمع المحلي مكانا للمدرسة وينشئ لجنة تساهم في ادارة المدرسة ولا تشترط المدرسة زيا ولا يدفع التلاميذ رسوما، وتعطي البنات أولوية في الالتحاق بدون ابعاد الصبية، وتستخدم فيه مناهج وزارة التعليم ولكن تطبق أساليب التعليم المتمركز حول التلاميذ بشكل صارم من خلال ترتيب الفصول ومشاركة التلاميذ في التخطيط لنشاطات المدرسة وتقييمها، وتعد نتائج المشروع ايجابية للغاية سواء بدلالة التحسن في الالتحاق أو التحصيل المعرفي أو تطور شخصيات التلاميذ.

ثانيا: صياغة علاقة قوية بين التعليم والمنظومة الاجتماعية والاقتصادية.

تكررت الاشارة فيما سبق الى التشابك الوثيق بين حال التعليم وبين السياق الاجتماعي والاقتصادي العام في البلدان العربية ومغزى هذا التشابك بالنسبة للتخطيط لتطور رأس المال البشري.

فالتعليم هو جهد مجتمعي يقوم على تظافر مختلف القوى النشطة في المجتمع ولا يقتصر على عمل وزارة فقط، بعبارة أخرى يتعين أن يصبح التعليم هما للمجتمع كله لمؤسسات الحكومة وأجهزة الدولة كافة و المجتمع المدني خاصة على مستوى المجتمعات المحلية.

ثالثا: اقامة برنامج لتطوير التعليم على الصعيد العربي.

لقد بات تطوير التعليم في مجمل البلدان العربية بما يساعد في تفادي كارثة الانعزال عن المشاركة الفعالة في عالم القرن 21 م يتطلب قيام سلطة تعليمية فعالة على الصعيد العربي، وبقدر ما تقترب الدول العربية من بناء هذه السلطة بقدر ما سيكتب لها أن تساعد مجتمعاتها من أزمتها التنموية الحالية وأن تشارك من موضع قوة في صنع العالم الجديد.

ويقترح أن يتكون البرنامج من مجموعة من الوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف في آفاق زمنية معينة، وأن تنظم الوسائل حول ثلاثة محاور، الأول بحثي وتقويمي والثاني تخطيطي والثالث ترويجي وتمويلي تتظافر لضمان تحقق الغاية من البرنامج من خلال التعاون العربي و الاستفادة من امكانات التعاون الدولي.

فالمحور البحثي والتقويمي يقوم بدراسة تطور وواقع التعليم في البلدان العربية وعلى وجه الخصوص تقييم الناتج الحقيقي للتعليم من حيث التوجيهات و المعارف والقدرات التي يحصل عليها المتخرجون، فمن ناحية تعتقد أن نتائج مثل هذا التقييم ستعطي دفعة كبيرة لجهود تطوير التعليم في الوطن العربي عامة، ومن ناحية أخرى فان النتائج المتوقعة من التقييم يمكن أن تشكل أساسا متينا أعقد العزم على أن يلعب البرنامج المقترح دورا جوهريا في مجال تطوير التعليم.

أما المحور التخطيطي فيعمل في اتجاهيين : الأول داخلي بحيث يسعى لتعيين غايات البرامج والوسائل الكفيلة بالوصول اليها في الآفاق الزمنية المحددة ومتابعة التقدم اتجاهها بما يعنيه ذلك من تصحيح المسار عند الحاجة، أما الاتجاه الثاني فهو خارجي ويعني المساهمة في التخطيط لقيام برامج ومشروعات تهم دولة عربية أو اكثر في مجال تطوير التعليم.

أما محور الترويج والتمويل فهو ناتج للمحور التخطيطي ويسعى الى حث الأقطار العربية والمؤسسات والمنظمات العربية على تبني المخططات الناتجة عن البرنامج ويتضمن الجانب الترويجي أيضا نشر نتائج المحورين البحثي والتخطيطي بأشكال مختلفة مما يساعد على تكوين أفكار وآراء لتبين جوهر مخططات البرامج.

4:الخصائص الاجتماعية والديمغرافية:

4-1)-الأمية :

ذكر تقرير لمنظمة اليونيسكو أن في العالم 774 [1]مليون أمي بينهم 100مليون أمي في العالم العربي، وحذرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من خطورة ظاهرة الأمية التي لا تزال مرتفعة في العالم العربي، و أكدت اليونيسكو بأن البيانات الاحصائية حول واقع الأمية في الدول تشير الى أن عدد الأميين لدى الفئات العمرية التي تزيد عن 15عاما بلغ قرابة 99.5 مليون، وأن معدل الأمية وصل الى 27% ، كما تؤكد أن 75مليون من اجمالي الأميين العرب تتراوح أعمارهم بين 15-45 عاما، و ترتفع معدلات الأمية بين النساء حيث تزيد عن 50%.

يبين (الملحق رقم 01) نسبة الأمية بين الكبار (من 15 عاما فما فوق) لبعض البلدان العربية لسنتي 1995 و 2000، حيث نلاحظ أن أكبر نسبة للأمية لسنة 1995 في موريتانيا، المغرب والسودان، حيث أنها تجاوزت 50 % لتنخفض نسبيا سنة 2000 لتصل الى أقل من 50% في السودان، وتبقى أكثر من 50% في موريتانيا والمغرب، أما أقل نسبة فقد سجلت في البحرين، قطر والكويت سنة 1995 بنسبة 14 ,8 % ، 20,6% و21,4% على التوالي لتنخفض الى أقل من 20% سنة 2000 في كل من قطر

[1] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو)

والكويت، أما في مصر فكانت النسبة سنة 1995 قريبة من 50% لتنخفض سنة 2000 الى 44%.

أما في بلدان المغرب العربي فتبقى تونس بأفضل نسبة للأمية حيث تراوحت سنة 1995 الى 33,3% و انخفضت سنة 2000 الى 29% تليها الجزائر ب 38,4% سنة 1995 لتصل سنة 2000 الى 33 % .

أما من حيث الجنس فنلاحظ أن نسبة الأمية للإناث مرتفعة مقارنة بالذكور في كل الدول العربية، حيث تتجاوز نسبة 60% في كل من مصر، موريتانيا، المغرب و السودان سنة 1995، وانخفضت سنة 2000 بنسبة ضئيلة، حيث أنها تجاوزت 50% .

و تبقى قطر، البحرين والكويت بأقل من 30% بالنسبة للإناث، وأقل من 20% بالنسبة للذكور سنة 1995، وانخفضت النسبة تدريجيا سنة 2000 لتصل البحرين الى 8% بالنسبة للذكور و 18% للإناث.

4-2-النمو السكاني :

قدر مجموع السكان في الدول العربية في منتصف القرن 20م بحوالي 76مليون نسمة و بمعدل زيادة سنوية قدره 2,5%، وصل العدد الى 144مليون نسمة عام 1975، وقد ارتفع معدل هذه الزيادة الى 2.7% بين عامي 1975و2000 حيث قدر عدد السكان في الوطن العربي عام 2000 حوالي 284مليون نسمة.

ان تزايد النمو السكاني بنسبة 2.7 % خلال النصف الثاني من القرن الماضي مرتفعة جدا اذا ما قورنت بمعدلات النمو السكاني في الدول الأخرى و التي بلغت أقل من 2 % في نفس الفترة.

ان هذه الزيادة الهائلة في النمو السكاني ليست بحد ذاتها مشكلة ولكن خطورة المشكلة تبرز في زوايا أخرى منها الجوانب التربوية، بحيث تبرز هذه المشكلة في مدى قدرة التعليم سواء على استيعاب عدد التلاميذ أو في قدرته على توفير نوعية التربية، لأن التوسع السريع سيؤدي الى ازدحام المدارس بالتلاميذ مما يؤدي بدوره الى تدني نوعية التعليم المقدمة للطلبة، وبالتالي تنعكس على البناء الاجتماعي لشخصية الفرد العربي كونه العنصر الفعال سواء في عمليات التطور العلمي والاقتصادي أو التقدم الاجتماعي.

يبين (الملحق رقم 02) معدلات النمو السكاني في بعض البلدان العربية لسنتي 1995 و2008 حيث أنه في سنة 1995 زادت النسبة عن 4 % في كل من المملكة العربية السعودية و الأردن، وعن 3 %في سوريا وعن 2 %في الدول العربية المتبقية، وعلى ضوء هذه النسب يمكن القول أن النمو السكاني في الوطن العربي يزداد بوتائر سريعة قياسا بما هو عليه الحال في جميع الدول الأخرى، حيث أن النمو السكاني في جميع أنحاء العالم أقل من 2 %، أما بالنسبة لسنة 2008 فكانت النسبة أكثر من 2% في كل من الأردن وسوريا وأقل من 2% في البلدان العربية المتبقية.

5)-السياسات التعليمية في بعض البلدان المغرب العربي:

5-1)-السياسة التعليمية في تونس:

يحظى التعليم في الجمهورية التونسية باهتمام أوساط واسعة في المجتمع، وعند الحديث عن المجتمع التونسي لابد من التطرق الى الحالة التعليمية في هذا البلد والتي تشهد نهضة تطويرية كبيرة، وما الأرقام الاحصائية الا دليل على مستوى التطور والتوسع الذي شهده هذا القطاع.

فالدولة تضمن لجميع الأطفال وعلى اختلاف أعمارهم حق التعليم الذي أصبح حقا عاما منذ الأيام الأولى للاستقلال، وأصبح اجباريا بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و16سنة منذ عام 1991، حيث تبين احصائيات أجريت عام 2001-2002 أن عدد التلاميذ قد ناهز 2400068 تلميذا وأن عدد الطلبة قد وصل الى 262502 طالب حيث خصصت سنة 2001 حصة بما يقارب 19,9 % من الميزانية العامة للدولة.

وتتجه الجهود في هذا البلد الى بناء المزيد من المدارس والمراكز التعليمية في المناطق المتخلفة، والتي تعاني من قلة انتشار التعليم سيما التعليم العالي، اذ تتجه الأنظار الى زيادة الأقسام والفروع العلمية في هذه المناطق.

لقد انعكس هذا الاهتمام بالتعليم الابتدائي بصورة خاصة، حيث تم القضاء على الأمية بصورة شبة نهائية، ووصلت نسبة التعليم بين الأطفال الذين يبلغون من العمر 6سنوات ما يقارب 99 % في عام 2002، وفي مجال التعليم العالي فان عدد الطلاب والطالبات قد وصل الى 262502 طالب جامعي خلال السنة الدراسية 2002-2003 موزعين على مؤسسات تعليمية يبلغ عددها 141 مؤسسة تعليمية عالية يدرس فيها ما يقارب 12937مدرسا، ويضاف الى هذا الرقم الكبير 6000 طالب تونسي يكملون تعليمهم الجامعي خارج حدود البلاد، علما بأن الجمهورية التونسية تملك ثماني جامعات منتشرة في المناطق الرئيسية في البلاد توجد خمس جامعات في العاصمة تونس.

وفي سنة 2008 سجلت تونس انخفاضا في عدد التلاميذ بحوالي 54ألف تلميذ مقارنة بسنة 2007، حيث شهدت سنة 2008 اقبال مليونين و 85ألف تلميذ على المدارس، وأكثر من 370 ألف طالب على الكليات والجامعات، وهو ما يمثل حوالي ربع سكان البلاد التي يبلغها عدد سكانها الاجمالي 10ملايين نسمة، وسمحت هذه النتائج بوضع

حد للاكتظاظ في الفصول الدراسية حيث أصبح معدل التلاميذ في القسم بالمدرسة 22تلميذ و هو معدل قريب من المعدل المعمول به في أوربا.

وتستعد تونس لأن يكون لها مع دول اتحاد أوربا علاقات تعاون اقتصادي متنوع في المستقبل وتبادل مكثف للموارد البشرية والكفاءات العلمية في الاتجاهين، بفضل القرب الجغرافي و تشابه الأنظمة التربوية والجامعية، خاصة بعدما اعتمدت تونس في جامعاتها نظام (الاجازة–ماجيستر–دكتوراه) الذي دخل خيرا التطبيق منذ 2006 تدريجيا في مختلف الشعب الجامعية.

و يعتبر هذا النظام التعليمي عالي الجودة مطابقا للنظام الأكاديمي في الجامعات الأوربية، بما يجعل جامعات تونس مفتوحة على جامعات أوربا أخذا وعطاءا، ويمنح مزيد الفرص للشراكة العلمية والأكاديمية بين الجانبين، اضافة الى ما يفتحه من فرص الاندماج و التبادل العلمي أمام الطلبة والباحثين التونسيين حيث ترتبط الجامعات التونسية بأكثر من ألف اتفاقية تعاون مع جامعات أجنبية أغلبها موجودة في دول الاتحاد الأوربي والو.م.أ. و كندا واليابان . وكشفت الاحصاءات المعلنة بمناسبة العودة الجامعية لسنة 2008–2009 مدى درجة الجودة التي بلغها النظام التعليمي العام والجامعي من نقلة نوعية تؤكدها الأرقام و هي بلوغ نسبة النجاح خلال العام الماضي أكثر من 70% (و هي النسبة المعمول بها في الاتحاد الأوربي)، الى جانب تطور عدد الباحثين التونسيين الى أكثر من 16ألف باحث في أكثر من 32 مركز بحث و146 مخبر بحث في الجامعات التونسية المتواجدة في العاصمة و كل محافظات البلاد.

2-5)-السياسة التعليمية في المغرب:

من المعروف لدى الجميع أن المنظومة التربوية التعليمية المغربية تعاني من الضعف والهشاشة والتخلف على الرغم من أن قطاع التعليم يشكل نسبة 28 ٪[1] من ميزانية الدولة، أي ما يفوق 37 مليار درهم سنة 2008م. وبهذا، تشكل هذه الميزانية 7 ٪ من الناتج الداخلي الخام، كما تمثل ربع ميزانية الدولة، وبالتالي فان 90٪ من ميزانية التعليم تصرف لأجور المعلمين والأساتذة، بينما الباقي يخصص للتسيير والتجهيز.

وعلى الرغم من هذه المعطيات الإحصائية والأرقام الرسمية التي تبين ما يخصصه المغرب من موارد مالية تصرف بسخاء على المنظومة التعليمية والتربوية، فمازال التعليم المغربي يعرف أزمات خانقة ومشاكل عديدة على جميع المستويات والأصعدة، مما جعله يحتل مراتب متأخرة، ويحتل مكانة متخلفة بين دول العالم في مجال التنمية البشرية بصفة عامة، وفي مجال التربية والتعليم بصفة خاصة.

هذا، وقد شهد المغرب منذ الاستقلال إلى يومنا هذا العديد من الإصلاحات التربوية والتعليمية، إلا أن جل هذه الإصلاحات كانت فاشلة بسبب قلة الموارد المالية والمادية والبشرية، وعدم قدرة المسؤولين عن القطاع التربوي على تفعيل بنود الإصلاح ميدانيا، والعجز عن تطبيقها واقعيا، وبالتالي التراجع في كثير من الأحيان عن تنفيذ توصيات الإصلاح وانعدام الانخراط الجماعي، ومن بين الاصلاحات نذكر: اللجنة الرسمية لاصلاح التعليم (1957)، اللجنة العليا لاصلاح التعليم (1958)، مشروع اصلاح التعليم بافران (1980)، الميثاق الوطني للتربية والتكوين (2000-2010)، ومؤخرا البرنامج الاستعجالي (2009-2012).

[1] -www.almoharir. ma/index.php

ان تاريخ الاصلاحات التربوية بالمغرب والتي كان أهمها الميثاق الوطني للتربية والتكوين وآخرها البرنامج الاستعجالي، هو تاريخ أزمة بامتياز، فالسياسات التعليمية المتعاقبة على المنظومة التربوية فشلت في انجاز مشروع وطني اصلاحي حول المدرسة المغربية.

من المعلوم أن مجموعة من التقارير الدولية ترتب المغرب ضمن الدول المتخلفة الفقيرة التي تنتشر فيها الكثير من الآفات السلبية الخطيرة كالفقر، انتشار الأمية، انعدام الديمقراطية، والاستهانة بحقوق الإنسان المشروعة، بحيث أن المغرب تأرجح على مستوى التنمية البشرية العالمية في الرتبة 130[1] وذلك بالنظر إلى الأوضاع المتدهورة التي يعرفها البلد على مستوى الدخل الفردي والصحة والتعليم كما احتل مرتبة متخلفة ومتأخرة في تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (المرتبة 12[2] من مجموع 14 دولة) و الذي أشرف عليه البنك الدولي بواشنطن، رغم أن المغرب يحتل المرتبة الأولى بين الدول العربية من حيث اجمالي الانفاق العام على التعليم.

على هذا الأساس، يستوجب من السلطات التربوية مراجعة الاستراتيجيات والمخططات التربوية المعتمدة، وكذا الآليات والوسائل والمقاربات الاصلاحية، من خلال اعتماد سياسة تربوية متعددة الأبعاد والمستويات تستدعي استحضار كافة العوامل والأسباب المرتبطة بأزمة النظام التعليمي على اعتبار أنه لا يمكن اصلاح المنظومة التربوية بمعزل عن السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي الراهن، ودون الأخذ بعين الاعتبار علاقة وتأثير باقي السياسات القطاعية الأخرى على قطاع التربية والتعليم.

وعليه، فان نجاح الاصلاح التربوي المنشود مرتبط بالأساس باعطاء الأولوية للحلول التربوية والبيداغوجية لمعالجة اختلالات المنظومة التربوية، وتجاوز المقاربة الكمية الى ما

[1]- البنك الدولي احصاءات التربية 2009 .
[2]- WWW.lakome.com

هو نوعي من خلال التركيز على المستهدف الأساسي من الاصلاح (التلميذ) وتجديد المحتويات والمضامين وتحديث البرامج والمناهج الدراسية.

الفصل الثاني

دراسة ديموغرافية للجزائر

أولا): – الموقع الجغرافي:

الجزائر أو رسميا الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، هي دولة عربية تقوم على ثوابت وطنية هي الاسلام، العروبة، الأمازيغية، الأرض، التاريخ الطويل والثقافة المشتركة التي تجمع الأمة الجزائرية .

تبلغ مساحة الجزائر 2381741 كم ²، وهي أكبر بلد افريقي وعربي من حيث المساحة والعاشرة عالميا ، تقع في شمال غرب القارة الافريقية، تطل على البحر الأبيض المتوسط بساحل يمتد أكثر من 1200 كم ، يحدها من الشرق تونس وليبيا ومن الجنوب مالي والنيجر ومن الغرب المغرب، الصحراء الغربية وموريتانيا.

تعتبر الجزائر عضو مؤسس في اتحاد المغرب العربي سنة 1988، وعضو في جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة منذ الاستقلال وعضو في الاتحاد الافريقي والأوبك والعديد من المؤسسات العالمية والافريقية .

تلقب ببلد المليون ونصف المليون شهيد نسبة لعدد شهداء ثورة التحرير الوطني التي دامت 7 سنوات ونصف، وتلقب تاريخيا بأرض الاسلام نظرا لتعلق شعبها بالإسلام وانطلاق الفتوحات منها نحو الأندلس وافريقيا.

ثانيا: لمحة عن سكان الجزائر

1 – تطور عدد السكان و البنية السكانية في الجزائر:

1-1)-الجزائر من حيث عدد السكان:

حسب نتائج التعدادات السكانية التي يقوم بها الديوان الوطني للإحصائيات كل عشر سنوات نلاحظ أن الجزائر عرفت تطورا ديمغرافيا ملحوظا منذ الاستقلال الى يومنا هذا، فقد

قدر عدد سكان الجزائر خلال تعداد 1966 ب 12096347 نسمة ليرتفع هذا العدد الى 16060024 نسمة في تعداد 1977 بمعدل سنوي قدره 2,85 %.

خلال التعداد الثالث للسكن والسكان سنة 1987، بلغ عدد سكان الجزائر 22868626 نسمة بمعدل سنوي قدره 3,6 % ، و هو أكبر معدل نمو في هذه الفترة أي ما بعد الاستقلال، و نفسر هذا الارتفاع الى تحسين الظروف المعيشية والخدمات الصحية مما أدى الى انخفاض في معدل الوفيات وارتفاع في معدل الولادات، ليبدأ معدل النمو في الانخفاض ليصل الى 2,07 % في التعداد الرابع لسنة 1998 حيث وصل عدد السكان الى 29442815 نسمة، لينخفض الى 1,6 % في التعداد الخامس سنة 2008 حيث وصل عدد السكان الى 34080030 نسمة، و يعتبر هذا المعدل الأدنى الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال بحيث نفسر هذا الانخفاض المحسوس الى عدة أسباب نذكر منها:

- التباعد بين الولادات.
- استعمال وسائل منع الحمل .
- تأخر سن الزواج لكلا الجنسين.
- مشاركة المرأة في ميدان العمل.

1-2)- التركيب العمري و النوعي للجزائر:

يعتبر التركيب العمري والنوعي من أهم العوامل المؤثرة في الظواهر الديمغرافية والاقتصادية، اذ أن توزيع السكان حسب فئات السن والنوع يحدد نموهم فهو يؤثر من ناحية على الولادات والوفيات و بالتالي على الزيادة الطبيعية، ويكشف عن جوانب هامة وعديدة في المجتمع بحيث أنه يوضح حجم القوة العاملة ومقدار فاعليتهم الاقتصادية .

✓ **التركيب العمري في الجزائر:**

يتضح لنا من خلال أهرام الأعمار لسكان الجزائر للتعدادات الخمسة أن أغلبهم شباب، اذ تتصف أدراج الأهرام بقاعدة واسعة والتي تمثلها الفئة العمرية 0-4 سنة التي توضح كثرة الولادات المميزة لسكان الجزائر، وهذا يعني أن هؤلاء السكان أغلبهم يغلب عليهم طابع الشباب لكنهم في تناقص مستمر من أول تعداد الى تعداد 1998 نتيجة الانخفاض التدريجي لمعدل المواليد الخام، اذ قدر ب58, 20 بالألف سنة 1998 بعدما كان في سنة 1966 ب 8, 47 بالألف، أما بالنسبة لتعداد 2008 فقد تواصل الانخفاض التدريجي لمعدل المواليد الخام حتى سنة 2002 ليصل الى 19,68 بالألف، ثم بدأ بالارتفاع تدريجيا حتى سنة 2008 ليصل الى 23,51 بالألف.

وما يمكن ملاحظته في أهرام السكان هو عدم التوازن بين الجنسين حيث نشاهد ارتفاع نسبة الذكور على الاناث في فئات السن الأولى وهذا تماشيا مع نسبة الجنس عند الميلاد، 105 ذكر لكل 100 أنثى، والعكس نلاحظه في فئات السن الأخرى و ذلك راجع الى الوفيات التي تمس الذكور أكثر من الاناث بسبب حوادث العمل و ارتفاع نسبة هجرة الذكور.

وأخيرا نجد أن أهرام الأعمار لسكان الجزائر عريض في القاعدة و ضيق في القمة وهو بالتالي أغلبيته شباب.

التمثيل البياني رقم 01:الأهرامات السكانية للتعدادات الخمسة بالجزائر

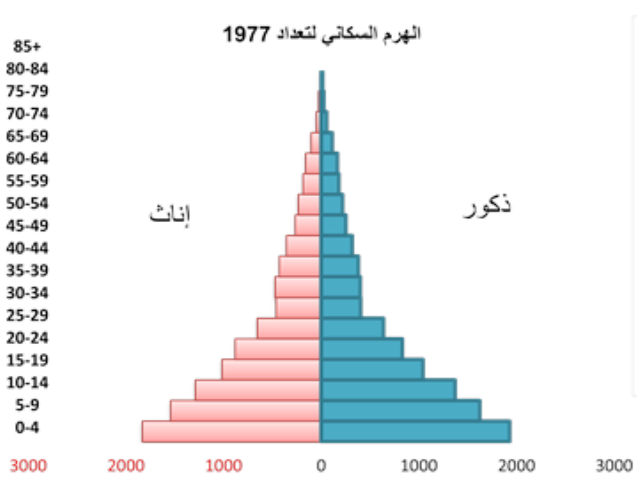

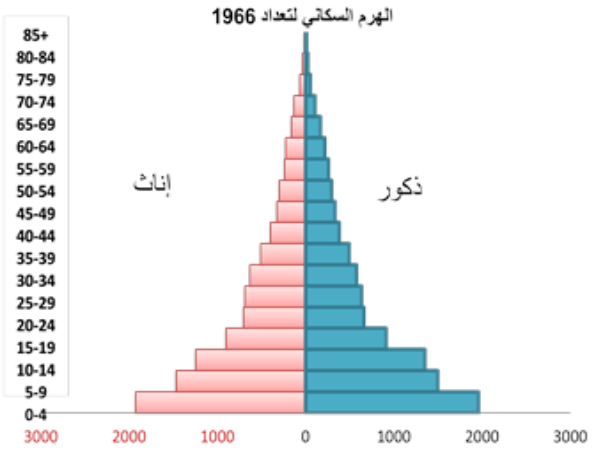

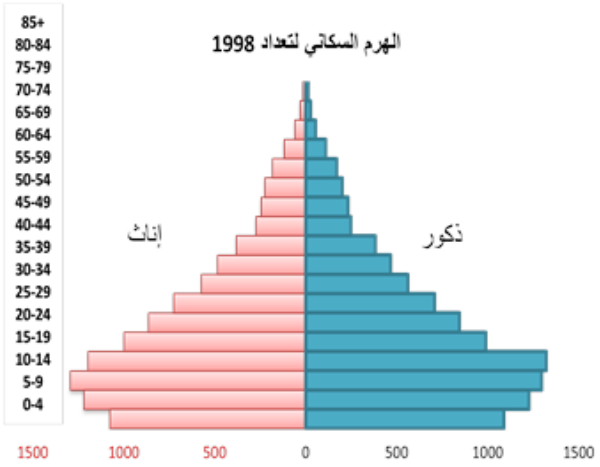

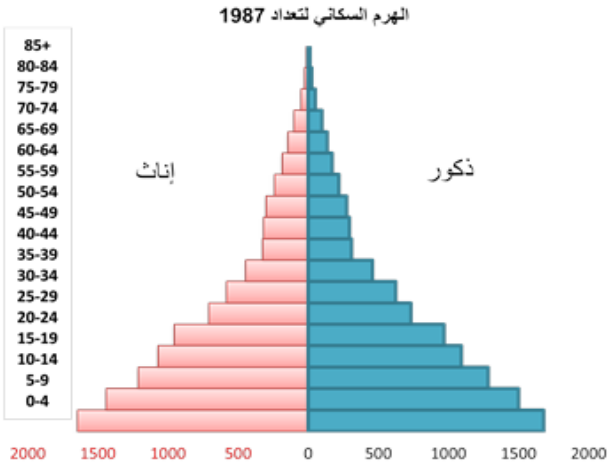

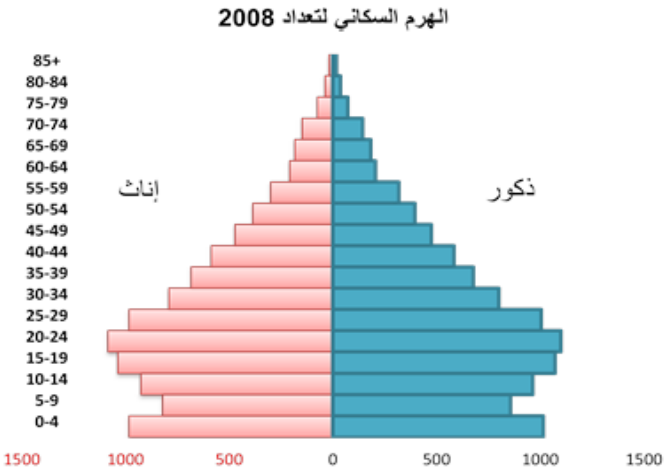

- ✓ **التركيب العمري حسب فئات السن الكبرى:**

تعتبر دراسة التركيب العمري مهمة في أي دراسة علمية لأنها تكشف عن كثير من الظواهر الديمغرافية، هو نسبة عدد من السكان موزعة حسب فئات السن قد تكون أحادية أو خماسية أو عشرية أو حسب فئات السن الكبرى، والتي تعطينا فكرة واضحة عن فئات السكان الفتية و عن شيخوختهم.

من خلال الجدول رقم 01 الخاص بتوزيع سكان الجزائر حسب فئات العمر الكبرى خلال التعدادات السكانية الخمسة، يظهر لنا بأن الأجيال التي لا تتعدى 5 سنوات وصلت النسبة الى 19,4 % في تعداد 1966، وتعتبر أعلى نسبة في هذه الفئة لتنخفض نسبيا في تعداد 1977 الى 18,8 %، وبدأت في الانخفاض لتصل في تعداد 1987 الى 16,6%.

أما في تعداد 1998 وصلت النسبة الى 10,8 % لتصل في تعداد 2008 الى 10%، هذا التناقص المستمر في النسب راجع الى اتباع سياسة تباعد الولادات وارتفاع المستوى التعليمي للمرأة الذي يعتبر عاملا مرتبطا بانخفاض الخصوبة .

الفئة التي تضم الأطفال الذين هم في سن التمدرس وهي الفئة (5-19 سنة)، هذه الفئة عرفت ارتفاعا في الفترة الممتدة ما بين 1966-1977 حيث كانت سنة 1966 تمثل 36,9 % لترتفع الى 39,4 % سنة 1977 و بدأت بالانخفاض تدريجيا لتصل الى 38,4 % سنة 1987 ثم 37,8 % سنة 1998.

أما في تعداد 2008 انخفضت النسبة الى 28,7 % وهي أدنى نسبة في هذه الفئة.

أما بالنسبة للفئة النشيطة في المجتمع و التي تمثل نسبة عالية من السكان و هي الفئة (20-59 سنة) بحيث في تعدادي 1966 و 1977 كانت النسبة متقاربة و تقدر ب 37 % و 36 % على التوالي لترتفع نسبيا في تعداد 1987 الى 39,2 % ، أما في تعداد

1998 وصلت النسبة الى 44,9 % لترتفع تدريجيا في تعداد 2008 الى 53,8 % بحيث أنها أصبحت تمثل نصف السكان.

بالنسبة لفئة الشيوخ أي 60 سنة فما فوق، كانت النسبة في تعداد 1966 تصل الى 6,7 % لتنخفض نسبيا في تعدادي 1977 و 1987 بحيث كانت النسبة متساوية لتصل الى 5,8 %، ثم ارتفعت تدريجيا في تعدادي 1998 و 2008 لتصل الى 6,5 % و7,5 % على التوالي، ويعود هذا الارتفاع الى اهتمام الدولة بالرعاية الصحية وتقديم الخدمات الطبية بالمجان الى جانب انتشار المراكز الصحية والمستشفيات، وهذا ما أدى الى ارتفاع معدل الحياة و انخفاض الوفيات.

جدول رقم 01: توزيع سكان الجزائر حسب فئات العمر الكبرى خلال التعدادات الخمسة:

الفئات / التعدادات	0 – 4	%	5 – 19	%	20 – 59	%	60 فأكثر	%	المجموع
1966	2344201	19,4	4455615	36,9	4477147	37	798292	6,7	12075255
1977	3021947	18,8	6330985	39,4	5775040	36	932052	5,8	16060024
1987	3801060	16,6	8787257	38,4	8966370	39,2	1313939	5,8	22868626
1998	3185303	10,8	11118817	37,8	13209516	44,9	1929179	6,5	29442815
2008	3404918	10	9782319	28,7	18326692	53,8	2531127	7,5	34045056

المصدر: حساب شخصي من الملحق رقم 03

1-3)-تطور معدل الذكورة في الجزائر خلال التعدادات الخمسة:

يعتبر حاصل الذكورة من أكثر المقاييس استعمالا لمعرفة التوازن النوعي بين السكان و يحسب بالمعادلة التالية:

حاصل الذكورة =(عدد الذكور/ عدد الاناث)× 100

تتراوح نسبة النوع عند الميلاد بين 105 ولد ل 100 بنت و بعد ذلك تبدأ نسبة الذكور في الانخفاض حتى تتفوق نسبة الاناث في نسبة السن الكبيرة بسبب ارتفاع الوفيات بين الرجال نظرا لطبيعة النشاط الممارس

يبين الملحق رقم (04) حاصل الذكورة لمختلف فئات الأعمار للتعدادات الخمسة، اذ نلاحظ من خلال قراءتنا للجدول تسجيل تفوق نسبة الذكور من فئة (0 – 4) سنة حتى فئة (15-19) سنة على نسبة الاناث وهذا في كل التعدادات :

تفوق نسبة الاناث على نسبة الذكور يبدأ من فئة (20-24) سنة في تعدادي 1966 و 1977، أما في تعداد 1987 فيبدأ تفوق نسبة الاناث على الذكور في فئة (40 – 44) سنة.

في تعداد 1998 نسجل تفوق نسبة الاناث على الذكور في فئة (50-54) سنة و في تعداد 2008 يبدأ تفوق نسبة الاناث على الذكور في فئة (60 – 64) سنة ماعدا في فئة (35- 39) سنة و (40- 44) سنة.

نلاحظ في الملحق أنه خلال التعدادات الثلاثة الأخيرة ارتفاع نسبة الذكور على الاناث في الفئة من (20-24) سنة الى الفئة (35-39) سنة وهذا راجع الى ارتفاع وفيات الاناث في فترة مرحلة الولادة.

التمثيل البياني رقم 02: تطور حاصل الذكورة للتعدادات الخمسة بالجزائر

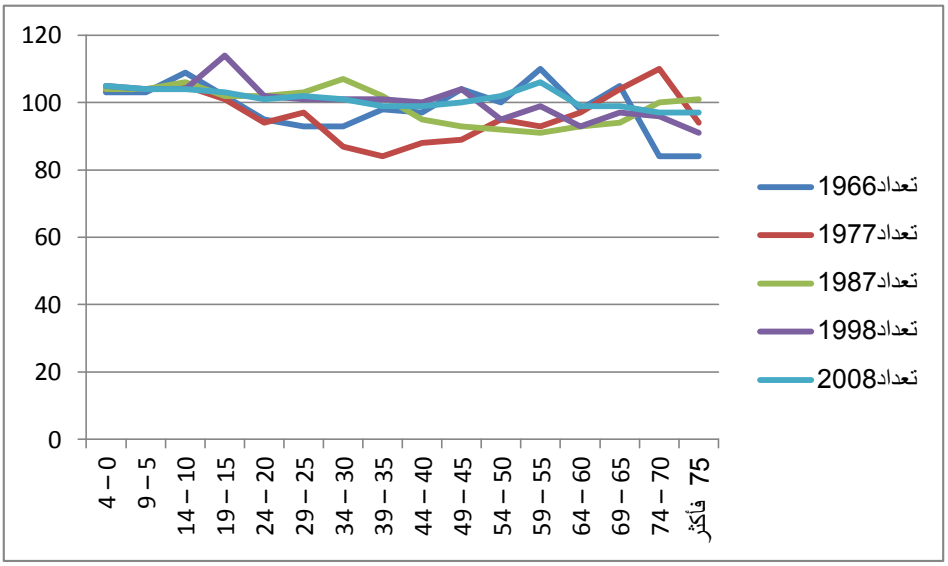

ثالثا: تطور النمو السكاني في الجزائر

1)-المواليد:

ان معدل المواليد من أهم مقاييس الديمغرافيا لأنه يعطي لنا صورة عن المواليد في المجتمع و مؤشر ديمغرافي هام يساعد المخطط الاقتصادي على معرفة عدد السكان ويحسب بالمعادلة التالية:

معدل المواليد الخام = عدد المواليد الأحياء خلال السنة / عدد السكان في منتصف السنة والحاصل يضرب في 1000

ان حركة المواليد في الجزائر عرفت تطورا نحو الزيادة بصفة مطلقة وذلك الى غاية نهاية الثمانينات ثم

يتضح لنا من خلال الملحق رقم 05 المتعلق بتطور معدلات المواليد الخام أن هناك انخفاضا مستمرا في معدلاته حيث في التعداد الأول لسنة 1966 سجلت نسبة 47,8‰

لينخفض تدريجيا حتى سنة 1998 لتصل الى 20,58 ‰ ليبقى مستقرا حتى سنة 2004 لتسجل 20,67 ‰ ثم تبدأ بالارتفاع حتى سنة 2008 مسجلا نسبة 23,51 ‰.

ان المعدل الخام للمواليد في الجزائر تميز بالانخفاض التدريجي و هذا الأخير مرتبط بعدة عوامل منها:

ارتفاع سن الزواج، فترة التباعد بين الولادات، التغيرات الحضارية والاقتصادية للسكان خاصة في التعداد الأخير، نشر التعليم وتعميمه بالاضافة الى أثر تشجيع استعمال موانع الحمل.

التمثيل البياني رقم 03: تطور معدل المواليد الخام في الجزائر

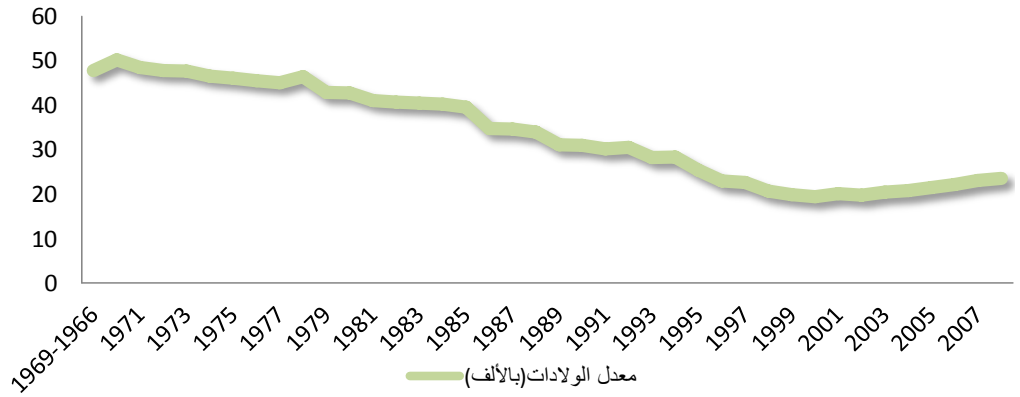

2)- الوفيات:

2-1)- معدل الوفيات الخام:

تعد ظاهرة الوفيات من أهم الظواهر الديمغرافية، و تتغير نسبة الوفيات من منطقة الى أخرى حسب الحالة الصحية للسكان، و يعتبر معدل الوفيات الخام المؤشر الذي نستطيع به تقدير الوفيات في مجتمع ما ويحسب بالمعادلة التالية:

معدل الوفيات الخام = مجموع الوفيات خلال السنة/ عدد السكان في منتصف نفس السنة و الحاصل يضرب في 100

من خلال الملحق رقم 06 المتعلق بتطور معدل الوفيات الخام لسكان الجزائر، يتبين لنا أن هناك تباين وتقارب في معدل الوفيات الخام من التعداد الأول لسنة 1966 الى التعداد الثاني سنة 1977، حيث كانت تتراوح النسبة بين 15 ‰ و 16 ‰، ثم بدأت بالانخفاض تدريجيا حتى سنة 1989 لتصل الى 6 ‰، والسبب في ذلك راجع الى التقدم الصحي و ارتفاع مستوى المعيشة واختفاء معظم الأمراض والأوبئة الفتاكة التي تركها الاحتلال الفرنسي، ثم تبدأ في الارتفاع تدريجيا لتصل سنة 1994 الى 6,54 ‰، و هذا الارتفاع الطفيف راجع الى الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة، ثم تنخفض تدريجيا لتصل سنة 2008 الى 4,4 ‰.

التمثيل البياني رقم 04: تطور معدل الوفيات الخام في الجزائر

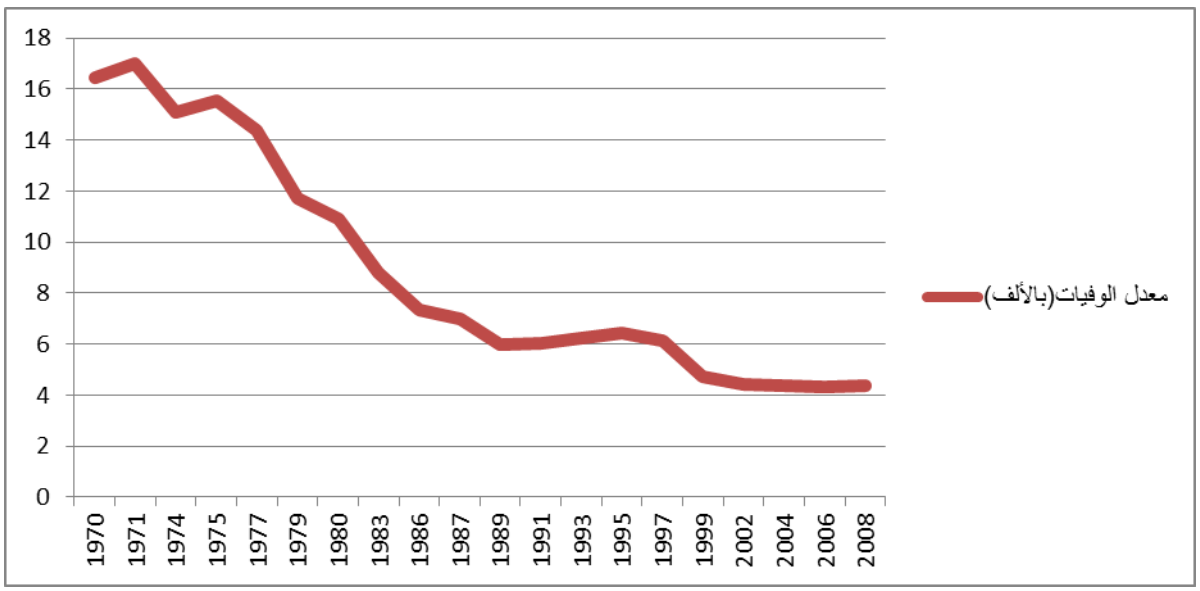

2-2):معدل وفيات الأطفال:

يعتبر معدل وفيات الأطفال الرضع من أحسن مؤشرات التنمية وهو معيار أساسي لمؤشر التنمية البشرية، فتطوره عبر الزمن يظهر لنا الحالة أو المستوى الصحي في البلاد وما مدى نجاح البرامج التنموية في المجال الصحي، نحصل عليه من خلال سجلات الحالة المدنية و من التحقيقات الديموغرافية.

من خلال المنحنى البياني لتطور معدل وفيات الأطفال الرضع، نجد انخفاض مستمر للمعدل بفضل تحسن المستوى الصحي في البلاد، حيث انتقل المعدل من 149,4‰ سنة 1970 إلى 23,1 ‰ سنة2011 , فالدولة بمشاركتها في برنامج الألفية للتنمية سنة 2000(PNUD)، تسعى إلى تحقيق الهدف الأساسي وهو تخفيض معدل وفيات الأطفال مع مطلع 2015 إلى15.6‰[1].

هذا الانخفاض راجع إلى الاهتمام الكبير للدولة في مجال صحة وعناية الطفل من خلال الوقاية من كل الأمراض المتعلقة بالأطفال كالبرنامج الوطني لمكافحة وفيات الأطفال سنة 1985، من أهم أهدافه توسيع برامج التلقيح الأطفال وخاصة تلقيح ضد داء الحصبة(Anti-rougeoleuse).

فمعدل الأطفال الملقحين ضد هذا المرض قدر ب 92,5% حسب تحقيق 2006، و90,6% حسب تحقيق 2002، مقابل 85,7% سنة 1992، فالملاحظ أن هناك تحسن كبير في معدل التغطية.

فحسب تقديرات الدولة تسعى إلى رفع معدل تغطية التلقيح بنسبة 98% مع حلول 2015.

[1] PNUD,Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement, Algérie 2005, p52.

التمثيل البياني رقم 05: تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في الجزائر

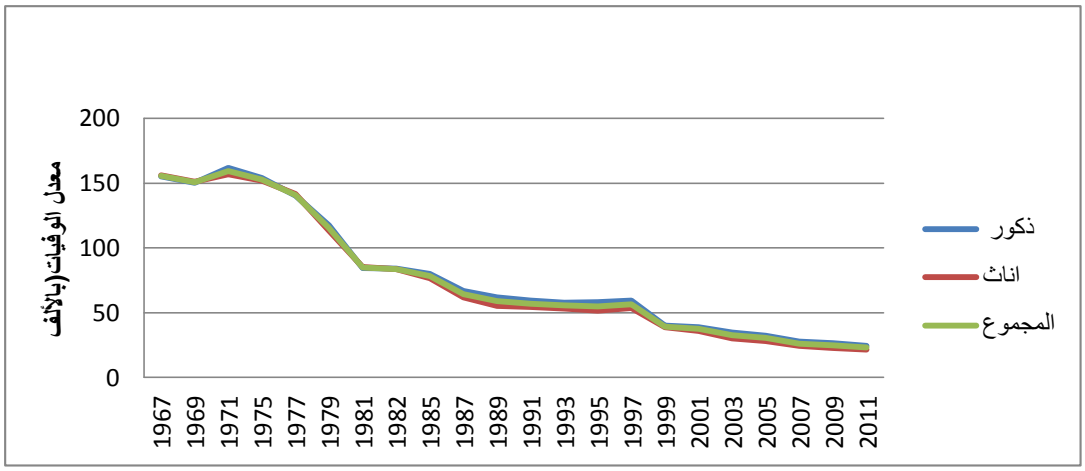

3)-الخصوبة :

يعتبر مؤشر الخصوبة الاجمالي من أكثر المقاييس توضيحا للخصوبة بحيث أنه يعطينا عدد المواليد الأحياء لكل امرأة في سن الانجاب، و يحسب بالمعادلة التالية:

مؤشر الخصوبة الاجمالي= عدد المواليد/ مجموع الاناث في سن الانجاب(15-49

من خلال الملحق رقم 08، نلاحظ أن الخصوبة في الجزائر عرفت انخفاضا محسوسا بعد الاستقلال خاصة في فترة التسعينات، حيث انخفض مؤشر الخصوبة الاجمالي من 7,8 طفل/ للمرأة سنة 1970 الى 6,96 طفل/ للمرأة سنة 1980 ليصل الى 2,74 طفل/ للمرأة سنة 2008 أي انخفض بما يقارب 4 أطفال في الفترة 1980-2008 بعدما كان أقل من طفلين في الفترة 1970-1980.

التمثيل البياني رقم 06: تطور مؤشر الخصوبة الكلي في الجزائر

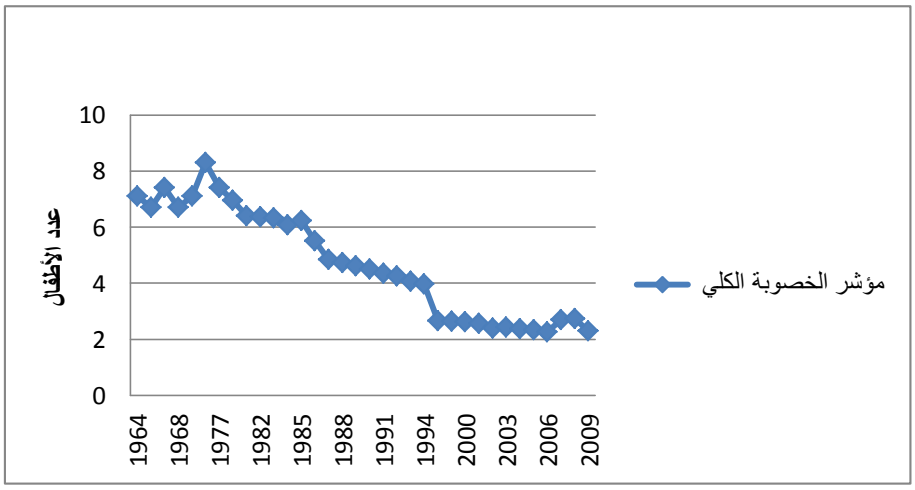

ان هذا الانخفاض الملحوظ مرتبط بعدة عوامل نذكر منها:

استخدام وسائل منع الحمل حيث يعتبر من بين الأسباب الرئيسية التي أثرت في انخفاض معدل الخصوبة حيث قدر معدل استخدام النساء في سن الانجاب لموانع الحمل بأكثر من 61 % سنة 2006 بعدما كان 8 % سنة 1970 بالاضافة الى تأخر سن الزواج لكلا الجنسين ومشاركة المرأة في ميدان العمل.

الفصل الثالث

تطور التعليم في الجزائر

أولا : تطور التعليم في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية

لقد كان التعليم مسؤولية اجتماعية في العهد العثماني بحيث أنه كان مزدهرا ومنتشرا في القرى والمدن، فالسلطة العثمانية لم تشجع التعليم، فقد كان الشعب الجزائري يستمر في تأدية مهمته المتمثلة في بناء المساجد، الكتاتيب ودفع أجور المعلمين.

ان أول ما عمد له الاستعمار الفرنسي في الجزائر مطاردة العلماء وتشريدهم، فاستشهد كثير من العلماء وهاجر آخرون وهدمت كثير من الزوايا والكتاتيب، الا أن أكبر ضربة وجهت للتعليم في الجزائر هي مصادرة الأملاك الدينية والأوقاف بقرار من الحاكم العسكري الفرنسي "كلوزيل" يوم 07 ديسمبر 1830، فكانت ضربة قاضية للتعليم الاسلامي أي جانبها المادي ومصدر تمويلها.

فقال في هذا الصدد **الدكتور محمد عمارة:**

" كانت فرنسا قد شرعت في احتلال الجزائر سنة 1830 وأخذت في تثبيت استعمارها له، لكنه لم يكن احتلالا كغيره من أشكال الاحتلال..... فهو لم يقف عند اغتصاب المستعمر الدولة والارادة والحرية والأرض والثروة التي كانت للجزائريين على أرض وطنهم، وانما ذهب المستعمر الفرنسي الى أبعد من ذلك، فأراد سحق الهوية القومية للشعب والغاء عروبتهم لأنها رمز مغايرتهم للفرنسيين، كما ذهب هذا المستعمر الى مسخ الاسلام حتى يزيل طابعه القومي العربي في البيئة العربية الجزائرية[1]....."

لقد كانت الأمية في الجزائر قبل الثورة المسلحة سنة 1954 تصل الى 91 % [2]، أما الذين كانوا يقرأون العربية فلم يزد تعدادهم عن 200000 أغلبيتهم في المدارس التي أقامها التيار القومي العربي لحركة التجديد و الاصلاح كي يقاوم بها أهداف الاستعمار.

[1] محمد عمارة, تحديات لها تاريخ, المؤسسة العربية للدراسات و النشر , ص249
[2] محمد عمارة, نفس المرجع,ص250

حاول الاستعمار الفرنسي أن يحطم التعليم ويقضي على الأنشطة التعليمية والثقافية التي كانت مزدهرة في العهد العثماني، لما كان للتعليم مكانة مرموقة في الجزائر، بحيث أن المعمرين كانوا يرون أن التعليم من العوامل التي تدفع السكان للمطالبة بحقوقهم الشرعية ومن السلاح الأقوى في مكافحة الاستعمار[1]، و هذا الشيء الذي اعترف به بعض الكتاب والمؤرخين الفرنسيين[2] منهم مارسال ايميريت Marcel Emérit و دوماس Dumas و تورين Turrin .

ويمكن تقسيم هذه المرحلة الى 5 فترات:

- ✓ **الفترة الأولى:** 1830-1882
- ✓ **الفترة الثانية:** 1882-1900
- ✓ **الفترة الثالثة:** 1900-1930
- ✓ **الفترة الرابعة:** 1930-1954
- ✓ **الفترة الخامسة:** 1954-1962

1)-الفترة الأولى1830-1880:

اقتصرت هذه الفترة على العمليات الحربية التي نظمها الجيش الفرنسي ضد الشعب الجزائري ومقاوماته تحت قيادة الأمير عبد القادر، والثورات الموالية له منها ثورة المقراني سنة 1871 والأوراس سنة 1876 وبوعمامة سنة 1881.

فقد قررت السلطة الفرنسية أنها لا ترى مانعا في تدريس اللغة العربية في المدارس الابتدائية المسماة "بالعربية الفرنسية"، وفي المدارس الحكومية الثلاث على مستوى التعليم الثانوي، ثم قامت بتأسيس سياسة الاندماج وهي سياسة تقوم بإدماج أبنائنا في النظم التعليمية والتربوية المخصصة للفرنسيين.

[1] Marcel Emérit « Annales » mai ,juin 1960
[2] Affrontement culturels dans l'Algérie colonial ,paris 1971,

أهم الهياكل التعليمية في هذه الفترة:

❖ **الكتاتيب القرآنية و الزوايا:**

قدر عدد الكتاتيب والزوايا ب2000 موزعة على القطر الجزائري، بها 28000 تلميذا تقريبا، فكانت توجد في قسنطينة مثلا 90 مدرسة تحتوي على 1400 تلميذ سنة 1873 وسكانها قدروا ب 24000[1] نسمة في نفس السنة حسب الاحصائيات الرسمية، و كان في الجزائر حوالي 100 مدرسة لتعليم القراءة و الكتابة و الحساب.

كانت الزوايا تفتح للصغار ليتلقوا فيها دروس حول مواد دينية في المدن والأرياف لتكوين الأجيال الصاعدة، وارسال أحسنهم لاتمام الدراسة في تونس أو في المغرب الأقصى، أما الكتاتيب القرآنية فكانت تعلم القراءة والكتابة والقرآن الكريم، فكانت هذه الزوايا والكتاتيب القرآنية تعتبر مراكز تشويش ضد الاستعمار.

❖ **المدارس الدينية المسيحية:**

فتحت هذه المدارس أبوابها للتلاميذ المسلمين في بعض المناطق الجزائرية كالقبائل الكبرى والبيض وأولاد سيدي الشيخ وورقلة، تأسست ابتداءا من سنة 1878، يقوم بتسييرها مسيحيون حيث يوجد بها 21 مدرسة يدرس فيها 1039 تلميذا، وكان هدفها نشر المسيحية وتجريد الجزائريين من ثوب العربية والدين الاسلامي، وكانت السلطات الاستعمارية تشجع هذه المدارس التي كانت تدعي بأن لها صبغة تربوية مهنية، وهي في الحقيقة لا تخلو من الطابع التبشيري والتمسيحي والسياسي.

❖ **المدارس الحكومية الثلاث**

بموجب مرسوم مؤرخ في 30-09-1850 أنشئت ثلاث مدارس حكومية في كل من تلمسان، قسنطينة والمدية، ثم حولت الى العاصمة سنة 1859 وهذا حتى يتمكن الاحتلال

[1] الطاهر الزرهوني, التعليم في الجزائر بعد الاستقلال,ص14

الفرنسي من ابعاد الجزائريين عن تعليم كتاب الله في الزوايا والكتاتيب القرآنية، والهدف منها تكوين مرشحين الى وظائف دينية وقضائية وتعليمية وادارية، فكانت نتائج هذه المدارس معكوسة لم يتوقعها الاستعمار الغاشم، فالتحق العديد من طلابها بصفوف جيش التحرير الوطني بعد اندلاع الثورة التحريرية وقاموا بتلبية نداء الوطن.

❖ **المدارس المسماة "بالعربية الفرنسية":**

بموجب المرسوم المؤرخ في 14-07-1850، قامت فرنسا ببناء 40 مدرسة ابتدائية في فترة دامت 24 سنة تقريبا (1850-1873) أي ما يقارب مدرستين كل سنة واحدة، ثم قامت باغلاق معظمها اثر حوادث 1871 لأسباب سياسية وانتقاما من الشعب الجزائري الثائر ضد الاستعمار الفرنسي، ثم ألغيت نهائيا سنة 1883 وهي السنة التي أصدر فيها مرسوم متعلق باجبارية التعليم الفرنسي بسبب الثورات الجزائرية، منها ثورة المقراني سنة 1871 والأوراس سنة 1876 وثورة بوعمامة سنة 1881.

كل هذه الاجراءات المذكورة لم تكف السلطات الاستعمارية، فقررت تهجير العديد من الجزائريين الى كلدونيا الجديدة وترحيل العائلات واغتصاب أموالها وأراضيها.

كان عدد المسجلين في التعليم الابتدائي سنة 1883 لايتعدى 4095 تلميذا بعد مرور نصف قرن عن الاحتلال، فقرر الشعب الجزائري الاضراب عن هذه المدارس الفرنسية وعدم تسجيل أبنائهم فيها، لأنها تحارب الحضارة العربية الاسلامية وتهدف الى فرنسة وتمسيح الجزائريين.

2)-الفترة الثانية1880-1900:

بعد صدور المرسوم المؤرخ في 13-02-1883 والمتعلق باجبارية التعليم الفرنسي، شكلت لجنة من مجلس الشيوخ الفرنسي يترأسها جول فيري[1] (1832-1893)، كلفت سنة 1891 بدراسة القضايا الجزائرية السياسية و التعليمية.

الجدول رقم 02: احصائيات المسؤولين الفرنسيين الرسمية التي تتعلق بعدد التلاميذ الجزائريين المسجلين في مدارسهم الابتدائية

السنة	عدد التلاميذ الجزائريين
1882	3172
1883	4095
1887	9064
1891	11347
1892	12263
1896	19885

المصدر: الجزائر قبل وبعد الاستقلال د. الطاهر زرهوني

التمثيل البياني رقم 07: تطور عدد التلاميذ الجزائريين المسجلين في المدارس الابتدائية

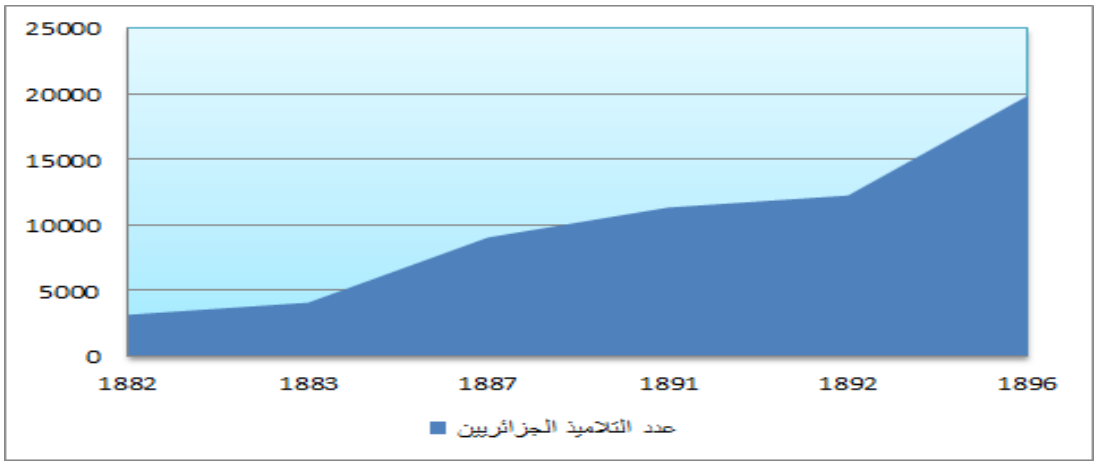

[1] جول فيري , مؤسس المدرسة الفرنسية الفرنسية العالمانية اللاتينية المجانية,1832-1893

نلاحظ في الجدول أن عدد التلاميذ الجزائريين انتقل من 3172 سنة 1882 الى 19885 سنة 1896 أي في ظرف 14 سنة تزايد العدد ب 1000 تلميذ سنويا، وهو عدد ضئيل مقارنة بعدد التلاميذ الذين هم في سن الدراسة، حيث أن في احصائيات سنة 1889 نجد ما يلي:

- ✓ عدد الأطفال ذكورا واناثا في سن الدراسة من 6 الى 13 سنة: 535389
- ✓ عدد المسجلين ذكورا واناثا في المدارس الابتدائية : 10631
- ✓ النسبة المئوية للمتمدرسين 2 %، أي طفلان مسجلان من مائة والباقي في الشوارع.

كان الاستعمار الفرنسي يملأ المدارس بأطفال غير مسجلين أثناء زيارات وفود برلمانية قصد اخفاء الحقيقة المرة ومغالطة الرأي العام.

الجدول رقم 03: النسب المئوية للمسجلين في التعليم الابتدائي في أواخر القرن 19م

الجنسية	عدد الأطفال في سن الدراسة	عدد المسجلين	النسبة
جزائرية	633190	24565	% 3 ,84
فرنسية	93531	78531	% 84

المصدر: التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال د.الطاهر زرهوني

ان اجبارية التعليم المقررة سنة 1883 لتطبق على الجزائريين كانت غير مطبقة بأتم معنى الكلمة، حيث أن نسبة الجزائريين المئوية ظلت تتراوح ما بين 3% و 4% طوال سنوات عديدة، اذ نلاحظ في الجدول أن عدد التلاميذ الفرنسيين أقل ب 7 أضعاف من عدد الجزائريين، وأن عدد الفرنسيين المسجلين يفوق بأكثر من 3 أضعاف عدد المسجلين الجزائريين، حيث أن نسبة المسجلين الفرنسيين بلغت 84%، الا أنها كانت سيئة في اعتقادهم و سارعوا الى انتقالها وجوبا الى 100%.

أعداد المعلمين: يعتبر هذا العنصر من بين الوسائل التي كان الاستعمار الفرنسي يقوم بها لمحاربة التعليم والقراءة والكتابة.

الجدول رقم 04 :_عدد المعلمين و المعلمات الجزائريين

السنة	المعلمون الجزائريون	المعلمات الجزائريات	المجموع
1887	150	6	156
1891	125	2	127
1892	113	0	113
1893	103	5	108
1894	132	6	138
1895	150	8	158
1896	150	6	156

المصدر: التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال د.الطاهر زرهوني

كان عدد المعلمين والمعلمات الجزائريين يقدر ب 156 سنة 1887، وبقي على نفس العدد في ظرف 10 سنوات أي حتى سنة 1896، بينما في المقابل عدد المعلمين والمعلمات الفرنسيين كان يتعدى 2000، بحيث أن هدفهم كان يقوم على رسالة سياسية استيطانية أكثر منها تعليمية وتربوية.

قامت فرنسا في هذه الفترة بمحاربة التعليم لأنهم كانوا يعتقدون أن العدو المتعلم والمثقف أخطر من العدو الجاهل والأمي، حيث أنهم كانوا يرون أن الجزائريين يوفروا بكثرة اليد العاملة التي يحتاج اليها المعمرون.

التمثيل البياني رقم 08: تطور عدد المعلمين والمعلمات الجزائريين

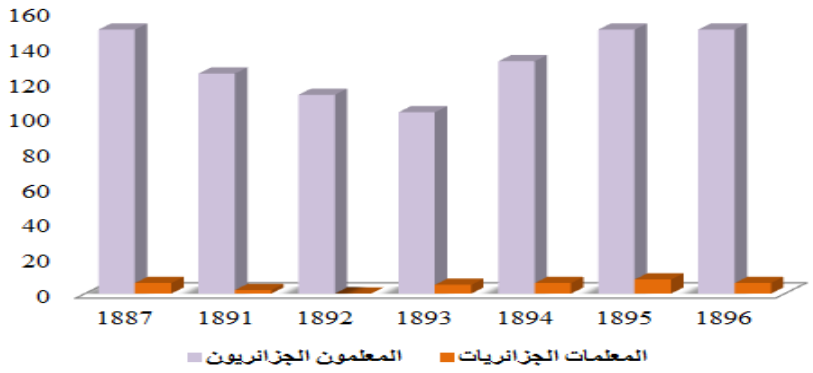

3)-الفترة الثالثة1900- 1930:

في هذه الفترة هاجرت عدة عائلات من تلمسان، سطيف، قسنطينة، سبدو، الرمشي وندرومة سنة 1911 الى سوريا لأسباب سياسية ودينية، واجبارية التجنيد العسكري التي أوجبتها السلطة الفرنسية سنة 1916 وموت 56000 جندي جزائري من 177000 شاركوا في الحرب العالمية الأولى بجانب فرنسا، ومساهمة 119000 عامل في بناء وتشييد فرنسا اثر هذه الحرب.

كل هذه الظروف دفعت بحكومة "جورج كليمونسو" الوزير الأول الفرنسي أن يتقدم باصلاحات سياسية لصالح أهل البلاد.

كانت نسبة القبول تعادل 4,3% من مجموع الأطفال الذين كان في عمرهم 6 سنوات سنة 1908 أي 33397 تلميذا فقط، و5% سنة 1914 أي 47263 من 850000 في سن الدراسة، و6% سنة 1929 أي 60644 من مجموع 900000 تلميذا.

أما على مستوى التعليم الثانوي فكان لا يقبل سنويا من الجزائريين الا 84 تلميذا قبل سنة 1900 و150 تلميذا قبل سنة 1914 وهي السنة التي عرفت نجاح 34 جزائريا في البكالوريا و12 في شهادة الليسانس، وحتى نتأكد من اجحاف الاحتلال الفرنسي في تعليم أبنائنا، علينا أن نقارن بين الميزانيات المحددة للتلاميذ الجزائريين والتلاميذ الفرنسيين بالفرنك الفرنسي القديم.

الجدول رقم 05:الميزانيات المحددة للتلاميذ الجزائريين والفرنسيين بالفرنك الفرنسي القديم.

السنة	ميزانية تعليم الجزائريين	ميزانية تعليم الفرنسيين
1907	1550000	7013000
1918	2171000	8579000
1920	6991000	32979000
1928	21003000	84344000

التمثيل البياني رقم 09: الميزانيات المحددة للتلاميذ الجزائريين والفرنسيين بالفرنك الفرنسي القديم

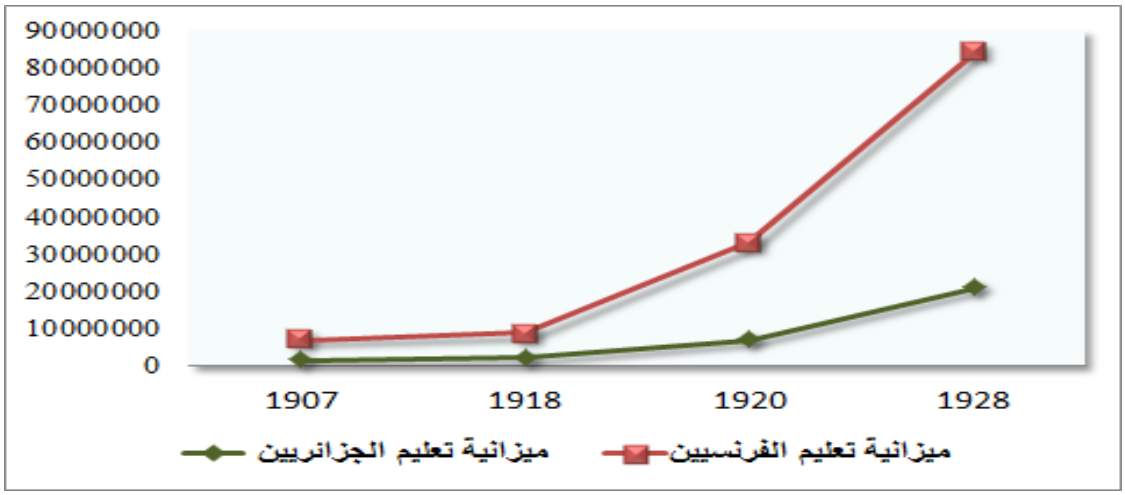

كانت الميزانيات المحددة للتلاميذ الفرنسيين تساوي 4 أضعاف الى 5 أضعاف من ميزانيات التعليم المحددة للتلاميذ الجزائريين.

الجدول رقم 06: عدد تلاميذ التعليم الابتدائي سنتي 1920 و 1928

السنة	الجنسية	البنات	البنون	المجموع
1920	جزائرية	3454	37786	41240
	فرنسية	31472	32696	64168
1928	جزائرية	3603	51873	55476
	فرنسية	33655	32820	66475

الجدول رقم 07: عدد تلاميذ التعليم الثانوي سنتي 1920 و1928

السنة	الجنسية	البنات	البنون	المجموع
1920	جزائرية	40	405	445
	فرنسية	1764	4345	6110
1928	جزائرية	85	778	863
	فرنسية	3533	7316	10869

الجدول رقم 08: عدد تلاميذ التعليم العالي سنوات 1920 و1930 و1938

السنة	الجزائريون	الفرنسيون	المجموع
1920	47	1282	1329
1930	93	1967	2060
1938	94	2138	2232

نلاحظ في الجدول رقم 08 أن عدد الطلبة الجزائريين ارتفع بواحد، أي من 93 طالب الى 94 طالب في ظرف تسع سنوات، في حين أن الطلبة الفرنسيين ارتفع من 1967 طالب الى 2138 طالب أي بزيادة 171 طالب في ظرف تسع سنوات.

ولهذا تبين للجميع أن العلم هو السلاح الأقوى في مكافحة الاستعمار، وكما قال امام النهظة الجزائرية الشيخ عبد الحميد بن باديس رحمه الله " لن يصلح المسلمون الا اذا صلح علماؤهم لأنهم بمثابة القلب للأمة، ولن يصلح العلماء الا اذا صلح تعليمهم".

و كما قيل:" ان المدرسة هي جنة الدنيا والسجن هو نارها، والأمة التي لا تبني المدارس يبنى لها السجون"

4)-الفترة الرابعة 1930-1954:

تكونت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 05 ماي 1931 [1]برئاسة العلامة الشيخ عبد الحميد بن باديس –رحمه الله– الذي ظل يشغل هذا المنصب حتى وفاته سنة 1940، ليخلفه الأستاذ محمد البشير الابراهيمي حتى سنة 1956 وهي السنة التي قام الاحتلال الفرنسي بحلها.

كانت مباديء الجمعية كما لخصها رئيسها الامام عبد الحميد بن باديس هي "العروبة، الاسلام، العلم و الفضيلة"[2]، كان القصد من هذه الجمعية محاربة الجهل والجمود وكل من يقف في وجه التعلم والتعليم سواء باللغة العربية أو اللغات الأجنبية، وبعبارة أخرى هي "جمعية اسلامية جزائرية في مدارها وأوضاعها، علمية في مبدئها وغايتها"، وقد أسست من أجل تحقيق هدف تتطلبه ظروف الجزائر وأوضاعها السياسية والثقافية والاجتماعية وهو تعليم الدين[3] واللغة العربية وبعث الثقافة العربية الاسلامية في البلاد، والمحافظة على مقومات الشخصية القومية للجزائر.

[1]حمزة بو كوشة , البصائر, العدد 317 ,1955,ص1
[2]حمزة بو كوشة, نفس المرجع,ص 32
[3]حمزة بو كوشة, نفس المرجع, ص 5

تعتبر جهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في نشر التعليم العربي ورعايته والدفاع عنه من أهم الجهود الوطنية أثرا وأكبرها فعالية، فقد ساهمت مساهمة فعالة في بعث النهضة التعليمية العربية ومحاولة احياء الثقافة العربية الاسلامية التي دأب الاحتلال الفرنسي طوال أكثر من قرن على محاولة محوها من الوجود وذلك عن طريق مدارسها التي أنشأتها الجمعية في معظم أنحاء البلاد.

مرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى:** 1930-1939 :

في هذه المرحلة أسست الجمعية عدة مدارس ومساجد ونوادي في أهم المدن والقرى الجزائرية، قصد التعريف بمبادئها ومحاولة نشر دعوتها بين المواطنين واقناعهم بأهدافها خاصة التعليمية، وقد امتد نشاطها في هذه المرحلة الى فرنسا حيث تعيش جالية جزائرية كبيرة في مختلف المناطق الصناعية الفرنسية، فأسست مجموعة من النوادي الثقافية تتمثل مهمتها من جهة في القاء المحاضرات التوجيهية ودروس الوعظ والارشاد للمحافظة على شخصية هؤلاء العمال الجزائريين القومية، ومن جهة أخرى كانت تربوية تتمثل في الدروس التعليمية التي كانت تنظم لأبناء هؤلاء العمال في غير أوقات دراستهم في المدارس الفرنسية، لتلقينهم مباديء القراءة والكتابة باللغة العربية ومباديء الدين الاسلامي وتاريخ الاسلام والجزائر وجغرافية الجزائر والعالم العربي والاسلامي، حتى يرتبط هؤلاء الأطفال منذ الصغر بالحضارة العربية الاسلامية وبوطنهم الجزائر.

- **المرحلة الثانية:**1939-1944 :

في هذه المرحلة توفي رئيس الجمعية الشيخ عبدالحميد بن باديس في 16 أفريل 1940[1]، كما قام الاحتلال الفرنسي بالقاء القبض على نائب رئيس الجمعية محمد البشير

[1] محمد البشير الابراهيمي, مجلة مجمع اللغة العربيةوص147

الابراهيمي ونفيه الى الصحراء في مارس سنة 1940، حيث قضى منفاه في "آفلو" ثلاث سنوات حتى أوائل عام 1943[1].

بعد وفاة رئيس الجمعية الشيخ العلامة عبدالحميد بن باديس، انتخب الأعضاء الابراهيمي لرئاسة الجمعية غيابيا بالاجماع، وأصبح يقود الجمعية ويصرف أمورها ويدير أعمالها من مقر منفاه عن طريق الرسائل التي كان يتبادلها مع الأعضاء بواسطة الرسل الثقاة.

- **المرحلة الثالثة:** 1945-1954 :

تعتبر هذه المرحلة فترة الانطلاق الواسع النطاق في نشر التعليم العربي الحر، وتكوين المدارس واقامة النوادي وتأسيس المساجد، حتى أن الجمعية أسست سنة 1944 حوالي 73 مدرسة[2] في مدن وقرى القطر الجزائري.

نشاط جمعية العلماء المسلمين في ميدان التعليم العربي الحر:

بلغ عدد مدارس جمعية العلماء المسلمين الابتدائية في عام 1948 حوالي 140[3] مدرسة تغطي معظم مدن و قرى القطر الجزائري.

انعقدت الجمعية العامة السنوية في أكتوبر 1951 والتي ذكر فيها رئيس الجمعية أن عدد مدارسها بلغ 125 مدرسة دون حساب المدارس المعطلة اداريا من طرف الاحتلال، يدرس فيها حوالي 36286 تلميذ وتلميذة منهم 16286 تلميذا متفرغا للدراسة في مدارس الجمعية بالنهار، ويطلق عليهم اسم التلاميذ النهاريين، ومن هؤلاء 10590 ذكور و5696 اناث، أما الباقون فهم من تلاميذ المدارس الفرنسية الذين يحضرون للدراسة في مدارس الجمعية بعد انتهائهم من الدراسة في المدارس الفرنسية.

[1] محمد البشير الابراهيمي,نفس المرجع,ص148
[2] محمد البشير الابراهيمي, نفس المرجع, ص 148
[3] حمزة بو كوشة, نفس المرجع,ص700

معهد عبد الحميد بن باديس:

في عام 1947 خطت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين خطوة أخرى الى الأمام بانشائها أول معهد ثانوي بقسنطينة يحمل اسم أول رئيس لجمعية العلماء المسلمين اعترافا بفضله وتخليدا لذكراه، فتأسس سنة 1947 وفتح أبوابه للدراسة في شهر ديسمبر من نفس العام.

يقول الابراهيمي في هذا الصدد:" معهد عبدالحميد بن باديس الخطوة الثانية الى النهضة العلمية العتيدة بعد المدارس الابتدائية، ومنزلته منها منزلة من يأخذ ليعطي، يأخذ منها المتعلمين ويعطيها المعلمين"

وقد بلغ عدد تلاميذ المعهد في العام الدراسي (1950-1951) الى 702 ووصل عددهم عام 1955 الى 913 طالبا موزعين على سنوات الدراسة الأربع كالتالي:

السنة الأولى: 310

السنة الثانية: 284

السنة الثالثة: 227

السنة الرابعة: 92

و تخرج منهم في الشهادة الأهلية عام 1955 حوالي 40 طالبا[1].

و قبل ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 بلغت مدارس الجمعية أكثر من 150 [2]مدرسة ما بين ابتدائية و ابتدائية تكميلية، يتعلم فيها أكثر من 50 ألف [3]تلميذ و تلميذة .

[1] محمد خيرالدين _البصائر_السنة الثامنة_عدد 326 _08يوليو1955
[2] مجلة كوفيليان 1962 باريس رقم 32-33
[3] محمد البشير الابراهيمي _مشكلة العروبة في الجزائر _دلر مصر للطباعة سنة 1955 ص 211

أعداد المعلمين:

يعرف المعلمون في مدارس التعليم العربي الحر باسم "المعلمين الأحرار" نسبة الى التعليم الذي يعملون فيه، وقد أطلق عليهم هذا الاسم لتمييزهم عن المعلمين "الرسميين" في سلك التعليم الحكومي الفرنسي التابع لادارة الاحتلال، فلم تكن هناك معاهد خاصة بتكوين المعلمين، فقامت جمعية العلماء المسلمين بتأسيس " لجنة التعليم العليا" [1]سنة 1948 أصبحت تعقد بين وقت وآخر ملتقيات تربوية تطرح فيها المشاكل التي تعترض المعلمين ويستفيد منها المعلمون الجدد، كما كانت تنشر دروسا نموذجية في المنشورات وجريدة البصائر.

استمر هذا الوضع حتى سنة 1951 حين أعلنت "لجنة التعليم العليا " أنها قررت بالاجماع اعتبار الشهادات العلمية كشهادة "التحصيل" من جامع الزيتونة، شرطا أساسيا في قبول المعلمين بمدارس الجمعية، كما أصبحت منذ 1953 تخضع زيادة عن الشهادة العلمية الى امتحان خاص أطلق عليه امتحان "أهلية التعليم"[2] وهو يشتمل على ما يلي:

- ❖ القاء درس على جمع من الطلبة من منهاج التعليم لمدارس جمعية العلماء.
- ❖ موضوع انشائي.
- ❖ سؤال تربوي[3].

بلغ عدد المعلمين سنة 1951 حوالي 275 معلما ومعلمة دون الموقوفون عن التعليم بسبب ملاحقتهم من طرف الاحتلال، وكذلك المعلمون المسجونون في سجون الاحتلال بسبب نشاطهم التربوي و الوطني.

[1] البصائر _عدد 57 _ السنة الثانية_ 22 نوفمبر 1948 ص3
[2] لجنة التعليم العليا_البصائر_عدد 239 _السنة السادسة _04 سبتمبر 1953 ص8
[3] نفس المرجع

كما قررت الجمعية سنة 1952 لأول مرة في تاريخ نشاطها التعليمي احداث شهادة انتهاء دروس التعليم الابتدائي العربي في مدارسها، حيث رأت ضرورة منح التلاميذ الذين يدرسون في مدارسها شهادة تثبت متابعتهم للدراسة الى نهاية المرحلة الابتدائية بعد أن كثر عدد المتخرجين من مدارسها سنويا.

يعتبر العام الدراسي (1950-1951) أول سنة يقام فيها امتحان للشهادة الابتدائية، و قسمت الجمعية القطر الجزائري الى خمسة مراكز، وفي عام 1954 قسمت الجمعية القطر الجزائري الى ثمانية مراكز بدل خمسة وهذا دليل على زيادة عدد التلاميذ سنويا.

الجدول رقم 09: نسبة النجاح في جمعية العلماء المسلمين

السنوات	عدد التلاميذ المشاركين	عدد التلاميذ الناجحين	نسبة النجاح [1] (%)
1950-1951[2]	482	163	33,8
1953-1954[3]	295	203	68,8
1954-1955[4]	415	316	76,1

المصدر:التعليم القومي والشخصية الوطنية د.تركي رابح

نلاحظ في هذا الجدول ارتفاع نسبة النجاح بين التلاميذ المشاركين في امتحان الشهادة الابتدائية في القطر الجزائري، حيث ارتفعت النسبة من 33,8% في السنة الدراسية 1950-1951الى 68,8% في الموسم الدراسي 1953-1954 أي الزيادة بالضعف لترتفع تدريجيا في الموسم الموالي لتصل الى 76,1% ، وهنا ندرك التقدم والاقبال على التعليم والعناية به من طرف المعلمين والتلاميذ من ناحية، و كذلك من طرف جمعية العلماء ومن أولياء أمور التلاميذ من ناحية أخرى.

[1] حساب شخصي
[2] البصائر_عدد 244_السنة السادسة_ 23 اكتوبر 1953ص1
[3] نفس المرجع _عدد 283_ السنة السابعة_ 03 سبتمبر 1954 ص 8
[4] نفس المرجع_عدد 329 _29 جويلية 1955 ص8

5)-الفترة الخامسة1954-1962:

اندلعت ثورة 1954 المجيدة ونسبة تعليم الجزائريين في المدارس الحكومية لا تفوق 15%[1]، فقام الاحتلال الفرنسي بمكافحة الثقافة العربية الاسلامية واغلاق المدارس الحرة التي أنجزتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ومنع نشر وبيع الجرائد والمجلات والكتب المحررة باللغة العربية.

في هذه الفترة كان هم الجزائريين الوحيد هو القضاء على الاستعمار بصفة نهائية واسترجاع سيادته وحريته، فالتحق معظم الطلاب بصفوف جيش التحرير الوطني، فقامت السلطة الفرنسية باعتقال الشعب وتسجينه وتعذيبه وتقتيله فرادى و جماعة، فأغلقت المدارس الحرة وسجن معلموها وبقي معظمهم محرومين من تعليم المدارس العمومية.

الجدول رقم 10: النسب المئوية للمسجلين في بعض ولايات الغرب الجزائري سنة 1958

بعض ولايات الغرب الجزائري	عدد المسجلين (%)
وهران	10
مستغانم	4
تلمسان	5
تيارت	3
سعيدة	3

المصدر: التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال د.الطاهر زرهوني

يبين الجدول التالي النسب المئوية المسجلة في بعض ولايات الغرب الجزائري أثناء الثورة المسلحة وبالضبط سنة 1958، حيث تحتل ولاية وهران في المركز الريادي ب 10% تليها تلمسان ب 5% ومستغانم ب 4%، لتحتل تيارت وسعيدة في المراكز الأخيرة ب 3%.

[1]الطاهر الزرهوني, نفس المرجع, ص 29

في هذه السنة أي سنة 1958 وضع مخطط قسنطينة لأسباب سياسية معروفة، فمن بين 460000 في سن الدراسة لم يسجل منهم الا 104000 أي بنسبة 22,7% بناءا على المعطيات الديمغرافية الرسمية.

الجدول رقم 11: عدد التلاميذ الجزائريين والفرنسيين المسجلين في التعليم الثانوي في بعض ولايات الغرب الجزائري

الولايات	الجزائريون المسجلون		مجموع الجزائريين	الفرنسيون المسجلون		مجموع الفرنسيين	المجموع الكلي
	البنون	البنات		البنون	البنات		
وهران	700	223	923	5460	4219	9697	10602
مستغانم	333	81	414	915	114	1059	1473
تلمسان	753	219	972	321	338	659	1631
تيارت	99	21	120	225	125	350	470
المجموع	1885	544	2429	6921	4826	11747	14176

المصدر: التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال د.الطاهر زرهوني

يمثل الجدول التالي مقارنة بين التلاميذ الجزائريين والفرنسيين المسجلين في التعليم الثانوي في بعض ولايات الغرب الجزائري، حيث نلاحظ في ولاية وهران أن مجموع الفرنسيين يبلغ 10 أضعاف مجموع الجزائريين المسجلين ومجموع الفرنسيين المسجلين في ولاية مستغانم يبلغ 3 أضعاف مجموع الجزائريين المسجلين في حين في ولاية تيارت يبلغ مجموع المسجلين الجزائريين الثلث من مجموع الفرنسيين المسجلين، لتبقى ولاية تلمسان الوحيدة في الغرب الجزائري التي يبلغ مجموع الجزائريين المسجلين أكثر من مجموع الفرنسيين المسجلين.

ثانيا : تطور التعليم في الجزائر بعد الاستقلال

مقدمة:

لطالما استمد قطاع التربية والتعليم في الجزائر أهدافه من فلسفة المجتمع المبنية على عدد من العناصر، أهمها التمسك الشديد بالاسلام والارتباط الوثيق بالعروبة وقيمها الثقافية، ناهيك عن النضال المجيد من أجل العزة، الحرية والكرامة، و كذا التمسك بالديمقراطية من أجل تحقيقها، أما المباديء فتمحورت أساسا في اعتماد "التربية حق للجميع" و"مجانية التعليم" من البداية الى النهاية.

كانت نسبة الأمية في الجزائر عند الاستقلال سنة 1962 تفوق[1] 85%، وفئة المتمدرسين تكاد تكون منعدمة مقارنة مع حاجيات المجتمع وتطلعاته، وكم كانت تطلعات الجزائريين كبيرة وهم يخرجون من فترة طويلة من الاستعمار، تطلعات لحياة كريمة ورقي اجتماعي، فقد كان التعليم بعد الاستقلال من بين الأولويات التي تحظى بمكانة مرموقة في برنامج الدولة، فنشأت المدرسة الجزائرية وتطورت انطلاقا من وجوب بناء أكبر عدد ممكن من المؤسسات التعليمية وتكوين أكبر عدد ممكن من المدرسين والأساتذة لاستعاب أكبر عدد ممكن من التلاميذ والطلبة، فكانت الجزائر تستعين بأساتذة ومعلمين من دول شقيقة وصديقة لضمان التأطير التربوي والعلمي للنشء، وعلى هذا الأساس قامت المدرسة الجزائرية على خمسة مباديء أساسية:

1. لكل مواطن الحق في التربية والتعليم والتكوين.
2. التعليم اجباري لجميع الأطفال من 6 الى 16 سنة.
3. تضمن الدولة المساواة في شروط الالتحاق بالتعليم اللاحق للمرحلة الأساسية.
4. مجانية التعليم في جميع مستوياته مهما تكن المؤسسة الملتحق بها.

[1] WWW. Djazair5O. dz

5. التعليم مكفول باللغة الوطنية

1-النظام التعليمي في الجزائر بعد الاستقلال:

كان التعليم في الجزائر سنة 1962 في حالة يرثى لها على غرار الميادين الأخرى، فقد كان أول دخول مدرسي في أكتوبر 1962 واتخذت وزارة التربية قرارا يقضي بادخال اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية بنسبة 7 ساعات في الأسبوع.

ورثت الجزائر قلة هياكل الاستقبال مع قلة الاطارات ومشكلة سيطرة اللغة الفرنسية وانحصار التعليم على مناطق وطبقات دون أخرى، فقامت السلطة الجزائرية بتعديلات مختلفة منذ 1962، ومن الاجراءات الفورية التي اتخذتها اللجنة الوطنية التي عقدت اجتماعها الأول في 15 ديسمبر1962، ديمقراطية التعليم، التعريب والتكوين العلمي والتكنولوجي، واستمر تطبيق مجموع الاجراءات السنة تلو الأخرى، ففي أكتوبر 1967 طبق القرار القاضي بتعريب السنة الثانية الابتدئية تعريبا كاملا حيث تدرس كل المواد المبرمجة باللغة العربية وحدها بتوقيت 20ساعة أسبوعيا.

وانطلاقا من قناعة السلطات العمومية بأن منظومة التربية الجزائرية تعتبر آداة مميزة لاقامة المجتمع الجزائري الجديد، بنيت السياسة التربوية على مباديء أساسية أهمها اقامة نظام ديمقراطي يضمن لكل الأطفال الحق في الاستفادة من تربية قاعدية ونظام تربوي وطني، يعتمد اللغة العربية في تلقين الدروس، ويمكن تلخيص النظام التربوي الجزائري الى أربع مراحل:

المرحلة الأولى:1962-1970

المرحلة الثانية:1970-1980

المرحلة الثالثة:1980-2002

المرحلة الرابعة:2002-2011

1-1 المرحلة الأولى:1962-1970 :

بعد الاستقلال مباشرة واجهت الجزائر مشاكل عديدة من التخلف الاجتماعي (جهل، أمية، فقر، ومرض)، ومنظومة تعليمية أجنبية بعيدة كل البعد عن واقعها من حيث الغايات والمباديء والمضامين وقلة البنى التحتية، لكن الدولة الجزائرية بادرت الى تجنيد وتعبئة كل الامكانيات المادية والبشرية المتاحة واستعانت بالدول الشقيقة من أجل النهوض بالتعليم الذي يعد أساس كل تنمية لأي بلد، وهكذا نصبت أول لجنة وطنية لاصلاح التعليم في 15-09-1962 ، ونشر تقريرها في نهاية سنة 1964. وكان من أهم التوصيات التي وردت في وثائق هذه اللجنة مايلي:

- ✓ التوظيف المباشر للممرنين والمساعدين.
- ✓ تأليف الكتب المدرسية وتوفير الوثائق التربوية.
- ✓ اللجوء الى عقود التعاون مع البلدان العربية الشقيقة.
- ✓ مضاعفة الساعات المخصصة للغة العربية في كل المراحل التعليمية وذلك باعادة النظر في لغة التدريس.
- ✓ بناء المدارس في كل ربوع الجزائر تعميما للتعليم وديمقراطيته، ومن هنا برزت الأهداف الأساسية الثلاثة: التعريب، ديمقراطية التعليم، الاختيار العلمي والفني.
- ✓ استعادة الأصالة والمحافظة على الشخصية الاسلامية العربية.
- ✓ نشر التعليم على نطاق واسع بين كل الجزائريين.
- ✓ الالتحاق بركب الدول المتقدمة في ميدان التكنولوجيا خاصة.

تمتاز هذه المرحلة أيضا بتنصيب اللجنة العليا لاصلاح التعليم سنة 1964/1963 والتي أعادت النظر في مناهج التدريس الموروثة واستبدالها بأخرى، وعلى اثر ذلك أنشيء المعهد التربوي الوطني لتأليف الكتب.

كان أول دخول مدرسي للجزائر المستقلة في أكتوبر 1962 ومن قراراته المتخذة ادخال اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية بنسبة سبع ساعات في الأسبوع، وقد تم توظيف 3452 معلما للعربية و 16450 للغة الأجنبية.

في الموسم الدراسي 1964/1963 قررت اللجنة العليا لاصلاح التعليم تعريب السنة الأولى ابتدائي تعريبا كاملا بتوقيت 15ساعة في الأسبوع، أما السنوات الأخرى تحتوي على 30 ساعة أسبوعيا منها 10 ساعات للغة العربية و 20 ساعة للغة الفرنسية، ثم تلتها السنة الثانية ابتدائي في أكتوبر 1967 بتوقيت 20 ساعة في الأسبوع.

أما هيكلة التعليم في هذه المرحلة كانت تنقسم الى ثلاث مستويات:

التعليم الابتدائي: ويشمل 6 سنوات و يتوج بامتحان السنة السادسة

التعليم المتوسط: ويشمل بدوره ثلاث فروع وهي :

التعليم العام: ويدوم أربع سنوات ويتوج بشهادة الأهلية التي استبدلت فيما بعد بشهادة التعليم العام(BEG) .

التعليم التقني ويدوم ثلاث سنوات ويتوج بشهادة الكفاءة المهنية

التعليم الفلاحي ويدوم ثلاث سنوات ويتوج بشهادة الكفاءة الفلاحية

التعليم الثانوي: ويشمل بدوره 3 فروع و هي:

1) التعليم الثانوي العام: ويدوم 3 سنوات ليختتم بشهادة البكالوريا في مختلف الشعب.

2) التعليم الصناعي و التجاري.

3) التعليم التقني.

كانت النتيجة في هذه المرحلة تتحسن شيئا فشيئا رغم اكتظاظ الأقسام اثر النمو الديمغرافي الذي تلا سنوات الاستقلال، ورغم النقص العددي للمعلمين والمدارس والمصاعب التي كانت تواجه القطاع كنسبة المعيدين لأسباب شتى والتسرب المدرسي المقلق ولا سيما بعد السنة الرابعة ابتدائي، أسست بموجب القرار الوزاري المؤرخ في 06-10-1964 مراكز للتكوين الثقافي والمهني.

الجدول رقم 12: تطور أعداد التلاميذ في جميع مراحل التعليم من 1962-1970

السنوات / مراحل التعليم	1963-1962	1966-1965	1969-1968	1970-1969
عدد تلاميذ التعليم الابتدائي	777636	1332203	1551489	1689023
منهم بنات %	%36,29	%37,87	%37,08	%37,35
عدد تلاميذ التعليم الأساسي	30790	107944	138502	162198
منهم بنات %	%28,63	%30,06	%28,22	%27,91
عدد تلاميذ التعليم الثانوي	5840	12213	22084	28630
منهم بنات %	%19,53	%24,90	%26,33	%25,67

Source : sous-direction des statistiques , Ministère de l'éducation national

من الجدول أعلاه نلاحظ أن في سنة 1965-1966 عدد التلاميذ الابتدائي تضاعف بالنسبة للسنة السابقة، ولكن من سنة 1968-1970 كان هناك تزايد ضئيل، كما نلاحظ أن نسبة الإناث كانت في سنة 1962 -1963 تبلغ 36.29% لترتفع في سنة 1965-1966

إلى 37.87% وفي سنة 1969 -1970 بقيت تقريباً مستقرة حيث قدرت ب 37.35% ويمكن أن نرجع هذا التضاعف في عدد التلاميذ في الطور الابتدائي في الفترة مابين 1962-1970 إلى الارتفاع في المواليد بعد الاستقلال، وكذلك الارتفاع الذي سجلته الفئة من 6 سنوات- 12سنة والتي كانت محرومة في سنوات الحرب من الدراسة وبالتالي وجب على الدولة الجزائرية استدراك ما فاتها، فقامت بإدخال كل من هو في سن التعلم حتى الأكبر من 6 سنوات كحالة استثنائية خاصةً أن الجزائر في سنواتها الأولى من الاستقلال .

أما فيما يخص عدد تلاميذ التعليم الأساسي، فنلاحظ نفس الشيء فقد تضاعف من سنة 1962 إلى سنة 1966 ومن تم تزايد طفيف في عدد التلاميذ، فنسبة البنات كانت 28.63% فارتفعت إلى 30.06% في السنة الدراسية 1965-1966، ثم انخفضت في السنة الدراسية 1969- 1970 إلى 27.91%.

ويمكن أن نرجع هذا الارتفاع كما أشرنا في الطور الابتدائي، ففئة 11- 15 سنة كانت في تزايد مستمر، وبعد اندلاع الثورة في 1954 حرم الكثيرون من الدراسة مما أدى بالجزائر إلى انتهاج سياسة محكمة في استدراج ما فاتها من سنوات التعليم حتى لا تدخل في متاهة الأمية.

أما بالنسبة لعدد تلاميذ التعليم الثانوي فعدد المتمدرسين في سنة 1962-1963 كان منخفضا وهذا نظرا للظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر في هذه الفترة وخروجها من الحرب، ومع مرور السنوات بدأت في الارتفاع تدريجيا حتى وصلت الى 28630 تلميذا بعدما كانت في السنة الأولى بعد الاستقلال 5840 تلميذا، أما بالنسبة للبنات فقد كانت النسبة 24.90% وارتفعت إلى 25.67% من سنة 1965 إلى 1970، ومقارنة بباقي الأطوار نلاحظ أن في هذا الطور عدد المتمدرسين منخفض، وهذا الانخفاض راجع الى التحاق معظم هذه الفئة الممثلة في 15-18 سنة بالثورة المسلحة.

التمثيل البياني رقم 10: تطور أعداد التلاميذ من 1962 الى 1970

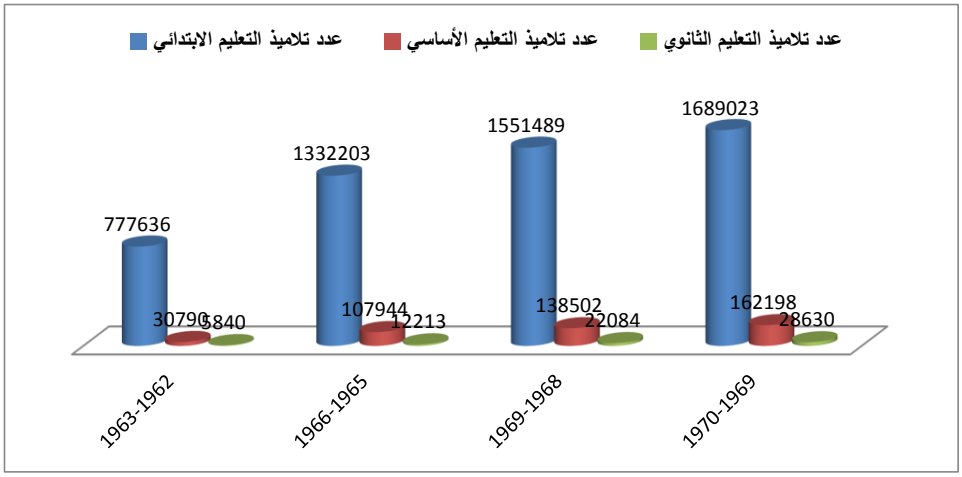

الجدول رقم 13: تطور أعداد المعلمين والأساتذة في جميع مراحل التعليم من 1962-1970

السنوات / مراحل التعليم	1963-1962	1966-1965	1969-1968	1970-1969
عدد المعلمين في الابتدائي	19908	30672	36255	39819
عدد الأساتذة في الأساسي	2488	3446	5161	6397
عدد الأساتذة في الثانوي	1216	1680	2975	3123

Source : sous-direction des statistiques , Ministère de l'éducation national

لو سلطنا الضوء على المؤطرين نلاحظ في الجدول أن عدد المعلمين والأساتذة في كل أطوار التعليم المختلفة في زيادة متواصلة من سنة 1962 إلى سنة 1970، فالطور الابتدائي له حصة الأسد من عدد المعلمين مقارنة بعدد الأساتذة في الطورين الأساسي والثانوي ، ويمكن أن نرجع هذا التباين الشاسع بين عدد المعلمين والأساتذة إلى أن الجزائر كانت تستعين بأساتذة من الدول العربية الشقيقة كمصر، سوريا، العراق... للتدريس في الطور الأساسي والثانوي، بينما تكتفي فقط بمعلمين من الجزائر لهم مستوى تأهيلي متوسط

يمكنهم من التدريس في الطور الابتدائي كمعرفة القراءة والكتابة مع تلقيهم تكوينا ليكونوا مؤهلينً للتدريس.

التمثيل البياني رقم 11: تطور أعداد المعلمين والأساتذة من 1962 الى 1970

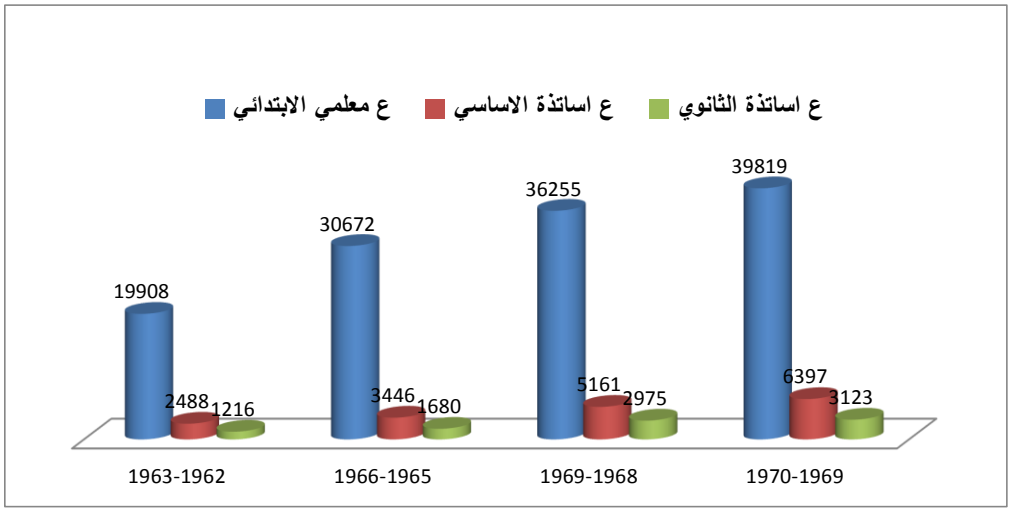

الجدول رقم 14: تطور أعداد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم من 1962-1970

السنوات / مراحل التعليم	1963-1962	1966-1965	1969-1968	1970-1969
عدد المدارس الابتدائية	2263	4255	5614	5832
عدد المدارس الأساسية	364	402	478	502
عدد الثانويات و المتاقن	39	52	63	67

Source : sous-direction des statistiques , Ministère de l'éducation national

بعد تطرقنا إلى عدد التلاميذ وعدد المؤطرين في مختلف الأطوار في المرحلة 1962-1970، لا يفوتنا أن نسلط الضوء على عدد المؤسسات التربوية، فعدد المدارس الابتدائية من سنة 1962 إلى سنة 1966 تضاعف تقريبا، فبعدما كان العدد الى 2263 مدرسة ارتفع الى 4255 كما ارتفع من سنة 1968 إلى 1970 بشكل ضئيل، ونلاحظ

أيضاً أن عدد المدارس الأساسية في زيادة طفيفة نوعاً ما من سنة 1962 إلى سنة 1969، فقد ارتفع العدد من 364 اكمالية في السنة الدراسية 1962-1963 الى 502 اكمالية.

أما بالنسبة لعدد الثانويات فقد كان العدد ضئيلا جدا وصل الى 39 ثانوية فقط في السنة الدراسية 1962-1963 وأصبحت 63 ثانوية في السنة الدراسية 1968-1969.

وكما هو ملاحظ من خلال كل ما سبق أن عدد التلاميذ في الطور الابتدائي أكثر من التلاميذ في الطور الأساسي والثانوي ، وعليه فبالضرورة سيكون عدد المعلمين في الطور الابتدائي أكثر من عدد المعلمين في الطور الأساسي والثانوي، ونفس الشيء ينطبق على المؤسسات التربوية.

كل هذا يعكس مدى الحالة الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر في هذه الفترة 1962-1970 خاصةً أنها كانت في سنواتها الأولى بعد الاستقلال ، وسنواتها الأولى لاستدراك ما فاتها من سنوات الحرب .

التمثيل البياني رقم 12: تطور أعداد المؤسسات التربوية من 1962 الى 1970

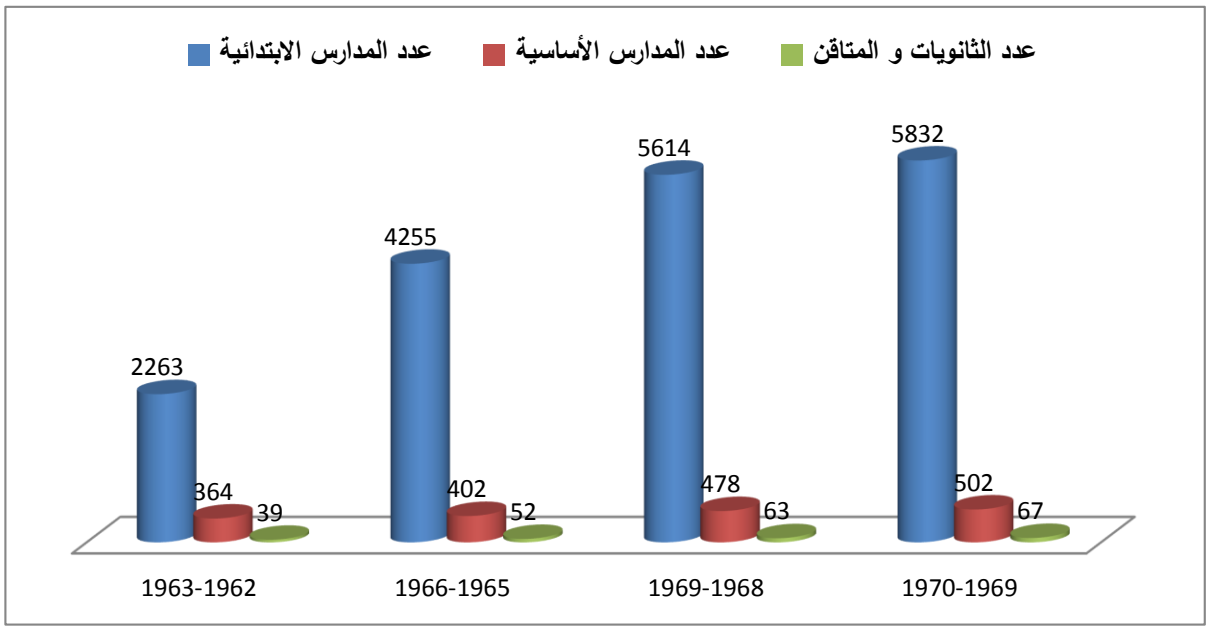

1-2 المرحلة الثانية: 1970-1980 :

هي مرحلة المخططين الرباعي الأول 73/69 والمخطط الرباعي الثاني 77/74، ففي المخطط الرباعي الأول 73/69 ، كان التطور كميا أما النوعي فكان محدودا، وقد تجلى ذلك في ميزانية الدولة المخصصة لقطاع التربية وبرامج التجهيز وزيادة أعداد التلاميذ والمدرسين.

في هذه المرحلة عرفت اعداد مشاريع اصلاحية كمشروع 1973 ومشروع وثيقة اصلاح التعليم سنة 1974 التي صدرت بعد تعديلها في شكل أمر 16-04-1976 وهو الأمر المتعلق بتنظيم التربية والتكوين الذي ينص على انشاء المدرسة الأساسية وتوحيد التعليم الأساسي واجباريته وتنظيم التعليم الثانوي.

كما أدخلت اصلاحات على النظام التعليمي لتتماشى والتحولات الاقتصادية والاجتماعية كما كرس الطابع الالزامي ومجانية التعليم، وقد شرع في تعميم وتطبيق أحكام هذا الأمر ابتداءا من السنة الدراسية 1980-1981 وهو ما عرف بنظام "المدرسة الأساسية" ذات البعد العلمي والتكنولوجي، وتستمر فيه الدراسة تسع سنوات أي الى أن يبلغ 16سنة.

وقد تميزت هذه المرحلة في المجال التربوي بالخصائص التالية:

- ✓ تجديد المضامين والطرق التعليمية بالتعمير التدريجي للتعليم المتعدد الشعب بهدف تحضير شروط التنمية العلمية للبلاد.
- ✓ استخدام ميكانيزمات فعالة لتوجيه التلاميذ خلال مسارهم الدراسي.

- ✓ جعل وسائل التعليم والمضامين التعليمية منسجمة مع انشغالات المحيط، وبالتوازي مع الاصلاحات التعليمية فقد شهد القطاع في هذه المرحلة هيكلة جديدة نوجزها فيما يلي:

1) في التعليم الابتدائي: لم تدخل عليه تغييرات بالمقارنة لما كان عليه في المرحلة السابقة، أي امتحان السنة السادسة.

2) في التعليم المتوسط: تم انشاء اكماليات التعليم المتوسط التي جمع فيها كل أنواع التعليم التي كانت في الطور الأول من التعليم الثانوي وفي اكماليات التعليم العام والتعليم التقني والتعليم الفلاحي، هذه المؤسسات التي شرع في ازالتها ابتداءا من سنة 1970 و تنتهي الدراسة باجتياز شهادة الأهلية للتعليم المتوسط والذي أصبح يسمى بشهادة التعليم الأساسي، تدوم فيها الدراسة 3 سنوات والتي تمثل الطور الثالث من التعليم الأساسي.

3) التعليم الثانوي: يدوم 3 سنوات وينتهي باجتياز مختلف شعب البكالوريا التي تؤدي الى الجامعة، ان أهم التغييرات التي وقعت في هذه المرحلة تتعلق بالتعليم التقني، أما المتاقن فتحولت الى ثانويات.

الجدول رقم 15: تطور أعداد التلاميذ في جميع مراحل التعليم من 1970-1980

السنوات / مراحل التعليم	1971-1970	1974-1973	1977-1976	1980-1979
عدد تلاميذ التعليم الابتدائي منهم بنات %	1851416 %37,85	2376344 %39,05	2782044 %40,55	3061252 %41,63
عدد تلاميذ التعليم الأساسي منهم بنات%	191957 %27,88	299908 %32,90	489004 %35,19	737902 %38,81
عدد تلاميذ التعليم الثانوي منهم بنات%	34988 %27,53	65673 %26,27	112003 %30,43	183205 %34,79

Source : sous-direction des statistiques , Ministère de l'éducation national

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه المرحلة عرفت ارتفاع ملحوظ في عدد التلاميذ المتمدرسين في الطور الابتدائي (6-12) سنة، فقد سجلنا ما يقارب 1851416 تلميذ في سنة 1970-1971 بنسبة 37.85% للاناث، لتتضاعف إلى 3061252 تلميذ سنة 1979-1980 بنسبة 41.63% للإناث .

وفي الطور الأساسي سجلنا 191957 تلميذ سنة 1970-1971 بنسبة 27.88 % للإناث ، ليرتفع هذا العدد إلى ما يقارب الضعفين حيث وصل في السنة الدراسية 1979 -1980 الى 737902 تلميذ بنسبة 38.81% للاناث.

وفي الطور الثانوي سجلنا ما يقارب 34988 تلميذ سنة 1970-1971 بنسبة 27.53%، ليرتفع هذا العدد إلى 183205 تلميذ سنة 1979-1980 بنسبة 34.79 % للإناث .

وعلى خلاف المرحلة الأولى (1962-1970)، فقد شهدت هذه المرحلة تزايدا في نسبة التمدرس في مختلف الأطوار، وخاصة الطور الابتدائي الذي نجده يحتل المرتبة الأولى في عدد المنتمين إليه، ويمكن أن يرجع هذا التزايد إلى تبني الدولة سياسة مجانية التعليم من 6 سنوات فما فوق ،أما بالنسبة للطور الأساسي والثانوي فيمكن أن نرجع هذا التزايد إلى الأعداد الهائلة المتواجدة في الطور الابتدائي، إذ ليس من الممكن أن يوجد تعليم أساسي وثانوي ما لم يكن هناك تعليم ابتدائي، كما لا يفوتنا أن نسلط الضوء على زيادة نسبة التمدرس بالنسبة للبنات في كافة الأطوار رغبة من الجزائر في القضاء على الأمية التي ورثتها من فرنسا .

التمثيل البياني رقم 13: تطور أعداد التلاميذ من 1970 الى 1980

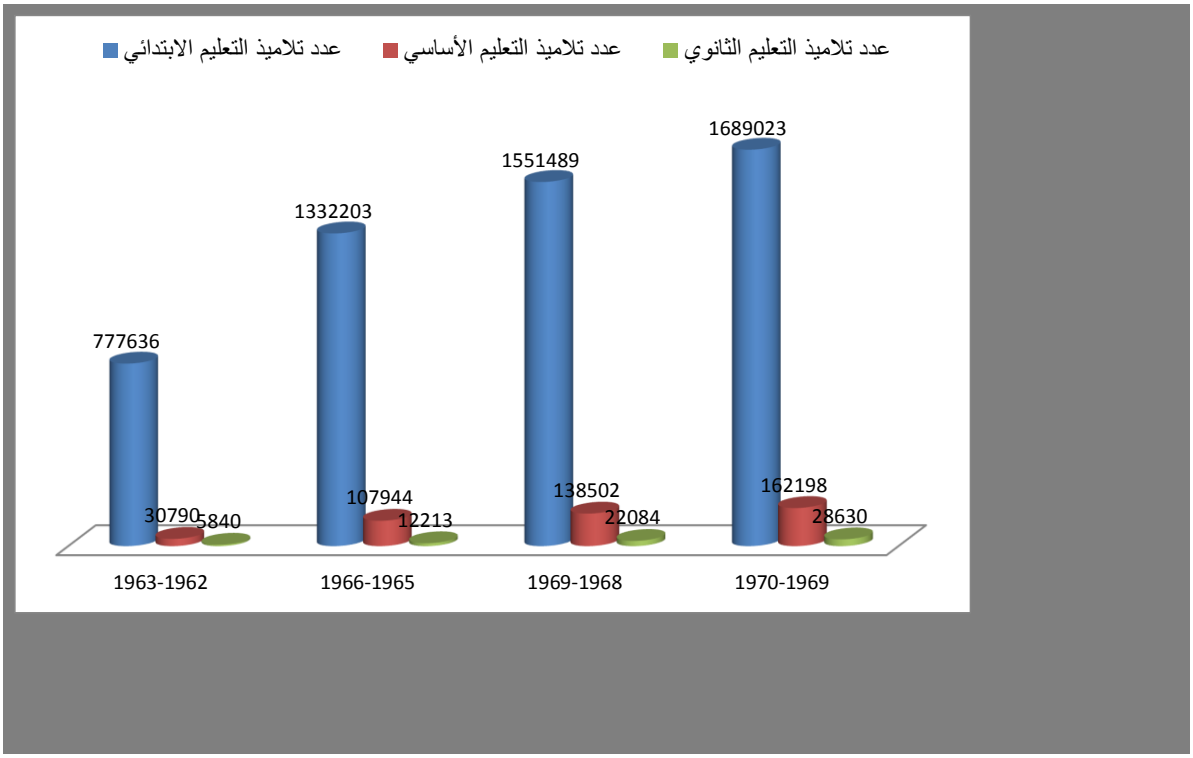

الجدول رقم 16: تطور أعداد المعلمين والأساتذة في جميع مراحل التعليم من 1970-1980

السنوات / مراحل التعليم	1971-1970	1974-1973	1977-1976	1980-1979
عدد المعلمين في الابتدائي	43656	51982	70490	85499
عدد الأساتذة في الأساسي	6955	9936	15744	26838
عدد الأساتذة في الثانوي	4048	4439	5960	9365

Source : sous-direction des statistiques , Ministère de l'éducation national

بالنسبة لتطور عدد المعلمين فقد شهدت هذه الفترة ما يقارب 43656 معلم في السنة الدراسية 1970-1971 لترتفع هذه النسبة إلى قرابة الضعف فقد وصلت إلى 85499 معلم سنة 1979-1980.

كما عرفت هذه الفترة تزايدا في عدد الأساتذة للطور الأساسي، فقد سجلنا ما يقارب 6955 أستاذ سنة 1970-1971 ليرتفع العدد إلى قرابة ثلاث أضعاف في عشر سنوات تقريبا فقد وصل الى 26838 أستاذا في سنة 1979-1980 .

وفيما يخص التعليم الثانوي فقد شهد هو كذلك زيادة معتبرة في عدد الأساتذة فبينما كانوا يمثلون 4048 أستاذ في سنة 1970-1971 أصبحوا يمثلون 9365 أستاذ في سنة 1979-1980 .

وهذا الزيادة المعتبرة للمعلمين والأساتذة التي عرفتها فترة 1970-1980، يمكن إرجاعها بالضرورةٍ الأولى إلى التزايد في عدد المتمدرسين في مختلف الأطوار بما فيها الابتدائي والأساسي والثانوي، فارتفاع نسبة هذه الشريحة هي التي فرضت وخلقت مناصب أخرى لمعلمين وأساتذة لتغطية النقص.

التمثيل البياني رقم 14: تطور أعداد المعلمين والأساتذة من 1970 الى 1980

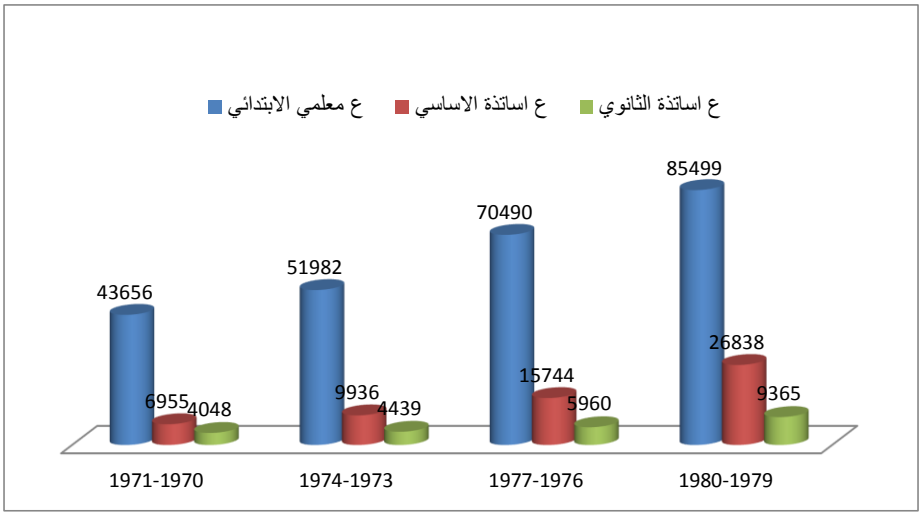

الجدول رقم 17: تطور أعداد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم من 1970-1980

السنوات / مراحل التعليم	1971-1970	1974-1973	1977-1976	1980-1979
عدد المدارس الابتدائية	6467	7376	8182	9034
عدد الاكماليات	519	545	665	873
عدد الثانويات و المتاقن	72	93	142	208

Source : sous-direction des statistiques , Ministère de l'éducation national

على غرار عدد المتمدرسين وعدد المؤطرين في كافة الأطوار، لا يفوتنا أن ننتقل إلى تطور عدد المدارس فقد سجلت 6467 مدرسة ابتدائية في السنة الدراسية 1970-1971 لتنتقل إلى 9034 مدرسة ابتدائية في السنة الدراسية 1979 -1980.

أما بالنسبة للطور الأساسي فقد ارتفع عدد الإكماليات من 519 اكمالية في السنة الدراسية 1970-1971 إلى 873 اكمالية في السنة الدراسية 1979-1980 .

وفي الطور الثانوي سجلنا ما يقارب 72 ثانوية منها 7 متاقن في السنة الدراسية 1970-1971 لترتفع إلى ما يقارب 185 ثانوية منها 23 متقنة في السنة الدراسية 1979-1980.

وهذا الزيادة التي شهدتها مختلف المنشآت سواءاً كانت ابتدائيات، متوسطات وثانويات راجعة إلى الطلب على الزيادة في حجرات الدراسة التي فرضتها الأعداد الهائلة والمعتبرة المسجلة في كافة الأطوار، وكذالك تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته البلاد في هذه الفترة ورغبةً منها في تحسن المستوى التعليمي، فقد شيدت هياكل ومنشآت لتغطية الأعداد المتزايدة من التلاميذ.

التمثيل البياني رقم 15: تطور أعداد المؤسسات التربوية من 1970 الى 1980

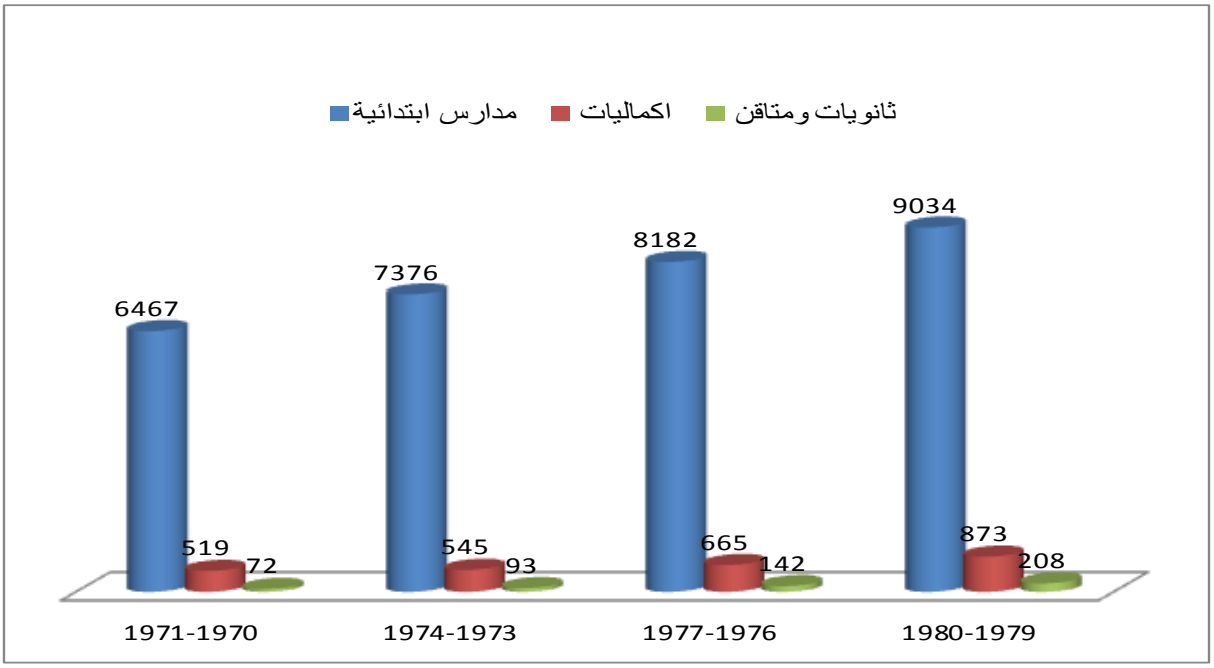

1-3 المرحلة الثالثة:1980-2002 :

في هذه المرحلة تم تنصيب الاصلاح الجديد المتمثل في التعليم الأساسي واقامة المدرسة الأساسية بداية من الموسم الدراسي 1980-1981، بموجب الأمر 76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين، وقد تم تعميمها بشكل تدريجي سنة بعد سنة حتى يتسنى لمختلف اللجان تحضير البرامج والوسائل التعليمية لكل طور، وتدوم فترة التمدرس الالزامي فيها 9 سنوات وتشمل هيكلتها ثلاثة أطوار، مدة الطورين الأولين 6 سنوات (الابتدائي سابقا) ومدة الطور الثالث 3 سنوات (المتوسط سابقا).

أما على مستوى التعليم الثانوي فقد شهدت تحولات عميقة رغم أن التكفل به أسند الى جهاز مستقل، وقد شملت هذه التحولات ما يلي:

التعليم الثانوي العام: تميز بادراج التربية التكنولوجية والتعليم الاختياري في اللغات والاعلام الآلي والتربية البدنية والفنية وكذا فتح شعبة "العلوم الاسلامية".

التعليم الثانوي التقني: تميزب:

- ✓ تطابق التكوين في المتاقن مع التكوين الممنوح في الثانويات التقنية.
- ✓ فتح بعض شعب التعليم العالي أمام الحائزين على بكالوريا تقني.
- ✓ اقامة التعليم الثانوي التقني القصير المدى الذي يتوج بشهادة الكفاءة التقنية والذي ظل ساري المفعول من 1980 الى 1984.
- ✓ فتح شعب جديدة.
- ✓ تعميم تدريس مادة التاريخ لتشمل كل الشعب.

كما اضطر أصحاب القرار الى اقرار ضرورة التخفيف من كثافة البرامج وتكييفها حسب الوضعية الجديدة الناتجة عن التغيرات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر، وبالفعل فقد تم تخفيف البرامج في السنة الدراسية 1993-1994 من خلال اعادة كتابة برامج التعليم الأساسي دون أن تتبع هذه العملية باعداد كتب مدرسية جديدة، كما أوكلت مهمة تكوين المعلمين والأساتذة في مختلف الأطوار الى المؤسسات الجامعية ابتداءا من سنة 1999.

الجدول رقم 18: تطور أعداد التلاميذ في جميع مراحل التعليم من 1980-2002

السنوات / مراحل التعليم	1981-1980	1986-1985	1989-1988	1993-1992	1997-1996	2002-2001
عدد تلاميذ التعليم الابتدائي	3118827	3481288	3911388	4436363	4674947	4691870
منهم بنات %	%41,73	%43,55	%44,52	%45,34	%46,29	%46,98
عدد تلاميذ التعليم الأساسي	804521	1399890	1396326	1558046	1762761	2115087
منهم بنات %	%39,01	%41,27	%40,58	%42,96	%45,61	%48,01
عدد تلاميذ التعليم الثانوي	211948	423502	714966	747152	865481	1041047
منهم بنات %	%36,75	%42,42	%45,15	%47,92	%51,93	%56,24

Source : sous-direction des statistiques , Ministère de l'éducation national

نلاحظ من الجدول أن عدد التلاميذ في تزايد مستمر من مرحلة الى أخرى، ففي الطور الابتدائي ارتفع عدد التلاميذ من 3118827 خلال السنة الدراسية 1980-1981 الى 4691870 خلال السنة الدراسية 2001-2002، حيث ارتفع العدد الى النصف خلال 20 سنة، كما ارتفع عدد الاناث بنسبة 6% خلال هذه المرحلة حيث كانت النسبة الى 41,73% في السنة الدراسية 1980-1981 فارتفعت الى 46,98% في السنة الدراسية 2001-2002، ويمكن اختصار هذا الارتفاع الى الهيكلة الجديدة التي اتبعتها الجزائر سنة 1980 بانتهاجها لسياسة الاصلاح، وباعتمادها على خلق المدرسة الأساسية التي تهدف

الى اعطاء تربية أساسية واحدة لجميع التلاميذ خلال 9 سنوات، كما كرست الجزائر مبدأ التعليم المجاني والاجباري لكل فرد من 6 سنوات الى 16 سنة .

أما فيما يخص عدد تلاميذ التعليم الأساسي فقد تزايد العدد الاجمالي خلال 20 سنة الى الضعفين تقريبا أي من 804521 في السنة الدراسية 1980-1981 الى 2115087 في السنة الدراسية 2001-2002 وبعملية حسابية نقول أن عدد تلاميذ التعليم الأساسي في ارتفاع مستمر وسريع بنسبة 8% تقريبا في كل سنة، كما ارتفعت نسبة الاناث مقارنة بالمرحلة الأولى ب 9% فقد ارتفعت من 39% الى 48% خلال هذه المرحلة.

أما في التعليم الثانوي فان عدد التلاميذ في ارتفاع أسرع من عدد تلاميذ التعليم الأساسي، حيث أن العدد تضاعف الى أكثر من 3 مرات خلال 20 سنة أي مايقارب 20% كل سنة وهذا ارتفاع كبير ومذهل مقارنة بالمراحل الأولى من الاستقلال، حيث أنه في السنة الدراسية 1980-1981 كان العدد الى 211948 منهم 36,75% بنات ليرتفع خلال السنة الدراسية 2001-2002 الى 2115087 منهم 56,24% بنات.

التمثيل البياني رقم 16: تطور أعداد التلاميذ من 1980 الى 2002

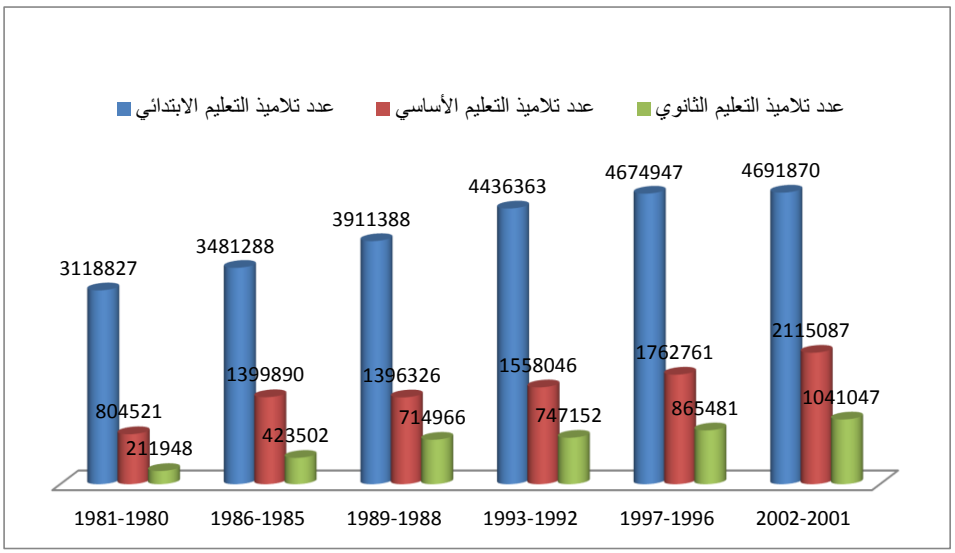

الجدول رقم 19: تطور أعداد المعلمين والأساتذة في جميع مراحل التعليم من 1980-2002

السنوات / مراحل التعليم	1981-1980	1986-1985	1989-1988	1993-1992	1997-1996	2002-2001
عدد المعلمين في الابتدائي	87841	125034	144744	162066	170956	170039
عدد الأساتذة في الأساسي	29556	60663	76703	135730	99004	104289
عدد الأساتذة في الثانوي	10458	21555	37023	45711	52944	57274

Source : sous-direction des statistiques , Ministère de l'éducation national

نلاحظ في هذا الجدول أن عدد المعلمين والأساتذة في ارتفاع مستمر وهذا راجع الى ارتفاع عدد التلاميذ حيث أن عدد المعلمين في الطور الابتدائي ارتفع بنسبة 100% تقريبا خلال 20 سنة، حيث أنه في السنة الدراسية 1980-1981 كان العدد 87841 معلما وارتفع الى 170039 معلما خلال السنة الدراسية 2001-2002، أما أساتذة التعليم الأساسي فكان الارتفاع سريعا حيث وصلت النسبة الى 250% تقريبا خلال 20 سنة، حيث أنه في السنة الدراسية 1980-1981 كان العدد الى 29556 استاذا وارتفع الى 104289أستاذا خلال السنة الدراسية 2001-2002، أما أساتذة التعليم الثانوي فكان الارتفاع مذهلا حيث وصلت النسبة الى 440% خلال 20 سنة تقريبا حيث في السنة الدراسية 1980-1981 كان العدد 10458 أستاذا ووصل الى 57274 أستاذا خلال السنة الدراسية 2001-2002.

التمثيل البياني رقم 17: تطور أعداد المعلمين والأساتذة من 1980 الى 2002

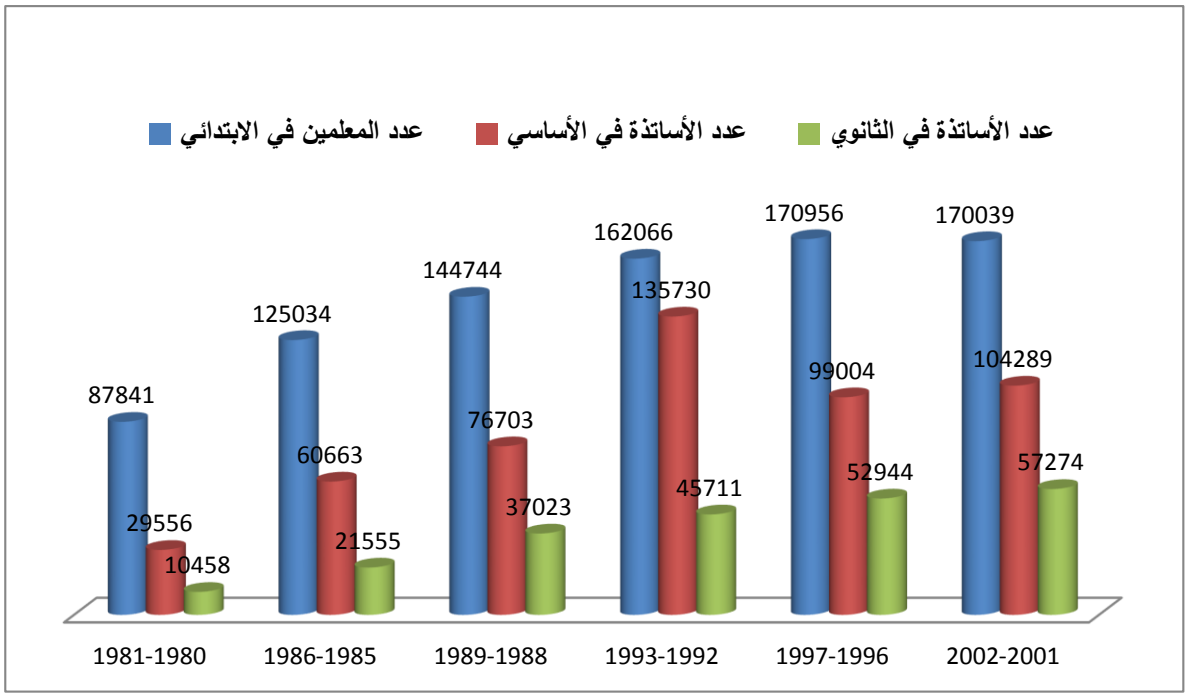

الجدول رقم 20: تطور أعداد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم من 1980-2002

السنوات / مراحل التعليم	1981-1980	1986-1985	1989-1988	1993-1992	1997-1996	2002-2001
عدد المدارس الابتدائية	9236	11360	11834	13970	15426	16482
عدد الاكماليات	632	1561	2108	2498	2929	3532
عدد الثانويات و المتاقن	230	415	705	883	1100	1289

Source : sous-direction des statistiques , Ministère de l'éducation national

الحديث عن ارتفاع عدد التلاميذ والمعلمين والأساتذة يقودنا حتما الى الهياكل والمنشآت القاعدية، حيث نلاحظ أن الدولة تسعى جاهدة لاستقبال هذا الارتفاع الهائل للتلاميذ بتشييدها للمدارس الابتدائية التي ارتفعت من 9236 مدرسة الى 16482 مدرسة،

أي أنها ارتفعت بنسبة 80% تقريبا خلال 20 سنة، وعدد الاكماليات من 632 اكمالية الى 3532 أي ارتفعت بنسبة 450% تقريبا خلال هذه المرحلة، أما عدد الثانويات والمتاقن فكان الارتفاع سريعا حيث وصل عدد الثانويات الى 1289 ثانوية خلال السنة الدراسية 2001-2002 بعدما كان 230 ثانوية خلال السنة الدراسية 1980-1981.

التمثيل البياني رقم 18: تطور أعداد المؤسسات التربوية من 1980 الى 2002

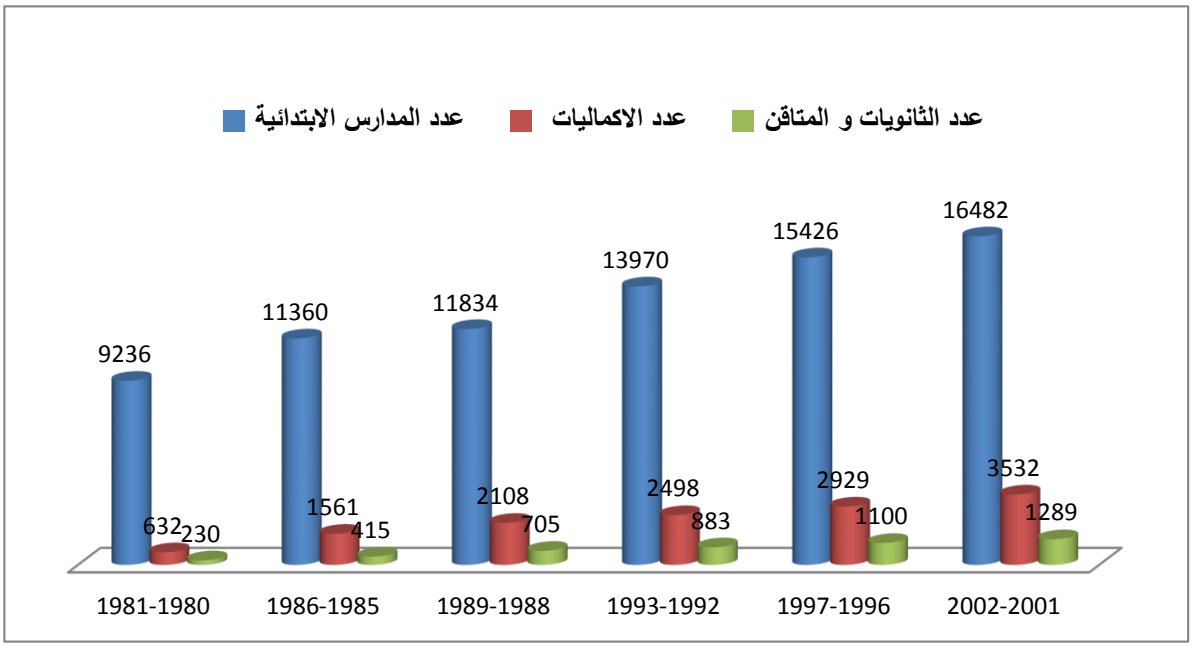

4-1 المرحلة الرابعة: 2002 الى يومنا هذا:

أهم ما ميز هذه الفترة وقوع 3 أحداث وهي:

✓ **تشكيل لجنة وطنية لاصلاح المنظومة التربوية:**

في 09-05-2000 تم تشكيل لجنة وطنية لاصلاح المنظومة التربوية، أوكلت لها مهمة التفكير وتقديم اقتراحات بخصوص ثلاث مواضيع كبرى وهي:

- ❖ تحسين نوعية التأطير بشكل عام والتأطير التربوي بشكل خاص.
- ❖ السبل التي ينبغي اتباعها لتطوير العمل البيداغوجي.
- ❖ اعادة تنظيم المنظومة التربوية بكاملها.

توجب أشغال اللجنة باصدار ملف ضخم تضمن تحليلا معمقا لتطور المنظومة التربوية الجزائرية والانجازات التي حققتها والاختلالات التي أفرزتها، وشكل هذا الملف موضوعا لعدة اجتماعات لمجلس الحكومة خلال شهري فبراير ومارس سنة 2002، وذلك قصد دراسة مختلف الاقتراحات الواردة فيه وتحديد الاجراءات التي يتطلبها تطبيقها وضبط الآجال.

✓ **تعديل الأمر المتعلق بتنظيم التربية والتكوين:**

الأمر رقم 09/03 المؤرخ في 13-08-2003 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 76/35 المؤرخ في 16-04-1976 والمتضمن تنظيم التربية والتكوين، وقد جرى بعد صدور هذا الأمر على المستوى التنظيمي اعادة هيكلة التعليم الأساسي في طورين بدل 3 أطوار هما:

- ❖ التعليم الابتدائي: مدته 5 سنوات.
- ❖ التعليم المتوسط: مدته 4 سنوات.

من أهم ما جاء به هذا الأمر:

- ❖ ادراج اللغة الفرنسية من السنة الثانية ابتدائي (أعيد النظر في هذا الأمر موسم 2006-2007 حيث أصبحت تدرس في السنة الثالثة ابتدائي).
- ❖ ادراج مادة التربية العلمية و التكنولوجية منذ السنة الأولى ابتدائي.
- ❖ التكفل بالبعد الأمازيغي.
- ❖ ادراج الترميز العالمي والمصطلحات العلمية.
- ❖ ادراج مادة الاعلام الآلي بدءا من السنة الأولى من التعليم المتوسط وتدعيمه في التعليم الثانوي بأن يصبح باسم مادة تكنولوجيات الاعلام والاتصال.
- ❖ فتح المجال للمبادرة الخاصة للاستثمار في التعليم عن طريق انشاء مؤسسات خاصة للتعليم في جميع المستويات.

✓ **صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية:**

يتعلق الأمر بالقانون التوجيهي رقم 08-04 المؤرخ في 23-01-2008 وهو النص التشريعي الذي يرمي الى تجسيد المسعى الشامل للدولة الجزائرية لاصلاح المنظومة التربوية، يأتي هذا القانون ليوفر للمدرسة الجزائرية الاطار التشريعي المناسب لجعلها تستجيب للتحديات والرهانات التي يواجهها المجتمع، وتتماشى مع التحولات الوطنية والدولية والتي من بينها ، على الخصوص:

- ❖ ظهور التعددية السياسية في الجزائر وما يترتب عن ذلك من ضرورة إدراج مفهوم الديمقراطية في المناهج الدراسية.

- ❖ التخلي عن الاقتصاد الموجه وأساليب التسيير الممركز والتأسيس التدريجي لاقتصاد السوق.
- ❖ عولمة الاقتصاد وما يتطلبه من التحضير اللائق للأفراد والمجتمع، لمواجهة التنافس الحاد.
- ❖ التطور السريع للمعارف العلمية والتكنولوجية ووسائل الإعلام والاتصال الحديثة، وما تفرضه بخصوص إعادة تصميم ملامح المهن.

ولكي تستجيب المنظومة التربوية الجزائرية لطموحات الأمة وتتدرج في الحركة الدؤوبة للعولمة، حدد القانون التوجيهي الغايات التي ينبغي أن ترمي السياسة التربوية إلى تحقيقها فيما يلي:

- ❖ تعزيز دور المدرسة في بلورة الشخصية الجزائرية وتوطيد وحدة الشعب الجزائري.
- ❖ ضمان التكوين على المواطنة، انفتاح المدرسة على الحضارات والثقافات الأخرى واندماجها في حركة الرقمي العالمية.
- ❖ إعادة تأكيد مبدأ ديمقراطية التعليم بشكل عام وإلزامية التعليم الأساسي.
- ❖ تثمين وترقية الموارد البشرية .

الجدول رقم 21: تطور أعداد التلاميذ في جميع مراحل التعليم من 2002-2011

السنوات / مراحل التعليم	2003-2002	2006-2005	2009-2008	2011-2010
عدد تلاميذ التعليم الابتدائي	4612574	4196580	3247258	3345885
منهم بنات %	%46,96	%47,04	%47,29	%47,37
عدد تلاميذ التعليم الأساسي	2186338	2221328	3158117	2980325
منهم بنات %	%48,39	%48,99	%48,73	%48,95
عدد تلاميذ التعليم الثانوي	1095730	1175731	974736	1198888
منهم بنات %	%56,73	%58,38	%57,94	%57,55

Source : sous-direction des statistiques , Ministère de l'éducation national

نلاحظ في الجدول أن عدد تلاميذ التعليم الابتدائي في السنة الدراسية 2002-2003 بلغ 4612574 تلميذا ليصبح في السنة الدراسية 2010-2011 الى 3345885 تلميذا، ويعود هذا الانخفاض من سنة 2003 بسبب الاصلاح التعليمي الجديد والهيكلة الجديدة التي أقرتها وزارة التربية الوطنية والتي أصبحت فيها مدة التعليم الابتدائي 5 سنوات بدل 6 سنوات، أما نسبة البنات فتبقى مستقرة حيث تبلغ 47% من اجمالي العدد، أما في التعليم الأساسي نلاحظ أن العدد ارتفع مقارنة بالتعليم الابتدائي وهذا ناتج عن الهيكلة الجديدة التي استحدثتها وزارة التربية الوطنية باضافتها لسنة اضافية في التعليم الأساسي حيث أصبحت المدة 4 سنوات بدل 3 سنوات، فأصبح عدد التلاميذ في السنة الدراسية 2010-2011 الى 2980325 تلميذا، بعدما كان في السنة الدراسية 2002-2003 الى 2186338 تلميذا، أما بالنسبة للبنات فالعدد مستقر حيث أن النسبة بلغت 48% من اجمالي العدد.

في التعليم الثانوي ارتفع العدد ارتفاعا ضئيلا، فقد بلغ العدد في السنة الدراسية 2003-2002 الى 1095730 تلميذا ليرتفع في السنة الدراسية 2010-2011 الى 1198888 تلميذا. نلاحظ أن في الطور الثانوي نسبة الاناث تطغى على نسبة الذكور، حيث أن النسبة وصلت الى 57% من اجمالي العدد، ويعود هذا الارتفاع الى الرسوب المدرسي للذكور واتجاههم الى الحياة المهنية والى مراكز التكوين المهني لاكتساب حرفة.

التمثيل البياني رقم 19: تطور أعداد التلاميذ من 2002 الى 2011

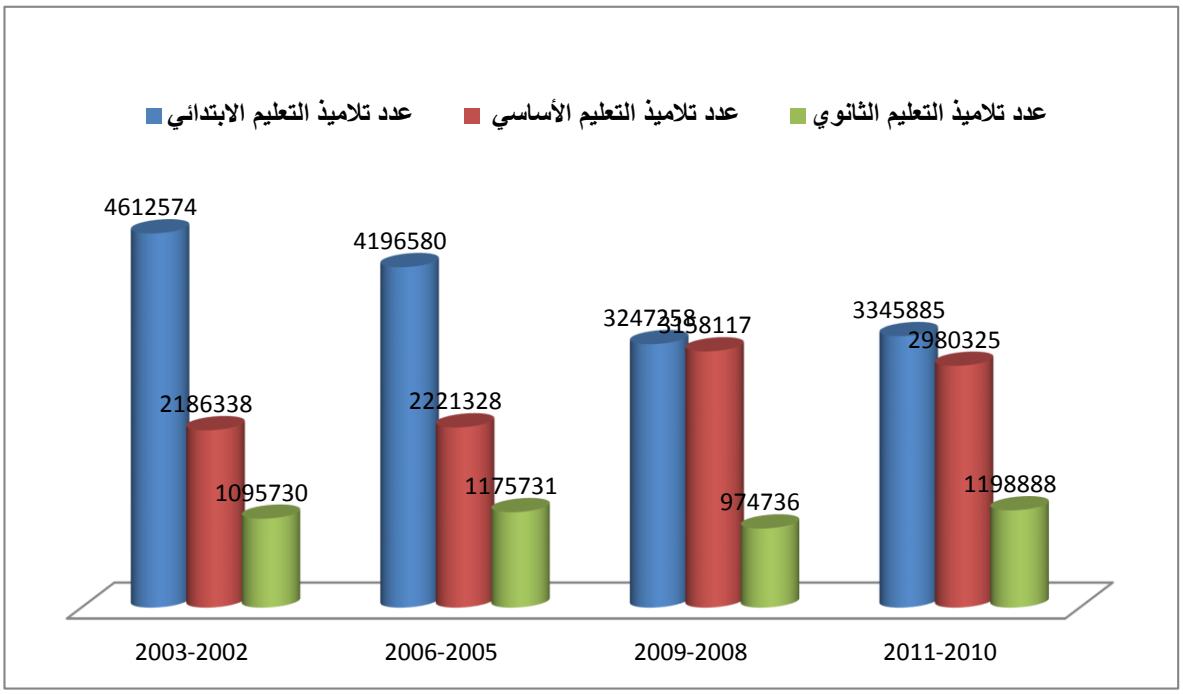

الجدول رقم 22: تطور أعداد المعلمين والأساتذة في جميع مراحل التعليم من 2002-2011

السنوات / مراحل التعليم	2003-2002	2006-2005	2009-2008	2011-2010
عدد المعلمين في الابتدائي	167529	171402	142332	144885
عدد الأساتذة في الأساسي	104329	109578	135744	140098
عدد الأساتذة في الثانوي	57747	62330	65598	74550

Source : sous-direction des statistiques , Ministère de l'éducation national

نلاحظ في الجدول الخاص بتطور أعداد المعلمين والأساتذة في المؤسسات التربوية انخفاض طفيف لمعلمي الابتدائي وارتفاع أساتذة التعليم الأساسي والثانوي، بحيث أن عدد معلمي التعليم الابتدائي ارتفع من 167529 في السنة الدراسية 2002-2003 الى 171402 في السنة الدراسية 2005-2006، ثم بدأ بالانخفاض تدريجيا ليصل في السنة الدراسية 2008-2009 الى 142332، ثم عاد ليرتفع قليلا في السنة الدراسية 2010-2011 ليبلغ 144885 معلما، ويعود سبب هذا الانخفاض الى سياسة المسؤولين باحالة العديد من المعلمين الى التقاعد واعطاء الفرصة للشباب الحائزين على شهادات للنهوض بهذا القطاع الحساس.

أما أساتذة التعليم الأساسي يبقى في ارتفاع دائم حيث أن العدد كان في السنة الدراسية 2002-2003 الى 104329 ليرتفع الى 140098 أستاذا، ونفس الشيء ينطبق على أساتذة التعليم الثانوي الذي ارتفع من 57747 في السنة الدراسية 2002-2003 الى 74550 في السنة الدراسية 2010-2011 وهذا نظرا لارتفاع عدد التلاميذ في جميع أطوار التعليم.

التمثيل البياني رقم 20: تطور أعداد المعلمين والأساتذة من 2002 الى 2011

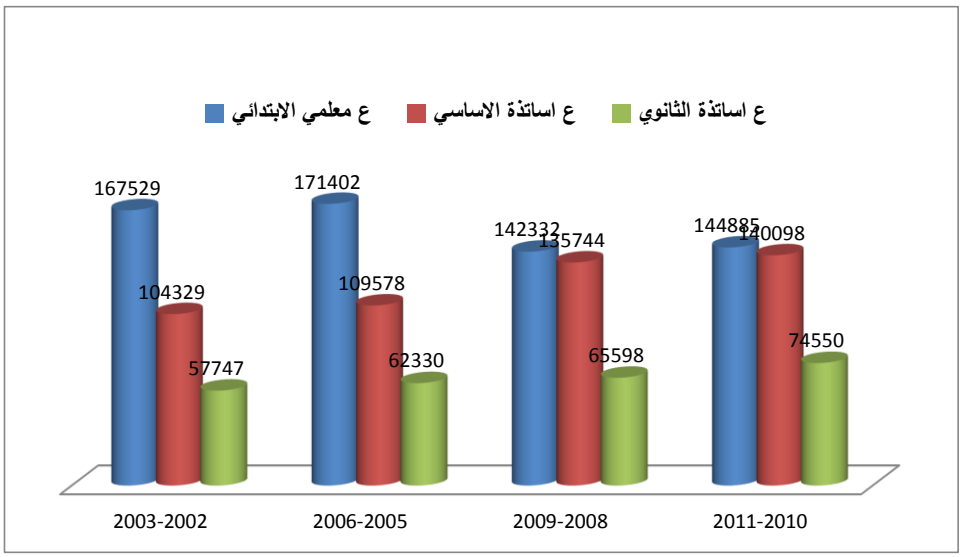

الجدول رقم 23: تطور أعداد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم من 2002-2011

السنوات / مراحل التعليم	2003-2002	2006-2005	2009-2008	2011-2010
عدد المدارس الابتدائية	16714	17163	17552	17840
عدد الاكماليات	3654	3947	4579	5009
عدد الثانويات	1330	1437	1658	1813

Source : sous-direction des statistiques , Ministère de l'éducation national

نلاحظ في الجدول أن عدد المؤسسات التربوية في ارتفاع مستمر سنة بعد سنة، فعدد المدارس الابتدائية ارتفعت من 16714 مدرسة في السنة الدراسية 2002-2003 الى 17840 مدرسة في السنة الدراسية 2010-2011، ونفس الشيء بالنسبة للاكماليات فقد ارتفع العدد الى النصف تقريبا حيث كان في السنة الدراسية 2002-2003 الى 3654

اكمالية وارتفع الى 5009 اكمالية، أما بالنسبة للثانويات كان العدد 1330 ثانوية في السنة الدراسية 2002-2003 وارتفع الى 1813 ثانوية في السنة الدراسية 2010-2011.

ان ارتفاع عدد المؤسسات التربوية باختلاف أطوارها سببه الارتفاع المذهل للتلاميذ في جميع المستويات خاصة أن الدولة الجزائرية تطمح للوصول الى معدل تمدرس يساوي 100% من خلال تطبيقها لقانون الزامية واجبارية التعليم لكل من هم في سن التمدرس والمحدد من (6-15) سنة.

التمثيل البياني رقم 21: تطور أعداد المؤسسات التربوية من 2002 الى 2011

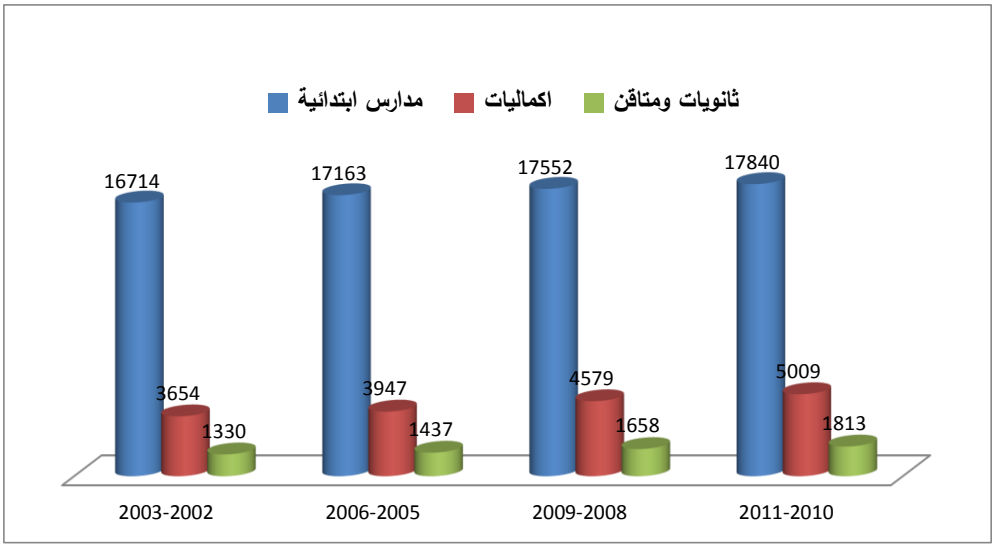

2- معدل التمدرس

نلاحظ في الملحق رقم (09) تطور معدلات التمدرس منذ الاستقلال بالنسبة لكلا الجنسين(ذكور واناث)، في السنة الدرلسية 1965-1966 كان معدل التمدرس للذكور 57,7% ليرتفع في السنة الدراسية 2007-2008 الى 96,43% أي ارتفع بنسبة 38,93%، ومعدل التمدرس بالنسبة للاناث كان 32,9% في السنة الدراسية 1966-1965 ليرتفع بنسبة 61,41% في السنة الدراسية 2007-2008 ويصل الى 94,31%.

نلاحظ أن معدل التمدرس بالنسبة للاناث في ارتفاع مستمر وسريع حيث أن الفارق بينهما تقلص، حيث في السنة الدراسية 1965-1966 كان 24,8% ليصبح في السنة الدراسية 2007-2008 الى 2,12%، هذا الانخفاض في الفارق يؤكد على تشجيع الدولة للجنس الأنثوي وأهمية المرأة في ابراز مكانتها كعضو فعال في التنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. فتطور معدل التمدرس منذ الاستقلال يؤكد على اعطاء الدولة أهمية كبيرة لهذا القطاع الحساس حيث أن النسبة تكاد تصل الى 100% ، وتعتبر هذه النتائج مرضية ومشجعة نظرا لما مرت به الجزائر من أزمات اقتصادية وسياسية، وما خلفه المستعمر الفرنسي من جهل وأمية.

التمثيل البياني رقم 22: تطور معدل التمدرس لكلا الجنسين

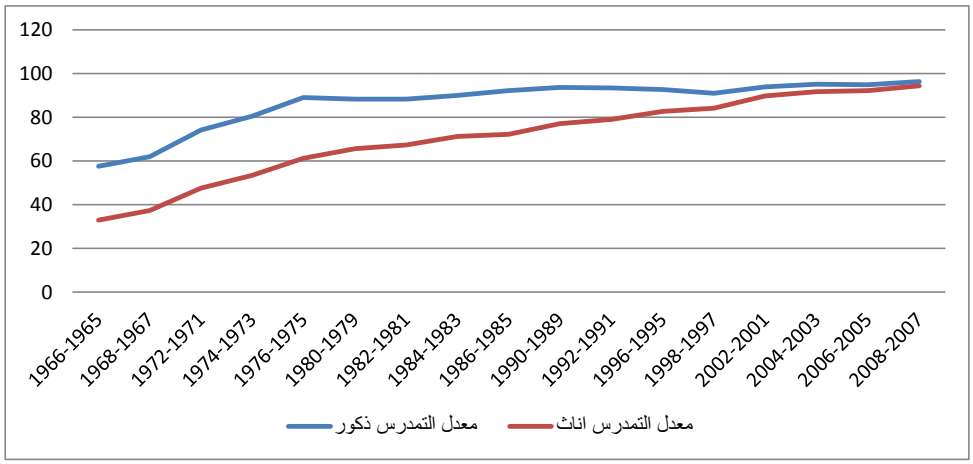

3-تطور نتائج شهادة التعليم الأساسي:

كان معدل التعليم الأساسي في السنة الدراسية 1979-1980 الى 25% ليرتفع في السنة الموالية أي في السنة الدراسية 1980-1981 الى 40,9%، فأصبحت النسبة تتراوح مابين 20% و 39% فتارة ترتفع وتارة تنخفض الا أنها لم تتجاوز 40% لمدة 16 سنة حتى في السنة الدراسية 1997-1998 أين وصلت الى 41,3% لتستقر النسبة ما بين 30% و 40% حتى في السنة الدراسية 2005-2006 حيث اجتازت نسبة 50% ووصلت الى 60,30% وهي تعتبر أعلى نسبة بعد الاستقلال (انظر الملحق رقم 10).

ويعود السبب في ارتفاع النسبة الى هذا الحد السياسة الجديدة و الاصلاح الجديد الذي انتهجه المسؤولين للتأكيد بنجاح هذا الاصلاح.

التمثيل البياني رقم 23: تطور نسب النجاح في شهادة التعليم الأساسي في الجزائر

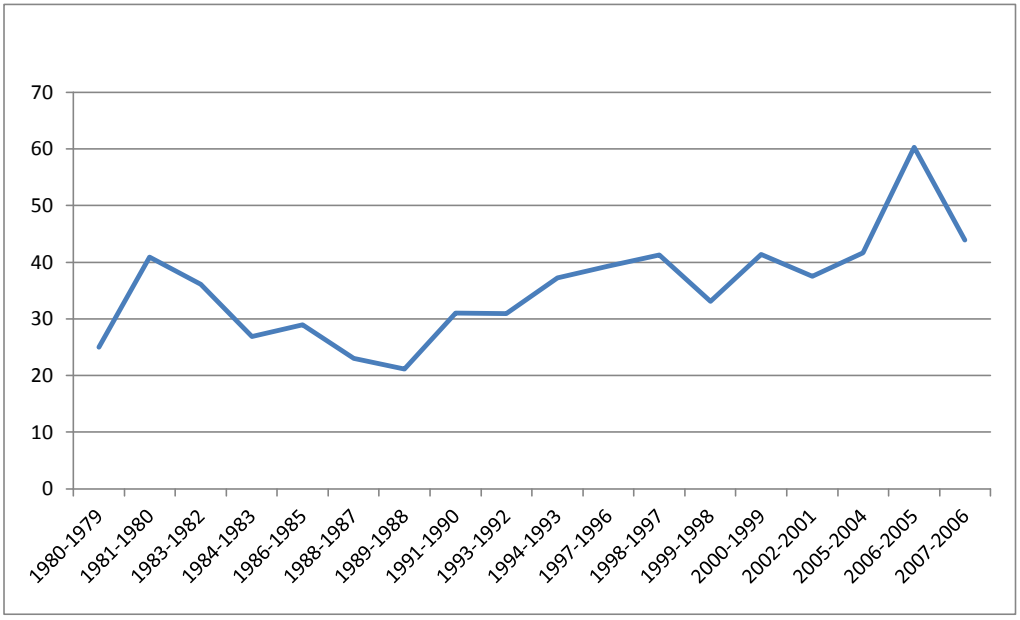

4- تطور نتائج شهادة البكالوريا:

تعتبر هذه المرحلة هي الحاسمة في الحياة الدراسية للتلاميذ والتي تختتم بشهادة البكالوريا.

كان معدل البكالوريا أكثر من 50% في السنة الدراسية 1970-1971، فبدأ تارة يرتفع وتارة أخرى ينخفض حتى سنة 1976 أين وصلت النسبة الى 44,76%.

في السنة الموالية أي بكالوريا 1977 انخفضت النسبة الى 19,25% وهي أدنى نسبة بعد الاستقلال وبقيت على حالها بين الارتفاع تارة والانحفاض تارة أخرى حتى دورة جوان 2006 أين ارتفعت النسبة الى 44,46%، لم نرى هذه النسبة منذ سنوات طويلة والأكيد أن المسؤولين قاموا برفع معدل النجاح في مختلف الامتحانات بعد اعادة تحديث الاصلاح التربوي.

تعتبر دورة 1993 أسوأ نسبة في تاريخ البكالوريا في الجزائر بحيث وصلت الى 13,08% ودورة 2010 هي الأحسن منذ الاستقلال حيث وصلت الى 61,23% ولازالت هذه النسبة في ارتفاع مستمر.

وهذا الارتفاع سببه السياسة التي انتهجتها الدولة الجزائرية برفع معدل الناجحين وتدعيم وزيادة عدد الطلبة بالجامعة الجزائرية (انظر الملحق رقم 11).

التمثيل البياني رقم 24: تطور نسب النجاح في شهادة البكالوريا

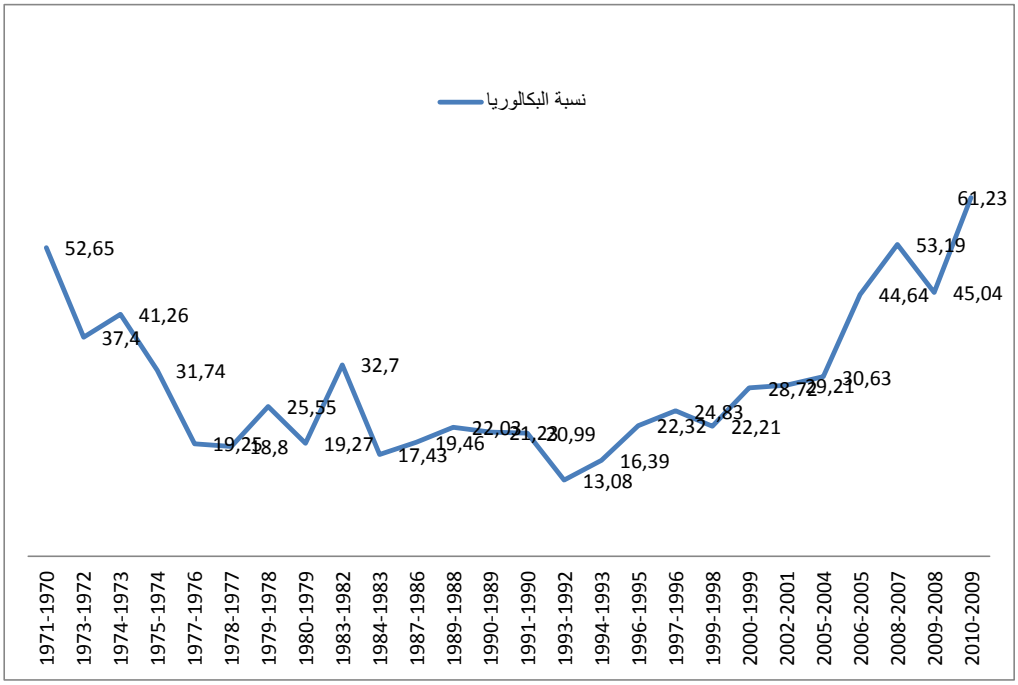

5- ميزانية التعليم

منذ الاستقلال استثمرت الدولة الجزائرية كثيرا في ميدان التربية والتعليم، حيث أنها وظفت أموال طائلة ومبالغ ضخمة ومهمة خاصة لتسيير وتجهيز المنشآت المستعملة في هذا القطاع. (انظر الملحقين رقم 12 و13).

في سنة 1965 وفرت الدولة الجزائرية ميزانية للتجهيز بنسبة 25,92% من الميزانية العامة للدولة، وتعتبر هذه النسبة هي الأكبر في مسار ميزانية التجهيز، لكن مع مهاية السبعينات وبداية الثمانينات نلاحظ انخفاض في النسبة وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية التي هزت البلاد في الماضي، فقد سجلنا النسبة الأدنى هي 0,52% سنة 1983 ثم لترتفع بعد ذلك مباشرة في السنة الموالية أي سنة 1984 لتصل الى 14,10% وتستقر مابين 14% و17% حتى سنة 1989 ثم تنخفض تدريجيا وتستقر مابين 4% و10% حتى سنة 2004.

أما بالنسبة لميزانية التسيير فكانت تمثل 20,85% من الميزانية العامة للدولة سنة 1964 واستقرت هذه النسبة ل10 سنوات تقريبا لتبدأ بالانخفاض تدريجيا منذ سنة 1975، زيادة على ذلك نلاحظ أن أعلى النسب كانت في سنتي 1968 و 1990 حيث وصلت فيهما النسب 29,34% و 29,71% على التوالي.

هذا الانخفاض راجع الى الأزمة الاقتصادية في الثمانينات التي أثرت ببطء على ميزانية التجهيز مكس ميزانية التسيير التي لم تتأثر كثيرا بهذه الأزمة.

في الأخير، التمدرس العام لأطفالنا هو دائما الانشغال الأكبر و المرخص ولا يجب أن تقوم الدولة بتخفيض الميزانيات الخاصة بالتعليم والنظام التربوي تحت أي عذر.

التمثيل البياني رقم 25: تطور الاعتمادات المالية (التسيير والتجهيز)

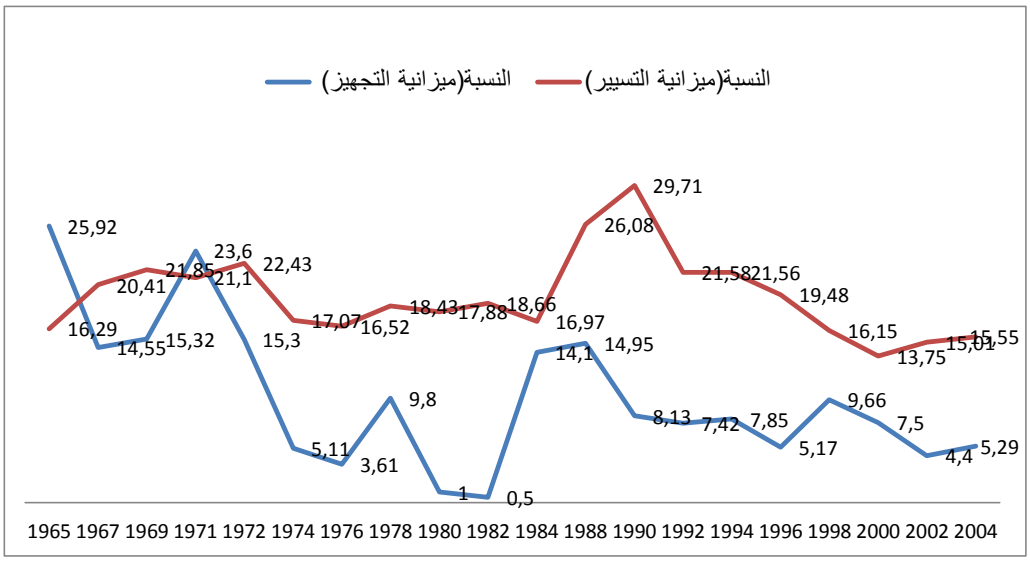

6- تطور أعداد التلاميذ لكل معلم:

الجدول رقم 24: عدد التلاميذ لكل معلم في الطور الابتدائي:

السنوات	1963-1962	1969-1968	1974-1973	1986-1985	1997-1996	2011-2010
عدد التلاميذ لكل معلم	39	43	46	28	27	23

الجدول رقم 25: عدد التلاميذ لكل أستاذ في الطور الأساسي:

السنوات	1963-1962	1969-1968	1974-1973	1986-1985	1997-1996	2011-2010
عدد التلاميذ لكل أستاذ	12	27	30	23	18	21

الجدول رقم 26: عدد التلاميذ لكل أستاذ في الطور الثانوي:

السنوات	1963-1962	1969-1968	1974-1973	1986-1985	1997-1996	2011-2010
عدد التلاميذ لكل أستاذ	5	7	15	20	16	16

ان مؤشر عدد التلاميذ لكل معلم يعد مقياسا غير مباشر لنوعية التعليم ومستواه، وهو يتراوح في البلدان المتقدمة بين 15 و 20 تلميذ لكل معلم.

نلاحظ في الجدول رقم 24 ارتفاع عدد التلاميذ لكل معلم في السنوات الأولى بعد الاستقلال وهذا راجع الى السياسة التي انتهجها المسؤولون عن التعليم بمجانية والزامية التعليم وكذلك نقص المعلمين في هذه المرحلة حيث وصلت الى 46 تلميذا لكل معلم في السنة الدراسية 1973-1974، ثم بدأت بالانخفاض تدريجيا لتصل في السنة الدراسية 2010-2011 الى 23 تلميذا لكل معلم.

أما في الجدول رقم 25 والخاص بعدد التلاميذ لكل أستاذ في الطور الأساسي، فنلاحظ أنه في السنة الأولى بعد الاستقلال أي 1962-1963 وصلت الى 12 تلميذ لكل أستاذ، وهذا راجع الى نقص عدد التلاميذ في المرحلة المتوسطة، لترتفع بعد ذلك تدريجيا لتصل الى معدلات قياسية بلغت أكثر من 30 تلميذ لكل أستاذ في السبعينات ثم بدأت بالانخفاض تدريجيا حتى وصلت الى 18 تلميذا لكل أستاذ في السنة الدراسية 1996-1997 لترتفع مرة أخرى الى 21 تلميذا لكل أستاذ في السنة الدراسية 2010-2011.

فيما يخص الجدول رقم 26 الخاص بارتفاع عدد التلاميذ لكل أستاذ في الطور الثانوي نلاحظ نقص عدد التلاميذ في هذه المرحلة أيضا، حيث بلغت بعد الاستقلال مباشرة الى 5 تلاميذ لكل أستاذ لترتفع تدريجيا وتصل الى أكثر من 20 تلميذا لكل أستاذ في الثمانينات، ومع بداية التسعينات بدأت بالانخفاض لتصل الى 16 تلميذا لكل أستاذ، وهذا نظرا للجهود المبذولة من طرف الدولة باستعابها لعدد أكبر من الأساتذة.

ملاحظة: تعتبر هذه الأرقام وطنية حيث نلاحظ نسب مختلفة ومرتفعة في بعض ولايات الوطن، وخاصة تلك التي تشهد نزوحا ريفيا وارتفاع في عدد السكان والتي تعتبر مناطق حضرية منها وهران، الجزائر العاصمة، سطيف وقسنطينة.

7- لمحة تاريخية عن محو الأمية في الجزائر منذ الاستقلال:

مقدمة:

لقد عرف المجتمع الجزائري غداة الاستقلال واقع مر تمثل في نسبة مرتفعة جدا من الأميين قدرت ب 85% سنة 1962 في أوساط السكان الجزائريين الذين قدر عددهم آنذاك ب 09 ملايين نسمة من بينهم 5600000 أمي، بينما كانت نسبة الدارسين لاتتجاوز 20% وهذا نتيجة سياسة التجهيل التي انتهجها المستعمر الفرنسي طيلة فترة الاحتلال رغم محاولات جمعية العلماء المسلمين و جبهة التحرير الوطني في تعليم الجزائريين و بالتالي فقد عرف قطاع التربية بعد الاستقلال مشاكل جمة نظرا لفرار عدد هائل من المعلمين و الأساتذة الفرنسيين هذا من جهة و من جهة أخرى قلة الهياكل القاعدية التي تم توزيعها بطريقة غير عادلة على مستوى التراب الوطني.

أهم مراحل محو الامية في الجزائر منذ الاستقلال :

للخروج من هذه الوضعية المزرية التي خلفها المستعمر الغاشم مرت الجزائر بعدة مراحل لمحو الأمية والتي نختصرها في:

❖ الحملة الوطنية لمحو الأمية لسنة 1963:

قامت الجزائر سنة 1963 بحملة وطنية لمحو الأمية على المستوى الوطني، شارك فيها كل المعلمين وأيضا موظفين من مختلف القطاعات كان الهدف منها محاربة و مكافحة الجهل و الأمية أطلق عليها شعار (الحرب على الجهل- أتحرر) الا أن هذه الحملة لم تدم الا ستة أشهر أي من شهر جانفي الى غاية شهر جوان 1963 ، ولقد حققت هذه الحملة نتائج معتبرة رغم أنها لم تعتمد على خطة شاملة مبنية على طرق و مناهج علمية مخططة.

❖ **المركز الوطني لمحو الأمية:**

أنشيء المركز الوطني لمحو الأمية في بداية الأمر كمصلحة تابعة لوزارة الارشاد القومي بموجب مرسوم رئاسي تحت رقم 64-269 بتاريخ 31 أوت 1964 أي بعد الحملة الوطنية الحماسية التي عرفتها البلاد بعد الاستقلال مباشرة، ولم يشرع هذا الجهاز الوطني في العمل الا بعد تحويله الى مؤسسة عمومية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي بموجب أمر تحت رقم 66-61 بتاريخ 23 مارس 1966 وقد وضع تحت وصاية وزارة التربية الوطنية ومن مهامه:

توفير الوسائل البيداغوجية و تكوين المؤطرين المختصين.

مراقبة نشاط المراكز المحلية و تقويم العملية على المستوى الوطني.

❖ **مشروع محو الأمية الوظيفي 1967-1974 (الجزائر 11):**

خلال المؤتمر الدولي لوزراء التربية المنعقد بطهران سنة 1965 تم الاتفاق على تجريب مضمون جديد لمحو الأمية أطلق عليه محو الأمية الوظيفي، خاص بالعمال و يركز على اكسابهم المهارات الأساسية وتأهيلهم مهنيا لتمكينهم من النهوض الصحيح بالتنمية بحيث خلال الدورة 20 للندوة العامة المنعقدة لليونيسكو 1978 تم تحديد مفهوم الأمية الوظيفي كالتالي: " هو اكساب المتعلم آليات القراءة و الكتابة والحساب واعطائه تكوينا متخصصا في الميدان الفلاحي والصناعي بقدر يؤهله مهنيا ويرفع من قدراته الانتاجية ".

كانت بداية هذا المشروع خلال السنة الدراسية 1967-1968 وقد عرف مرحلتين من التنفيذ:

المرحلة الأولى: دامت 5 سنوات (1967-1971)

المرحلة الثانية : دامت 3 سنوات (1971-1974)

شارك في هذا المشروع كل من وزارة التربية الوطنية عن طريق المركز الوطني لمحو الأمية، اليونيسكو وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وكان التمويل من طرف الحكومة الجزائرية (وزارة التربية) و برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD).

تم التوقيع على هذا المشروع بتاريخ 31 ديسمبر 1966 من قبل وزير التربية الوطنية، المدير العام لليونيسكو وممثل برنامج الامم المتحدة للتنمية، أما الشروع الفعلي للتنفيذ فقد كان بتاريخ 03 جانفي 1967، قسم هذا المشروع التجريبي العالمي الى 03 مشاريع فرعية وهي:

المشروع الفرعي الأول: وهو خاص بالقطاع الفلاحي سمي بمشروع سطاوالي، شرع في تنفيذه سنة 1967 ودامت مدته 03 سنوات، استهدف محو أمية 5000 فلاح.

المشروع الفرعي الثاني: وهو خاص بالقطاع الصناعي بالغرب الجزائري بمنطقة أرزيو، شرع في تنفيذه سنة 1968، استهدف محو أمية 25000 عامل يومي.

المشروع الفرعي الثالث: نفذ في قطاعين متكاملين صناعي بالحجار وفلاحي بعنابة، شرع في تنفيذه سنة 1969، دامت مدته سنتين، تقرر فيه محو أمية 70000 أمي (30000 في القطاع الصناعي و 40000 في القطاع الفلاحي).

❖ ادراج عملية محو الأمية في مخططي التنمية الوطنية (1970-1977) :

نظرا للنتائج الضئيلة التي تحققت في ظل تطبيق مشروع البرنامج التجريبي العالمي لمحو الأمية (PEMA) كونه مشروع انتقائي و تجريبي يهدف الى محو أمية العمال والفلاحين، لهذا اقتضى الأمر بضرورة ادراج محو الأمية ضمن مخططات التنمية الوطنية الشاملة تمس مختلف الفئات.

✓ **المخطط الرباعي الأول 1970-1973 :**

ساهم في تطبيق هذا المخطط كل من المركز الوطني لمحو الأمية حيث كلف بتوفير الوسائل التعليمية وتكوين المنشطين والعاملين في الميدان وانجاز البحوث والدراسات الخاصة بهذه العملية، الجماعات المحلية سواء الولائية أو البلدية بالاضافة الى الهيئات والمؤسسات الاقتصادية، الا أن هذه العملية لم تمس الا 319244 فرد من أصل 1100000 فرد المسجلة في هذا المخطط أي 29% فقط موزعة كالتالي:

73313 فرد في القطاع الوظيفي (فلاحي وصناعي) بنسبة 74% .

245931 فرد في القطاع الجماهيري أي بنسبة 24,5% .

✓ **المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 :**

استهدف هذا المخطط محو أمية 560000 فرد وكانت نتائجه كالتالي:

97870 في القطاع الجماهيري من أصل 400000 المقررة في المخطط بنسبة 24% .

131918 في القطاع الوظيفي (فلاحي وصناعي) من أصل 160000 المقررة في المخطط بنسبة 82%

❖ **انشاء الجمعيات:**

بعد صدور دستور 1989 والقانون 90-31 المؤرخ في ديسمبر 1990 الذي يحدد القانون الأساسي والنظام الداخلي للجمعيات تم بمقتضاه انشاء عدة جمعيات ذات طابع ثقافي أو تربوي أو علمي تنشط في ميدان محو الأمية حيث تقوم بفتح فصول محو الأمية الى جانب عملية التوعية والتحسيس، والمركز الوطني لمحو الأمية باعتباره جهة تقنية رسمية فقد أبرم اتفاقية ثنائية مع مختلف الجمعيات العاملة في ميدان محو الأمية حيث يقوم المركز

بتزويدها بمختلف الوسائل التعليمية والتحفيزية التي تساعدها على أداء مهمتها النبيلة كما يقوم أيضا بتأطير الدورات التكوينية لفائدة المنشطين العاملين مع هذه الجمعيات.

❖ **مشروع محو أمية المرأة والفتاة:**

يندرج هذا المشروع في اطار "السنة الدولية لمحو الأمية" التي أعلنت عنها اليونيسكو بتايلاندا أثناء انعقاد مؤتمرها الدولي حول التعليم للجميع الذي أشرفت عليه منظمة الأمم المتحدة اليونيسكو خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2000، يهدف هذا المشروع الى تأهيل وترقية 30000 امرأة وفتاة اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، وهو عبارة عن تجربة وطنية انتقائية مركزة.

شرع في تنفيذ هذا المشروع ابتداءا من سنة 1991 بصفة فعلية وذلك بعد سلسلة من الاتفاقات مع اليونيسف بدأت سنة 1986، ويطمح هذا المشروع الى جانب تعليم المرأة والفتاة القراءة والكتابة والحساب تزويدها بالمعارف التطبيقية التي تساعدها في الحياة الأسرية والاجتماعية، ولأجل ذلك فان الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار بمساهمة منظمة اليونيسف منحت العملية الوسائل التربوية المختلفة، فوفرت آلات الخياطة وآلات النسيج مما حفز الأميات على الاقبال ومواصلة الدراسة، وقد أعطت هذه العملية دفعا قويا لعملية محو الأمية حيث نال هذا المشروع مساهمة معتبرة من طرف الوكالة الكندية للتنمية الدولية كما نال أيضا رعاية اللجنتين الوطنيتين لليونيسف بفرنسا واسبانيا.

ان التطور الذي عرفته محو الأمية بفضل هذه المشاريع من بين الأسباب التي ساعدت على ترقية المركز الوطني لمحو الأمية الى ديوان وطني لمحو الأمية الى جانب تعليم الكبار وهذا بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97-489 المؤرخ في 20 شعبان 1418 الموافق ل 20 ديسمبر 1997 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 95-143 المؤرخ في 20 ذي الحجة 1415 الموافق ل 20 ماي 1995 والمتضمن تحويل المركز الوطني لمحو الأمية الى

ديوان وطني لمحو الأمية وتعليم الكبار كما كرم المركز بجائزة ودبلوم من الجمعية الدولية للقراءة عن طريق اليونيسكو بتاريخ 08 سبتمبر 1995، وبقرار وزاري مشترك بتاريخ 15 ديسمبر 1999 فقد أنشئت ملحقات للديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار مست بعض الولايات.

الجدول رقم 27: تطور أعداد ونسب الأمية خلال 05 احصاءات وطنية:

الاحصاءات الوطنية	عدد السكان	عدد الأميين 10 سنوات فأكثر			النسب المئوية (%)		
		ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
1966	12075255	–	–	5941000	60,30	85,40	74
1977	16060024	–	–	6214000	48,20	74,30	61
1987	22868626	2399804	4363555	6763359	31,80	56,66	43,60
1998	29442815	2679800	4492491	7172291	23,65	40,27	31,90
2008	34045056	2187750	3997156	6184906	15,5	28,9	22,1

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات ONS

التمثيل البياني رقم 26: تطور انخفاض معدل الأمية

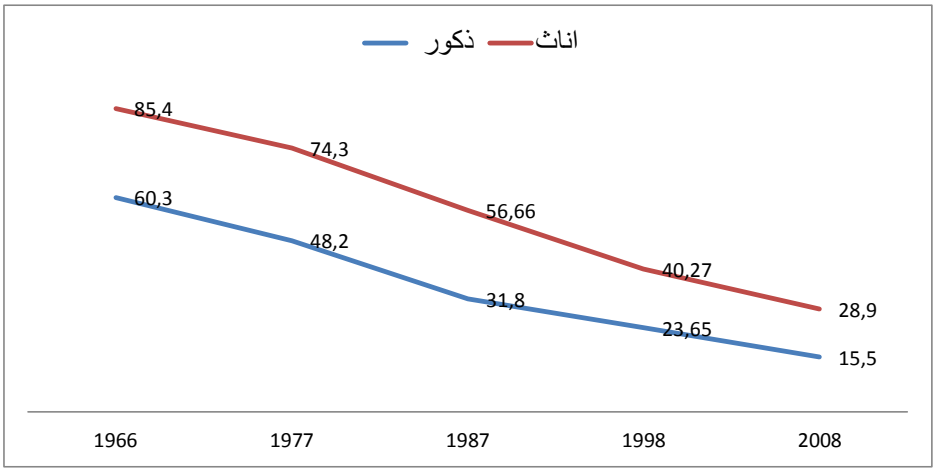

من خلال تحليلنا للجدول رقم (27) الخاص بتطور أعداد ونسب الأمية خلال 05 احصاءات وطنية، نلاحظ أن هناك توجه في تطور الأمية يتمثل في ارتفاع الأعداد المطلقة للأميين مصحوب بانخفاض في النسبة المئوية، وتؤكد الأرقام المبينة في الجدول أن الأمية في الجزائر عرفت انخفاضا محسوسا بفضل مساعي الدولة في مجال التعليم من جهة وتعليم الكبار من جهة أخرى، وهو ماسمح باستقرار وتيرة تراجع الظاهرة عبر العقود فحسب احصاء عام 1966 كان معدل الأمية مرتفعا حيث بلغ 74% (60,30% بالنسبة للذكور و85,4% بالنسبة للاناث) لينخفض في احصاء سنة 1977 الى 61% (48,20% بالنسبة للذكور و74,30% بالنسبة للاناث) حيث قدرت وتيرة الانخفاض ب 13% في الفترة الممتدة ما بين احصاء 1966 واحصاء 1977، ثم سجلت هذه الوتيرة ارتفاعا في الفترة الممتدة من احصاء 1977 الى احصاء 1987 حيث قدرت ب 17% ليصبح معدل الأمية سنة 1987 الى 43,60% (31,80% بالنسبة للذكور و56,66% بالنسبة للاناث).

أما بالنسبة لاحصائي 1998 و2008 كانت وتيرة الانخفاض بطيئة حيث أنها انحصرت ما بين 11% و 12% ليصل معدل الأمية في احصاء 1998 الى 31,90% (23,65% بالنسبة للذكور و40,27% بالنسبة للاناث) وبالنسبة لاحصاء 2008 وصل معدل الأمية الى 22,1% (15,5% بالنسبة للذكور و28,9% بالنسبة للاناث).

الخاتمة العامة:

يشهد العالم في مطلع القرن الواحد والعشرون العديد من المستجدات والمتغيرات الحيوية التي أثرت بشكل مضطرد على تنمية الأمم بمختلف أشكالها الصناعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما دعا العديد من الدول الى تغيير العديد من نظمها وعلى رأسها مجال التربية والتعليم لتتماشى مع المتطلبات التي تحتاجها تلك المتغيرات.

ان مجال التربية والتعليم متغير شأنه شأن مجالات التنمية الأخرى، ولا يوجد مقياس لتشخيص واقع التعليم العام ورصد احتياجاته الفعلية للاصلاح، حيث يشير التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع: "أن عملية قياس نوعية التعليم أمر صعب، ففي حين تتوفر المؤشرات الكمية فانه ما من مقياس جاهز للنوعية".

بعد استعادة الجزائر لحريتها، وعلى مدار السنوات التي تلت الاستقلال، سعت جاهدة للنهوض بهذا القطاع الحساس، والذي يعتبر أحد مقومات نجاح الأمة بأكملها، فقامت بقفزة نوعية خلال 50 سنة، حيث أن عدد التلاميذ تضاعف أكثر من 9 مرات وعدد المؤطرين تضاعف بأكثر من 15 مرة وعدد المؤسسات التربوية تضاعف بأكثر من 8 مرات، وهذا ما يؤكد اهتمام الدولة بالتعليم، فكان لزاما على الدولة الجزائرية مواكبة العصر الحالي والذي يعرف بعصر السرعة والتكنولوجيات الحديثة، فقامت بعدة اصلاحات منذ الاستقلال كان أولها أمرية أفريل 1976 التي تمثل بداية ارساء أسس وقواعد المنظومة التربوية في الجزائر وظهور المدرسة الأساسية، لكن هذا الوضع لم يستمر على هذا النهج حيث بدأ التذبذب الحقيقي لمنظومتنا، الا أن أكبر ورشة أقيمت لاصلاح المنظومة التربوية هي اصلاح 2003 الذي لم يأت بالجديد سوى تغيير وتشويه مضمون البرامج التعليمية من خلال الأخطاء الكثيرة الموجودة خاصة في الكتب المدرسية، ليبقى التعليم في الجزائر يراوح مكانه،

فالاصلاح التربوي هو مسؤولية الجميع ابتداءا من هرم السلطة الى أبسط مواطن ولا يجب ربطها بالوزارة المعنية ولا بشخص وزير واحد.

ومن بين أسباب فشل الاصلاحات التربوية نذكر منها:

أولا قبل الشروع في أي تغيير في قطاع حساس مثل التعليم كان ينبغي أن يفتح نقاشا وطنيا عاما لتحسيس المجتمع واعداده لأي تغيير مستقبلي، الشيء الذي لم يقام به أبدا، لا على مستوى وسائل الاعلام ولا على مستوى الصحافة، باستثناء بعض مقالات متفرقة نشرت في بعض صحف مستقلة. وثانيا كان ينبغي أن تتفحص الأمور المرتبطة بالمدرسة بطريقة شاملة وعلى أساس بعثات ميدانية لالقاء النظرة عن كثب على الظروف التي ستطبق فيها التوجهات الجديدة، الشيء الذي يبدو أنه قد تم جزئيا، أي بالاقتصار على المناطق الحضرية فقط واهمال المناطق الريفية.

لقد وصلت النتائج الى أرقام قياسية في السنوات الأخيرة وهذا لايهام الرأي العام بأن الاصلاحات تؤتي أكلها فهي لاتعبر عن المستوى الحقيقي للتلاميذ لأنها من نتائج عتبة الدروس والغاء بعض الدروس من المقررات في الامتحانات.

وفي الأخير وبالرغم من أن الجزائر تبذل جهودا كبيرة في مكافحة الأمية والنهوض بقطاع التربية والتعليم سواء ماديا أو معنويا الا أنها لم تصل الى النتيجة المرجوة وهذا نتيجة التسيير ونتيجة فشل الاصلاحات التربوية التي تبنتها الدولة الجزائرية التي تعتمد على الكمية ولا تعتمد على النوعية.

الملاحق

<u>الملحق رقم 01:</u> توزيع نسب الأمية في بعض البلدان العربية.

الدولة	نسب الأمية لسنة1995 (%)			نسب الأمية لسنة 2000(%)		
	المجموع الكلي(%)	الذكور(%)	الاناث(%)	المجموع الكلي(%)	الذكور(%)	الاناث(%)
الجزائر	38,4	26,1	51	33	24	42
مصر	48,6	36,4	61,2	44	32	56
موريتانيا	62,3	50,4	73,7	60	50	70
المغرب	56,3	43,4	69	51	38	64
السودان	53,9	42,3	65,4	42	31	53
تونس	33,3	21,4	45,4	29	19	39
البحرين	14,8	10,9	20,6	13	08	18
الكويت	21,4	17,8	25,1	18	16	20
قطر	20,6	20,8	21,1	19	18	20
السعودية	37,2	28,5	49,8	24	16	32

Source: **http://www.aawsat.com.**

<u>الملحق رقم 02:</u> معدلات النمو السكاني(تقديرات عام 1995) و سنة 2008 (كتاب الحقائق)

الدولة	معدلات النمو السكاني (تقديرات عام 1995)(1)(%)	معدلات النمو السكاني لسنة 2008 من كتاب الحقائق(2)(%)
الأردن	5	2,34
سوريا	3,3	2,19
السعودية	4	1,95
قطر	2,6	1,09
مصر	2,3	1,68
الجزائر	2,2	1,21
المغرب	2,1	1,51
تونس	2	0,99

(1) :UNESCO « statistical yearbook » 41 issue New york, 1995.

(2): كتاب الحقائق في العالم لعام 2008.

<u>الملحق رقم 04:</u> حاصل الذكورة في التعدادات الخمسة:

فئات العمر	حاصل الذكورة				
	تعداد 1966	تعداد 1977	تعداد 1987	تعداد 1998	تعداد 2008
4 – 0	103	104	104	105	105
9 – 5	103	104	104	104	104
14 – 10	109	105	106	104	104
19 – 15	102	101	102	114	103
24 – 20	95	94	102	102	101
29 – 25	93	97	103	101	102
34 – 30	93	87	107	101	101
39 – 35	98	84	102	101	99
44 – 40	97	88	95	100	99
49 – 45	104	89	93	104	100
54 – 50	100	95	92	95	102
59 – 55	110	93	91	99	106
64 – 60	98	97	93	93	99
69 – 65	105	104	94	97	99
74 – 70	84	110	100	96	97
75 فأكثر	84	94	101	91	97

المصدر: حساب شخصي من الملحق رقم 03

<u>الملحق رقم 03:</u> البنية السكانية حسب العمر والجنس في الجزائر للتعدادات الخمسة (المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات)

	1966			1977			1987			1998			2008		
فئات العمر	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
0 – 4	1188403	1155798	2344201	1542314	1479633	3021947	1941069	1859991	3801060	1631666	1553637	3185303	1750097	1654821	3404918
5 – 9	908979	881481	1790460	1298291	1245060	2543351	1735044	1665121	3400165	1838840	1761798	3600638	1475674	1412702	2888376
10-14	821116	748383	1569499	1094935	1039761	2134696	1485426	1399450	2884876	1941525	1868411	3809936	1662260	1596513	3258773
15- 19	553188	542468	1095656	832400	820538	1652938	1263639	1238577	2502216	1979514	1728729	3708243	1847311	1787859	3635170
20- 24	400907	421669	822576	663971	708909	1372880	1122123	1103455	2225578	1481823	1443167	2924990	1895704	1867802	3763506
25- 29	385459	413074	798533	510205	526249	1036454	846235	818300	1664535	1265376	1248486	2513862	1730409	1691968	3422377
30- 34	350989	378904	729893	323294	372499	695793	721979	672633	1394612	1061720	1046783	2108503	1379085	1361910	2740995
35-39	298526	304463	602989	320076	380946	701022	529048	515207	1044255	841984	828102	1670086	1167249	1175529	2342778
40- 44	231669	237911	469580	304089	344123	648212	358783	376812	735595	699695	698885	1398580	1007683	1010644	2018327
45-49	202100	194982	397082	254793	286182	540975	341768	367949	709717	573146	550586	1123732	817004	812432	1629436
50- 54	178677	178792	357469	201430	212855	414285	317822	346336	664158	372855	394195	767050	682357	664337	1346694
55- 59	156962	142063	299025	176022	189397	365419	252173	275747	527920	350221	352492	702713	547181	515398	1062579
60- 64	132890	134989	267879	144146	148929	293075	198403	211707	410110	302330	323748	626078	354694	356788	711482
65- 69	101491	96482	197973	133474	128482	261956	156670	166578	323248	255346	262378	517724	314958	316345	631303
70- 74	64268	76926	141194	89836	81310	171146	114450	113450	227900	164008	169713	333721	248672	256254	504926
75 فأكثر	87291	103955	191246	99928	105947	205875	177320	175361	352681	215829	235827	451656	337091	346325	683416

الجدول رقم 04: تطور معدل المواليد الخام في الجزائر 2008

الملحق رقم 05: تطور معدل المواليد الخام في الجزائر 2008:

السنوات	معدل الولادات(بالألف)	السنوات	معدل الولادات(بالألف)
1969-1966	47,8	1989	31
1970	50,16	1990	30,94
1971	48,44	1991	30,14
1972	47,73	1992	30,41
1973	47,62	1993	28,22
1974	46,5	1994	28,24
1975	46,05	1995	25,33
1976	45,44	1996	22,91
1977	45,02	1997	22,51
1978	46,36	1998	20,58
1979	42,8	1999	19,82
1980	42,7	2000	19,36
1981	41,04	2001	20,03
1982	40,6	2002	19,68
1983	40,4	2003	20,38
1984	40,18	2004	20,67
1985	39,5	2005	21,36
1986	34,73	2006	22,07
1987	34,6	2007	22,96
1988	33,91	2008	23,51

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات ONS

<u>الملحق رقم 06</u>:تطور معدل الوفيات الخام لسكان الجزائر 1966 – 2008 :

السنوات	معدل الوفيات(بالألف)	السنوات	معدل الوفيات (بالألف)
1969 – 1966	14,9	1989	6
1970	16,45	1990	6,03
1971	17	1991	6,04
1972	15,68	1992	6,09
1973	16,25	1993	6,25
1974	15,07	1994	6,54
1975	15,54	1995	6,43
1976	15,64	1996	6,03
1977	14,36	1997	6,12
1978	13,48	1998	4,87
1979	11,7	1999	4,72
1980	10,9	2000	4,59
1981	9,44	2001	4,56
1982	9,1	2002	4,41
1983	8,8	2003	4,55
1984	8,6	2004	4,36
1985	8,4	2005	4,47
1986	7,34	2006	4,3
1987	6,97	2007	4,37
1988	6,61	2008	4,4

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات ONS

الملحق رقم 07: تطور معدل وفيات الأطفال الرضع:

السنوات	ذكور	اناث	المجموع	السنوات	ذكور	اناث	المجموع
1966	147,6	151,2	149,4	1989	61,89	55,4	58,76
1967	155,19	155,83	155,51	1990	60	55,5	57,80
1968	165,77	171,34	168,55	1991	59,4	54,42	56,90
1969	150,37	151,17	150,77	1992	57,70	53	55,40
1970	148,50	147,87	148,18	1993	57,61	53,29	55,49
1971	161,78	156,74	159,29	1994	56,80	51,51	54,21
1972	149,92	148,05	148,98	1995	57,94	51,68	54,87
1973	_	_	_	1996	56,88	52,21	54,59
1974	144,31	149,11	146,71	1997	59,5	53,66	56,64
1975	153,92	151,85	152,88	1998	38,7	36	37,4
1976	164,15	147,17	155,66	1999	40,2	38,6	39,4
1977	140,28	141,60	140,94	2000	38,4	35,3	36,9
1978	114,16	110,21	112,45	2001	38,9	35,9	37,5
1979	117,16	113,20	115,22	2002	36,1	33,3	34,7
1980	107,01	118,50	112,75	2003	34,6	30,3	32,5
1981	84,4	85,1	84,7	2004	32,2	28,5	30,4
1982	83,9	83,6	83,7	2005	32,4	28,2	30,4
1983	85,2	80,3	82,7	2006	28,3	25,3	26,9
1984	83,6	79	81,4	2007	27,9	24,4	26,2
1985	80	76,57	78,30	2008	26,9	23,9	25,5
1986	73,08	68,25	70,71	2009	26,6	22,9	24,8
1987	66,65	61,98	64,42	2010	25,2	22,2	23,7
1988	62,63	58,03	60,37	2011	24,6	21,6	23,1

Source : Salhi, évolution récente de la mortalité en Algérie 1965-1981.

Annuaires Statistiques de l'Algérie (plusieurs N: de 1972 à 2011).

الملحق رقم 08: تطور مؤشر الخصوبة الكلي في الجزائر:

السنوات	مؤشر الخصوبة الكلي	السنوات	مؤشر الخصوبة الكلي
1964	7,1	1990	4,5
1965	6,7	1991	4,36
1966	7,4	1992	4,26
1968	6,7	1993	4,06
1969	7,1	1994	3,97
1970	7,8	1998	2,67
1977	7,4	1999	2,64
1980	6,96	2000	2,63
1981	6,4	2001	2,57
1982	6,37	2002	2,4
1983	6,33	2003	2,44
1984	6,07	2004	2,38
1985	6,24	2005	2,33
1986	5,5	2006	2,27
1987	4,84	2007	2,7
1988	4,73	2008	2.74
1989	4,61	2009	2,3

Source : Kouidri Mohamed, transition démographique et développement en Algérie, 2007, tome 1, p49.

Annuaire Statistique de l'Algerie (plusieurs n: de 1972 à 2010).

<u>الملحق رقم 09:</u> تطور معدل التمدرس من 1965الى 2008 حسب الجنس(1)

السنوات الدراسية	معدل التمدرس ذكور	معدل التمدرس اناث	السنوات الدراسية	معدل التمدرس ذكور	معدل التمدرس اناث
1966-1965	57,7	32,9	1987-1986	93,06	73,55
1967-1966	58,7	34,2	1988-1987*	93,78	76,03
1968-1967ا	61,9	37,5	1989-1988*	93,43	76,56
1969-1968	65,4	38,8	1990-1989*	93,8	77,2
1970-1969	66,5	41,1	1991-1990*	93,65	77,87
1971-1970	70,4	43,9	1992-1991*	93,51	78,97
1972-1971	74,1	47,6	1993-1992*	93,56	80,08
1973-1972	77,6	50,6	*1994-1993	93,79	81,7
1974-1973	80,6	53,4	1995-1994*	93,87	82,67
1975-1974	81,8	55	1996-1995*	92,8	82,73
1976-1975	89,1	61,4	1997-1996*	91,98	83,48
1977-1976	92,7	64,7	1998-1997*	91,12	84,12
1978-1977	88,7	64 ,2	1999-1998*	90,46	84,31
1979-1978	88,4	65,6	2000-1999*	91,18	85,73
1980-1979	88,4	65,7	2001-2000*	93,04	88,16
1981-1980	88,4	66	2002-2001*	93,97	89,72
1982-1981	88,4	67,3	2003-2002*	94,95	91,03
1983-1982	88,4	67,3	2004-2003*	95,12	91,74
1984-1983	89,98	71,15	2005-2004*	95,09	92,14
1985-1984	90,92	72,01	2006-2005*	95,02	92,33
1986-1985	92,33	72,25	2007-2006*	95,84	93,8
			2008-2007*	96,43	94,31

(1): taux de scolarisation: Nombre d'élèves inscrits dans l'élémentaire et le moyen âgés de 6 à 13 ans rapporté au nombre d'enfants âgés de 6 à 13 ans.

* : SOURCE: ONS à partir de l'année scolaire 1987_1988: taux de scolarisation: nombre d'élèves inscrits de 6 à 15 ans rapporté au nombre d'enfants âgés de 6 à 15 ans.

الملحق رقم 10: تطور نتائج امتحان التعليم الأساسي:

السنوات	الحاضرون	الناجحون	النسبة
1980-1979	182834	45751	25
1981-1980	191211	78255	40,9
1982-1981	206424	68046	33
1983-1982	210567	75995	36,1
1984-1983	241554	65087	26,9
1985-1984	/	/	/
1986-1985	127075	38018	29
1987-1986	355385	64723	18,2
1988-1987	538349	123636	23
1989-1988	586738	123636	21,1
1990-1989	439590	100051	22,8
1991-1990	439952	136382	31
1992-1991	483150	120552	25
1993-1992	478306	147623	30,9
1994-1993	493547	183806	37,2
1995-1994	460917	157907	34,3
1996-1995	526466	173532	33
1997-1996	547801	215255	39,3
1998-1997	567666	234179	41,3
1999-1998	586996	194231	33,1
2000-1999	588228	243585	41,41
2001-2000	597463	246991	41,34
2002-2001	627923	235722	37,54
2003-2002	598377	209372	34,99
	62562*	31112*	49,73*
2004-2003	677804	241298	35,60
2005-2004	763479	318218	41,68
2006-2005	254498	153462	60,30
2007-2006	473327	208122	43,97

Source: Annuaire Statistique de l'Algerie (plusieurs n: de 1972 à 2010)

*: دورة سبتمبر 03 مست كل من ولايات الجزائر، بومرداس وتيزي وزو بسبب زلزال 21 ماي 2003 (المترشحين المتمدرسين فقط).

الملحق رقم 11: تطور نتائج امتحان البكالوريا

السنة الدراسية	الحاضرون		الناجحون	النسبة
1971-1970	11419		6013	52,65
1972-1971	16164		8022	49,63
1973-1972	19830		7416	37,40
1974-1973	24522		10119	41,26
1975-1974	28037		8900	31,74
1976-1975	35268		15785	44,76
1977-1976	42885		8254	19,25
1978-1977	52466		9865	18,80
1979-1978	57076		14585	25,55
1980-1979	110662		21324	19,27
1981-1980	-		-	-
1982-1981	-		-	-
1983-1982	85452		27940	32,70
1984-1983	97977		17074	17,43
1985-1984	-		-	-
1986-1985	-		-	-
1987-1986	176883		34419	19,46
1988-1987	213740		37487	17,54
1989-1988	214807		47332	22,03
1990-1989	211352		44870	21,23
1991-1990	291508		61173	20,99
1992-1991	374264		71906	19,21
1993-1992	236854		30985	13,08
1994-1993	323412		52995	16,39
1995-1994	322631		60051	18,61
1996-1995	372313		83122	22,32
1997-1996	392119		97352	24,83
1998-1997	404536		86104	21,28
1999-1998	409111		90853	22,21
2000-1999	415530		119325	28,72
2001-2000	447699	جوان 01	132274	29,55
	271225	سبتمبر01	22581	8,33
2002-2001	446986		130549	29,21
2003-2002	444805		114664	25,78
	53272*		14472*	27,17*
2004-2003	529066		202615	38,30
2005-2004	488981		149757	30,63
2006-2005	478413		213570	44,64
2007-2006	619202		270540	43,69
2008-2007**	575864		306302	53,19
2009-2008**	299110		134719	45,04
2010-2009**	392230		240162	61,23

Source: Annuaire Statistique de l'Algerie (plusieurs N: de 1972 à 2010).

* : دورة سبتمبر03 مست كل من ولايات الجزائر، بومرداس وتيزي وزو بسبب زلزال 21 ماي 2003(المترشحين المتمدرسين فقط).

**: جريدة الخبر، السنة الثالثة والعشرون /العدد 7079 .

الملحق رقم 12 : تطور الاعتمادات المالية (ميزانية التسيير- آلاف الدنانير)

السنوات	ميزانية الدولة	ميزانية التعليم	النسبة
1963	2912737	322719	11,08
1964	2632194	548908	20,85
1965	3052580	497138	16,29
1966	3200000	63000	1,97
1967	3332000	680000	20,41
1968	2539200	745000	29,34
1969	3890000	850000	21,85
1970	4447000	960000	22,04
1971	4915000	1036993	21,10
1972	5500000	1233665	22,43
1973	6430000	1429900	22,24
1974	7673000	1300000	17,07
1975	13168767	2106083	15,99
1976	14600000	2412000	16,52
1977	15850000	2771300	17,48
1978	18165000	3348650	18,43
1979	20621000	4231949	20,52
1980	27715837	4955227	17,88
1981	36195250	6723004	18,57
1982	42238249	7882113	18,66
1983	50421000	8744757	17,34
1984	59709000	10134728	16,97
1985	64186370	11026745	17,18
1986	67000000	13620775	20 ,33
1987	63000000	15880000	25,22
1988	65500000	17081000	26,08
1989	71900000	17852228	24,83
1990	84000000	24953473	29,71
1991	118300000	30500000	25,78
1992	203900000	43998241	21,58
1993	303950251	57882714	19,04
1994	323272677	69688767	21,56
1995	437975979	86880000	19,84
1996	547000000	108558630	19,48
1997	640600000	111394291	17,39
1998	771721650	124668015	16,15
1999	817692715	128047426	15,66
2000	965320164	132753160	13,75
2001	836294176	137413766	16,43
2002	1053366167	158100316	15,01
2003	1087385800	171105928	15,59
2004	1200000000	188620672	15,55

SOURCE : Enquette statistique 2003_2004

الملحق رقم 13: تطور الاعتمادات المالية (ميزانية التجهيز – آلاف الدنانير)

السنوات	ميزانية الدولة	ميزانية التعليم	النسبة
1964	1108706	170800	15,41
1965	903460	234200	25,92
1966	1745715	30000	1,72
1967	1375000	200000	14,55
1968	1537000	147850	9,62
1969	4009000	614000	15,32
1970	3573000	654000	16,30
1971	2835000	669000	23,60
1972	3435000	525700	15,30
1973	4190000	665000	15,87
1974	13022000	666000	5,11
1975	8685000	125000	1,44
1976	10073500	392000	3,61
1977	13211400	1025600	7,76
1978	2913444	288005	9,80
1979	16260000	315400	1,94
1980	23122000	231500	1,00
1981	31593000	285000	0,90
1982	42604000	213000	0,50
1983	46246000	253000	0,52
1984	46026000	6490000	14,10
1985	52800000	6520000	12,35
1986	61000000	7470000	12,25
1987	45000000	7851000	17,45
1988	47500000	7100000	14,95
1989	49500000	7130000	14,40
1990	56012000	4551364	8,13
1991	77000000	5124000	6,65
1992	124000000	9199334	7,42
1993	109000000	10706796	9,82
1994	130000000	10200000	7,85
1995	295900000	12200000	4,12
1996	301600000	15600000	5,17
1997	273500000	17900000	6,45
1998	205000000	10800000	9,66
1999	280844000	20900000	7,44
2000	290239000	22005000	7,50
2001	415500000	29800000	7,17
2002	548078000	24178000	4,40
2003	613724000	31483000	5,13
2004	720000000	38114871	5,29

SOURCE : Enquette statistique 2003-2004

قائمة

المصادر والمراجع

1)-المراجع باللغة العربية:

-ابراهيم سعد الدين(1991) ، تأملات في مسألة الأقليات، دار سعاد الصباح ومركز ابن خلدون.

-احرشاو الغالي (2001)، الفكر التربوي العربي المعاصر بين اكراهات الواقع ومطامع المستقبل، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة البحرين، العدد 3، المجلد 2.

-التل أحمد يوسف (1998)، التعليم العالي في الأردن، منشورات لجنة تاريخ الأردن.

-سورطي يزيد عيسى، التغريب الثقافي وانعكاساته التربوية والتعليمية في الوطن العربي (السنة والناشر غير معروفين).

-القاسم صبحي (1989)، التعليم العالي في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، ط1.

-العاني نزار(2000)، التربية العربية في غياب اطارها المرجعي، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة البحرين، العدد 1، المجلد 2.

-ابن خلدون، المقدمة، دار المكتبة الهلال، بيروت 1991.

-محمد عمارة، تحديات لها تاريخ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

-الطراونة سليمان (2005)، اللغة العربية في القرن الحادي والعشرين في المؤسسات التعليمية في الأردن- الواقع والتحديات واستشراف المستقبل-.

-سورطي يزيد عيسى (2004)، التسليع التربوي في الوطن العربي، مجلة كلية التربية، جامعة الامارات العربية المتحدة، السنة 19، العدد 21.

-محمد البشير الابراهيمي، مشكلة العروبة في الجزائر، دار مصر للطباعة، سنة 1955.

-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي من القرن 10 الى القرن 14، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981.

-د. تركي رابح(1990)، أصول التربية والتعليم، المؤسسة الوطنية للكتاب، د.ط، الجزائر.

-د. الطاهر زرهوني(1990)، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، د.ط، المؤسسة الوطنية للفنون الجامعية، الجزائر.

-د. بوفلجة غياث(1993)، التربية والتكوين بالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

-د. تركي رابح(1931-1956)، (1981)، التعليم القومي والشخصية الوطنية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

-د. صحبي حسان، النظام التربوي الاستعماري الفرنسي في الجزائر(1830-1962)، ط1، 2005، رياض العلوم للنشر والتوزيع.

مشاريع التخرج:

-يحياوي سماعيل، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستر بعنوان "واقع الاصلاح التربوي في التعليم الثانوي"، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، سنة 2007_2008.

المجلات والوثائق:

-محمد البشير الابراهيمي، مجلة مجمع اللغة العربية.

-مجلة كوفيليان(1962)، باريس رقم 32-33.

-جريدة البصائر (1955)، العدد 317-326-57-329-244-283.

-جريدة الخبر، السنة الثالثة والعشرون /العدد 7079.

-الديوان الوطني للاحصائيات ONS.

-وزارة التربية الوطنية.

-تقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الألكسو 2011.

-تقرير اليونيسكو، ترجمة طه حسين جميل وعبد المعطي يوسف، الكويت- مكتبة الفلاح- 1999.

-البنك الدولي، احصاءات التربية 2009.

2)-المراجع باللغة الفرنسية:

-Marcel émirit , Annales , Mai-Juin 1960 .

-Affrontement culturels dans l'Algerie colonial, Paris, 1971.

-Mr.Mansour Khaled Khodja , Population et éducation en Algérie, Bilan et perspectives, 2005.

Sources de données:

PNUD: Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le developpement. Algerie 2005.

ONS, Annuaire statistique de l'Algerie, plusieurs numéro.

ONS, données démographiques, Algerie, plusieurs années.

Sites d'internet:

-www.djazair50.dz.

-www.almoharir.ma/index.php.

-www.lakome.com.

-http://www.aawsat.com.

-http://alhammali.mam9.com.

-www.dr-saud-a.com.

قـــــائمة الجداول ص

جدول رقم 01: توزيع سكان الجزائر حسب فئات العمر الكبرى خلال التعدادات الخمسة.....41

الجدول رقم 02: احصائيات المسؤولين الفرنسيين الرسمية التي تتعلق بعدد التلاميذ الجزائريين المسجلين في مدارسهم الابتدائية.....54

الجدول رقم 03: النسب المئوية للمسجلين في التعليم الابتدائي في أواخر القرن 19م.....55

الجدول رقم 04: عدد المعلمين والمعلمات الجزائريين.....56

الجدول رقم 05: الميزانيات المحددة للتلاميذ الجزائريين والفرنسيين بالفرنك الفرنسي القديم.....58

الجدول رقم 06: عدد تلاميذ التعليم الابتدائي سنتي 1920 و 1928.....59

الجدول رقم 07: عدد تلاميذ التعليم الثانوي سنتي 1920 و1928 59

الجدول رقم 08: عدد تلاميذ التعليم العالي سنوات 1920 و1930 و1938.....59

الجدول رقم 09: نسبة النجاح في جمعية العلماء المسلمين.....65

الجدول رقم 10: النسب المئوية للمسجلين في بعض ولايات الغرب الجزائري سنة 1958.....66

الجدول رقم 11: عدد التلاميذ الجزائريين والفرنسيين المسجلين في التعليم الثانوي في بعض ولايات الغرب الجزائري.....67

الجدول رقم 12: تطور أعداد التلاميذ في جميع مراحل التعليم من 1962-1970.....72

الجدول رقم 13: تطور أعداد المعلمين والأساتذة في جميع مراحل التعليم من 1962-1970.....74

الجدول رقم 14: تطور أعداد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم من 1962-1970.....75

الجدول رقم 15: تطور أعداد التلاميذ في جميع مراحل التعليم من 1970-1980.....79

الجدول رقم 16: تطور أعداد المعلمين والأساتذة في جميع مراحل التعليم من 1970-1980.....81

الجدول رقم 17: تطور أعداد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم من 1970-1980.....82

الجدول رقم 18: تطور أعداد التلاميذ في جميع مراحل التعليم من 1980-2002.....85

الجدول رقم 19: تطور أعداد المعلمين والأساتذة في جميع مراحل التعليم من 1980-2002.....87

الجدول رقم 20: تطور أعداد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم من 1980-2002.....88

الجدول رقم 21: تطور أعداد التلاميذ في جميع مراحل التعليم من 2002-2011.....93

لجدول رقم 22: تطور أعداد المعلمين والأساتذة في جميع مراحل التعليم من 2002-2011.....95

الجدول رقم 23: تطور أعداد المؤسسات التربوية في جميع مراحل التعليم من 2002-2011.....96

الجدول رقم 24: عدد التلاميذ لكل معلم في الطور الابتدائي.....103

الجدول رقم 25: عدد التلاميذ لكل أستاذ في الطور الأساسي.....103

الجدول رقم 26: عدد التلاميذ لكل أستاذ في الطور الثانوي.....103

الجدول رقم 27: تطور أعداد ونسب الأمية خلال 05 احصاءات وطنية.....110

قـــائمة التمثيلات البيانية **ص**

التمثيل البياني رقم 01: الأهرامات السكانية للتعدادات الخمسة بالجزائر.....39

التمثيل البياني رقم 02: تطور حاصل الذكورة للتعدادات الخمسة بالجزائر.....43

التمثيل البياني رقم 03: تطور معدل المواليد الخام في الجزائر.....44

التمثيل البياني رقم 04: تطور معدل الوفيات الخام في الجزائر.....45

التمثيل البياني رقم 05: تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في الجزائر.....47

التمثيل البياني رقم 06: تطور مؤشر الخصوبة الكلي في الجزائر.....48

التمثيل البياني رقم 07: تطور عدد التلاميذ الجزائريين المسجلين في المدارس الابتدائية.....54

التمثيل البياني رقم 08: تطور عدد المعلمين والمعلمات الجزائريين.....57

التمثيل البياني رقم 09: الميزانيات المحددة للتلاميذ الجزائريين والفرنسيين بالفرنك الفرنسي القديم.....58

التمثيل البياني رقم 10: تطور أعداد التلاميذ من 1962 الى 1970.....74

التمثيل البياني رقم 11: تطور أعداد المعلمين والأساتذة من 1962 الى 1970.....75

التمثيل البياني رقم 12: تطور أعداد المؤسسات التربوية من 1962 الى 1970.....76

التمثيل البياني رقم 13: تطور أعداد التلاميذ من 1970 الى 1980.....80

التمثيل البياني رقم 14: تطور أعداد المعلمين والأساتذة من 1970 الى 1980.....82

التمثيل البياني رقم 15: تطور أعداد المؤسسات التربوية من 1970 الى 1980.....83

التمثيل البياني رقم 16: تطور أعداد التلاميذ من 1980 الى 2002.....86

التمثيل البياني رقم 17: تطور أعداد المعلمين والأساتذة من 1980 الى 2002.....88

التمثيل البياني رقم 18: تطور أعداد المؤسسات التربوية من 1980 الى 2002.....89

التمثيل البياني رقم 19: تطور أعداد التلاميذ من 2002 الى 2011.....94

التمثيل البياني رقم 20: تطور أعداد المعلمين والأساتذة من 2002 الى 2011.....96

التمثيل البياني رقم 21: تطور أعداد المؤسسات التربوية من 2002 الى 2011.....97

التمثيل البياني رقم 22: تطور معدل التمدرس لكلا الجنسين.....99

التمثيل البياني رقم 23: تطور نسب النجاح في شهادة التعليم الأساسي في الجزائر.....100

التمثيل البياني رقم 24: تطور نسب النجاح في شهادة البكالوريا.....101

التمثيل البياني رقم 25: تطور الاعتمادات المالية.....103

التمثيل البياني رقم 26: تطور انخفاض معدل الأمية.....110

بعض النصوص المرجعية المنظمة الخاصة بوزارة التربية الوطنية:

1- النصوص المرجعية الخاصة بامتحان البكالوريا:

- ✓ المرسوم 63-495 بتاريخ 31-02-1963 احداث شهادة البكالوريا للتعليم الثانوي.
- ✓ المرسوم 68-46 بتاريخ 08-02-1968 احداث شهادة البكالوريا للتعليم التقني.
- ✓ قرار وزاري مشترك بتاريخ 03-03-1972 يتعلق بتطبيق المرسوم رقم 68-46.
- ✓ قرار وزاري مشترك بتاريخ 03-03-1972 يتعلق بتنظيم امتحان البكالوريا للتعليم التقني.
- ✓ قرار وزاري مشترك بتاريخ 20-11-1974 اعادة تنظيم شهادة البكالوريا للتعليم الثانوي.
- ✓ قرار وزاري مشترك بتاريخ 01-03-1987 يعدل ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 20-11-1974 المعدل والمتمم والمتضمن اعادة تنظيم بكالوريا التعليم الثانوي.
- ✓ قرار وزاري مشترك بتاريخ 01-03-1987 يعدل ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 03-03-1972 المعدل والمتعلق بتنظيم امتحان البكالوريا التقنية.
- ✓ قرار وزاري مشترك بتاريخ 26-04-1988 يعدل ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 20-11-1974 المعدل والمتضمن اعادة تنظيم بكالوريا التعليم الثانوي.
- ✓ المنشور رقم 100 بتاريخ 27-04-1999 المتعلق بدليل تنظيم امتحاني البكالوريا وشهادة التعليم الأساسي.
- ✓ القرار المؤرخ في 18-08-1993 المتعلق باعادة تنظيم بكالوريا التعليم الثانوي.
- ✓ القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 01-01-1994 المتضمن اعادة تنظيم امتحان بكالوريا التعليم التقني.

- ✓ القرار الوزاري رقم 97/952 بتاريخ 21-06-1997 المتضمن تعديل معاملي الرياضيات والفيزياء في شعبة العلوم الدقيقة.
- ✓ القرار الوزاري رقم 1060 بتاريخ 17-10-2001 المتعلق بتنظيم امتحان البكالوريا التقنية.
- ✓ القرار الوزاري رقم 1078 بتاريخ 17-10-2001 المتعلق بتنظيم امتحان البكالوريا للتعليم العام.
- ✓ القرار الوزاري رقم 98/2227 بتاريخ 26-10-1998 يتضمن الغاء القرار رقم 94/320 المحدث لتقسيم الاقليم الوطني الى مناطق جغرافية خاصة بتنظيم امتحان البكالوريا (عام-تقني).

2-النصوص المرجعية الخاصة بامتحان شهادة التعليم الأساسي:

- ✓ المرسوم 72-40 بتاريخ 10-02-1972 المتعلق باحداث شهادة التعليم المتوسط
- ✓ القرار المؤرخ في 09-02-1976 المتعلق بتطبيق المرسوم المذكور أعلاه.
- ✓ القرار المؤرخ في 01-07-1983 يلغي ويعوض القرار المؤرخ في 24-05-1978 والذي يعدل القرار المؤرخ في 09-02-1976 المتضمن تطبيق المرسوم المذكور أعلاهز
- ✓ القرار الوزاري رقم 375-99 المؤرخ في 12-04-1999 يتضمن اعادة تنظيم شهادة التعليم الأساسي.
- ✓ المنشور الوزاري رقم 100 المتعلق بدليل امتحاني شهادة التعليم الأساسي والبكالوريا.

وزراء التربية منذ الاستقلال:

عرف قطاع التربية الوطنية منذ 1962 إلى غاية سنة 2012 تناوب 14

وزيرا عليه، ويتمثل هؤلاء الوزراء في:

1- عبد الرحمان بن حميدة وزير التربية الوطنية، في أول حكومة للجمهورية الجزائرية برئاسة أحمد بن بلة 27 سبتمبر 1962م.

2- الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي وزيرا للتربية في حكومة هواري بومدين طبقا للأمر الرئاسي رقم 65 – 172 في 10 جويلية 1965.

3- عبد الكريم بن محمود وزير التعليم الابتدائي والثانوي في حكومة هواري بومدين طبقا للمرسوم رقم 70- 53 في 21 جويلية 1970.

4- مصطفى الأشرف وزير التربية في حكومة هواري بومدين، طبقا للمرسوم رقم 113 – 114 المؤرخ في 1977.

5- محمد الشريف خروبي وزير التربية الوطنية في حكومة محمد بن أحمد عبد الغني طبقا للمرسوم رقم 79-57 لـ 8 مارس .1979

6- محمد الشريف خروبي وزير التربية والمدرسة الأساسية في حكومة الشاذلي بن جديد طبقا للمرسوم 80-175 المؤرخ في 15 جويلية 1980م.

-محمد الشريف خروبي وزير التربية والتعليم الأساسي في حكومة الشاذلي بن جديد طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 82 – 17 المؤرخ في 12 جانفي 1982.

-محمد الشريف خروبي وزير التربية الوطنية طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 84 - 12 المؤرخ في 22 جانفي 1984.

7- زهور ونيسي وزيرة التربية الوطنية في حكومة عبد الحميد براهيمي طبقا للمرسوم الرئاسي 86 - 33 المؤرخ في 18 فيفري 1986.

8- سليمان الشيخ وزير التربية والتكوين في حكومة قاصدي مرباح طبقا للمرسوم الرئاسي 88 - 235 المؤرخ في 9 نوفمبر 1989.

9- محمد الميلي براهيمي وزير التربية في حكومة مولود حمروش طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 89 - 171 المؤرخ في 09 سبتمبر 1989.

10- علي بن محمد وزير التربية في حكومة سيد أحمد غزالي طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 91 - 199 المؤرخ في 18 جوان 1991.

11- أحمد جبار وزير التربية الوطنية في حكومة رضا مالك الحكومة المعينة من 01 أوت 1993 إلى 11 أفريل 1994.

12- عمار صخري وزير التربية الوطنية في حكومة مقداد سيفي المعينة في 11 أفريل 1994.

13- أبو بكر بن بوزيد وزير التربية الوطنية في حكومة أحمد أويحيى طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 95 - 450 المؤرخ في 31 ديسمبر 1995 ·

14- عبد اللطيف بابا أحمد وزير التربية الوطنية في حكومة عبد المالك سلال منذ 2012 الى يومنا هذا.

يعد التعليم من أهم المعايير التي تساهم بشكل كبير في تحديد مدى تقدم بلد ما، فالتعليم في الوطن العربي يعاني من أزمة عنيفة ومزمنة بسبب كثرة العوامل والأسباب والمشاكل التي نوجزها فيما يلي:

- ✓ تدني نوعية التعليم العربي.
- ✓ نمطية التعليم العربي.
- ✓ تفشي الأمية بشكل كبير في العديد من الدول العربية.
- ✓ ضعف محتويات النظام التعليمي.
- ✓ قصر السنة الدراسية واهمال المكتبات والمختبرات.
- ✓ خلل في العلاقة بين التعليم والتنمية.

تعتبر الجزائر جزء من الوطن العربي وكغيرها من البلدان العربية الأخرى تسعى الى اللحاق بالركب الحضاري ومواكبة العصر الحالي الذي يعتبر عصر التكنولوجيات الحديثة.

دام الاستعمار الفرنسي في الجزائر حوالي قرن و 30 سنة، عمل خلالها المستعمر الغاشم على مكافحة الثقافة العربية الاسلامية واغلاق المدارس لمحاربة التعليم لاعتقادهم أن العدو المثقف والمتعلم أخطر من العدو الجاهل والأمي، فتأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بقيادة الشيخ عبدالحميد بن باديس –رحمه الله- ومن مبادئها: "العروبة، الاسلام، العلم والفضيلة"، وقد تأسست من أجل تحقيق أهدافها المتمثلة في تعليم الدين واللغة العربية والمحافظة على المقومات الشخصية القومية للجزائر.

بعد الاستقلال مباشرة سنة 1962 ، بادرت الدولة الجزائرية الى تجنيد كل الامكانيات المادية والبشرية المتاحة للنهوض بالتعليم، فقامت بقفزة نوعية خلال

50 سنة، حيث أن عدد التلاميذ تضاعف بأكثر من 9 مرات وعدد المؤطرين تضاعف بأكثر من 15 مرة وعدد المؤسسات التربوية تضاعف بأكثر من 8 مرات، كما قامت بعدة اصلاحات منها أمرية أفريل 1976 واصلاح 2003 الذي لم يأت بالجديد سوى تغيير وتشويه مضمون البرامج التعليمية ليبقى التعليم في الجزائر يراوح مكانه.

بالرغم من أن الجزائر تبدل جهودا كبيرة في مكافحة الأمية والنهوض بقطاع التعليم سواءا ماديا أو معنويا، الا أنها لم تصل الى النتيجة المرجوة وهذا نتيجة سوء التسيير ونتيجة فشل الاصلاحات التربوية التي تبنتها الدولة الجزائرية التي تعتمد على الكيفية ولا تعتمد على النوعية.

الكلمات الاستدلالية:

التعليم – الأمية – التمدرس – المدرسة الأساسية – شهادة البكالوريا – شهادة التعليم المتوسط – النظام التربوي – التكنولوجيا الحديثة – ميزانية التعليم.

L'enseignement se considère comme l'un des critères les plus considérables, qui contribue largement à déterminer l'étendue des progrès accomplis par un pays, ainsi que l'enseignement au monde arabe souffre d'une crise violente et chronique a cause de bon nombre des facteurs, raisons et soucis qui se résument brièvement de ce qui vient :

- ✓ La baisse de la qualité de l'enseignement arabe.
- ✓ La typicité de l'enseignement arabe.
- ✓ L'intense propagation de l'analphabétisme dans plusieurs pays arabes.
- ✓ L'affaiblissement du contenu du système d'éducation.
- ✓ La brièveté de l'année scolaire et la négligence des librairies et des laboratoires.
- ✓ Le déséquilibre entre l'éducation et le développement.

L'Algérie fait partie du monde arabe, qui cherche comme les autres pays arabes à joindre le convoi de la civilisation et de marcher en parallèle avec l'ère actuelle, l'ère de la technologie moderne.

La colonisation française dura environ 1siècle et 30ans, durant cette époque le colonisateur tyrannique lutta contre la culture arabo-islamique ; en fermant les écoles a fin de lutter contre l'éducation ; en pensant que l'ennemi instruit et lettré est plus dangereux qu'un ennemi ignorant et analphabète ; par de suite l'association des érudits musulmans algériens fut établie par le leader Cheikh Abdelhamid BENBADIS -que dieux lui soit miséricordieux- avec les principes : « Arabisme- l'islam- le savoir et la vertu » ; alors que l'association fut établie pour atteindre ses objectifs qui s'incarnent dans l'enseignement de la religion et de la langue arabe, et

aussi dans la préservation des constitutifs personnels et national de l'Algérie.

En 1962 directement aprés l'indépendance, l'état algérien pris l'initiative de munir de tous les moyens matériels et humains disponible pour donner l'essor à l'enseignement, à cette époque-là ce dernier fit un grand progrès durant les cinquantaines années, puisque le nombre des élèves augmenta 9 fois plus, autant que le nombre des encadreurs multiplia 15 fois plus et le nombre des établissements éducatives dépassa les 8 fois, l'état algérien fit aussi des réformes comme l'ordre d'avril 1976 et la réforme de 2003 qui n'a pas apporté du nouveau sauf en changeant et en déformant le contenu des programmes éducatifs en vue de rendre l'enseignement en Algérie toujours stagné.

Malgré que l'Algérie fournit des grands efforts en luttant contre l'analphabétisme et donner l'essor au secteur d'éducation soit au niveau matériel ou moral, cependant l'état algérien n'a pas atteint le résultat souhaité par l'influence de la mauvaise gérance et de l'échec des réformes éducatives qui s'est fait adopté par l'état qui dépendent de la modalité au lieu de dépendre de la qualité.

Les mots clés :

Enseignement – analphabétisme – scolarisation – école fondamental – baccalauréat – brevet d'enseignement moyenne – système udicative – technologie moderne – budget d'enseignement.

ملخص

دام الاستعمار الفرنسي في الجزائر حوالي قرن و 30 سنة، عمل خلالها المستعمر الغاشم على مكافحة الثقافة العربية الإسلامية وإغلاق المدارس لمحاربة التعليم لاعتقادهم أن العدو المثقف والمتعلم أخطر من العدو الجاهل والأمي، فتأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بقيادة الشيخ عبد الحميد بن باديس –رحمه الله- ومن مبادئها: "العروبة، الإسلام، العلم والفضيلة"، وقد تأسست من أجل تحقيق أهدافها المتمثلة في تعليم الدين واللغة العربية والمحافظة على المقومات الشخصية القومية للجزائر.بعد الاستقلال مباشرة سنة 1962 ، بادرت الدولة الجزائرية الى تجنيد كل الامكانيات المادية والبشرية المتاحة للنهوض بالتعليم، فقامت بقفزة نوعية خلال 50 سنة، حيث أن عدد التلاميذ تضاعف بأكثر من 9 مرات وعدد المؤطرين تضاعف بأكثر من 15 مرة وعدد المؤسسات التربوية تضاعف بأكثر من 8 مرات، كما قامت بعدة اصلاحات منها أمرية أفريل 1976 واصلاح 2003 الذي لم يأت بالجديد سوى تغيير وتشويه مضمون البرامج التعليمية ليبقى التعليم في الجزائر يراوح مكانه.بالرغم من أن الجزائر تبدل جهودا كبيرة في مكافحة الأمية والنهوض بقطاع التعليم سواءا ماديا أو معنويا، الا أنها لم تصل الى النتيجة المرجوة وهذا نتيجة سوء التسيير ونتيجة فشل الاصلاحات التربوية التي تبنتها الدولة الجزائرية التي تعتمد على الكيفية ولا تعتمد على النوعية.

الكلمات المفتاحية:

التعليم؛ الأمية؛ التمدرس؛ المدرسة الأساسية؛ شهادة البكالوريا؛ شهادة التعليم المتوسط؛ النظام التربوي؛ التكنولوجيا الحديثة؛ التعليم.

نوقشت يوم 20 مارس 2014